أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الأفريقية

الواقع والتحديات

إشراف وتنسيق:
د. أسماء حجازي

إصدارات إستراتيجية

كتاب جماعي

أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الأفريقية الواقع والتحديات

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدام (SDGs)، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة - أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

كما أدت جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ إلى إعاقة تقدم أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع بقاء أقل من 8 سنوات على 2030، تكافح معظم البلدان الأفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدون بذل جهود متجددة، سيجد ما يقرب من 492 مليون أفريقي أنفسهم في وهدة الفقر المدقع مع بقاء 350 مليونًا على الأقل في هذه الحالة بحلول عام 2050.

VR . 3383 – 6851 B

2023

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستر اتيجيةوالسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدارهذ االكتاب أو أي جزء منه أوتخزينه

في نطاق استعادة المعلومات ونقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركزالديمقراطي العربي للدراسات الاستر اتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d

أهداف التنمية المستدامة في دول القارة الأفريقية- الو اقع – التحديات

إشراف وتنسيق : دكتورة. أسماء حجازي أبو اليزيد

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

تنسيق وإشراف : د ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب:VR .3383 - 68 51B

الطبعة الأولى2023 م

الآراء الواردة أدناه تعبّرعن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

فهرس المحتويات

المحتويات		الصفحة
تقديم	د.أسماء حجازي	05
التنمية المستدامة: نشأتها- مفهومها- سماتها	م.د.اياد طارق عبد المجيد / أ.م.د.رنا علي الشجيري	06
أهداف التنمية المستدامة في الكونغو الديمقراطية – الواقع والتحديات	د. أسماء حجازي	18
اهداف التنمية المستدامة وتحقيق خطة تنمية افريقيا 2063 : الفرص والتحديات	أ.د سالي فريد	39
التهديدات اللاتماثلية وضرورة التنسيق في منطقة الساحل الافريقي	أ. أونايسية سمية	54
التنمية المستدامة بالمغرب: الوضعية الراهنة، الأهداف والتحديات	د. ازكرار محمد	73
مبادرات منظمة الاتحاد الإفريقي في مجال التنمية الشاملة والمستدامة	د. ياسر الصافي	86
التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة في قارة افريقيا	عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي	109

تقديم

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدام(SDGs) ، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة – أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم، وتتمتع بموارد بشرية وطبيعية هائلة، حيث يبلغ حجم الإنتاج النفطي لوحده في إفريقيا حوالي 12% من الإنتاج العالمي، وحوالي 30 % من معادن العالم. وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على استقلال أغلب الدول الإفريقية، إلا أن أفقر 10 دول في العالم تتواجد في إفريقيا، فهناك العديد من المشاكل لاتزال عائق أمام التنمية، من بينها الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، الأوبئة والأمراض، الجهل والأمية، انتشار الفقر والمجاعة، التغيرات المناخية، غياب الحريات والديمقراطية، انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة ومنهم دولتي الكونغو الديمقراطية.

كما أدت جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا وتغير المناخ إلى إعاقة تقدم أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع بقاء أقل من 8 سنوات على 2030، تكافح معظم البلدان الأفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدون بذل جهود متجددة، سيجد ما يقرب من 492 مليون أفريقي أنفسهم في وهدة الفقر المدقع مع بقاء 350 مليونًا على الأقل في هذه الحالة بحلول عام 2050، ومن ثم يسعى الإصدار الاستراتيجي إلى الوقوف على عدد من النقاط:

1. تعريف التنمية المستدامة بشكل عام وسرد الأهداف بشكل توضيحي.
2. واقع تحقيق اهداف التنمية المستدامة في دول القارة الأفريقية بالتركيز على عدد من الدول.
3. التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في القارة الافريقية والتي حالت دون تحقيقها.
4. التوصيات التي يمكن من خلالها النهوض بأهداف التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

دكتورة أسماء حجازي

مدرس مساعد بالبحث العلمي وباحثة سياسية متخصصة في الشأن الأفريقي وحقوق الإنسان

التنمية المستدامة: نشأتها- مفهومها- سماتها

م.د.اياد طارق عبد المجيد أ.م.د.رنا علي الشجيري

جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جامعة بغداد

الملخص

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبياً التي شاع استعمالها في العقود الاخيرة من قبل المؤسسات العلمية والبحثية على اختلاف منابعها ومحاورها ذات الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية, وتركز التنمية المستدامة على العنصر البشري في وسيلتها وهدفها وغايتها, اذ يعد الإنسان محور التنمية المستدامة ومرتكزها كونه العنصر الأساس الذي تقوم به التجمعات البشرية في المجتمعات المتحضرة.

ويسعى هذا البحث الى القاء الضوء على مفهوم التنمية المستدامة الذي عرف نقاشات فكرية ونظرية من طرف الباحثين والمختصين, الذين أبدوا اهتمام بالغ بالمفهوم, وتتبلور إشكالية البحث في: ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي ابرز سماتها؟

ولغرض موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج التاريخي, والمنهج الوصفي التحليلي, للوصول الى النتائج, ولاجل ذلك تم تقسيم الورقة الى محورين يتناول المحور الاول متابعة تاريخية في مفهوم التنمية المستدامة ويتطرق المحور الثاني الى تعريف مفهوم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : التنمية, مفهوم التنمية, التنمية المستدامة, مفهوم التنمية المستدامة, سمات التنمية المستدامة.

Abstract:

The concept of sustainable development is considered one of the relatively modern concepts that have been widely used in recent decades by scientific and research institutions of different sources and axes with economic, political and social concerns in preserving the environment and natural resources. Sustainable development and its foundation being the basic element that human groups play in civilized societies.

This research seeks to shed light on the concept of sustainable development, which has witnessed intellectual and theoretical discussions by researchers and specialists, who have shown great interest in the concept. The research problem crystallizes in: What is meant by sustainable development? What are its most prominent features?

For the purpose of the research topic, the historical approach and the analytical descriptive approach were relied upon to reach the results, and for this reason the paper was divided into two axes The first axis deals with historical follow-up in the concept of sustainable development, and the second axis deals with defining the concept of sustainable development.

Keywords: development, concept of development, sustainable development, concept of sustainable development, features of sustainable development.

المقدمة

إن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم متطور ومتعدد الاستخدام ومتنوع المعاني والمضامين المختلفة, نظراً للمشكلات البيئية المتجددة التي تواجه المجتمعات الانسانية, فكان لابد من البحث في مضمون التنمية المستدامة من خلال ما تكتسبه من أهمية بالغة في أطار التطورات والتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم منذ اواخر القرن السابق, حتى أصبحت التنمية المستدامة محط اهتمام دولي يركز على ضرورة تحقيق العدالة في تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الاجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية.

بناءً على ذلك تتبلور مشكلة البحث في: ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي ابرز سماتها؟ ومن هذا الاشكالية تتفرع عدة اسئلة : ما هو المسار التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة؟ وما هية مفهوم التنمية والاستدامة؟ وما هو مفهوم التنمية المستدامة؟ وما هي سمات التنمية المستدامة؟.

تأتي أهمية البحث من كونها تستعرض نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة. ويرنو البحث الى تحقيق عدة أهداف يمكن توضيحها على النحو الاتي:- استعراض نشأة وتطور التنمية المستدامة, وتوضيح ما هية مفهوم التنمية. ولتحقيق اهداف البحث تم التعرف على مفهوم التنمية المستدامة, و أهم سمات التنمية المستدامة.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التطور الذي شهده مفهوم التنمية المستدامة ادى الى السعي في تحسين حياة الإنسان بالحاضر والمستقبل في ظل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

وبغية الوصول الى ادق النتائج اعتمد البحث المنهج التاريخي لتتبع نشأة التنمية المستدامة, وأيضا تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لما يحمله من تداخل مع فقرات البحث في وصف المفاهيم وعرض الطروحات النظرية وتحليلها, ومن ثم التفسير واستخلاص النتائج.

وللتحقق من فرضية البحث والاجابة على التساؤلات المطروحة فقد تم تقسيم هيكلية البحث على محورين فضلا عن مقدمة وخاتمة, يتناول المحور الاول الاول متابعة تاريخية في مفهوم التنمية المستدامة, أما المحور الثاني فتطرق الى تعريف مفهوم التنمية المستدامة, وسمات التنمية المستدامة.

المحور الاول: متابعة تاريخية في مفهوم التنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية عدة تطورات, بعد الحرب العالمية الثانية, فخلال عقدي الاربعينات والخمسينات, كان ينظر للتنمية على انها ارتفاع مستوى دخل الافراد وكان هذا مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي, حيث كان ينظر الاقتصاديين للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد, بالاضافة الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم, ومن ثم فإن الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على انها قضية اقتصادية في المقام الاول( ). وقد تم تطوير مفهوم التنمية في عقد الستينات وهو عملية مستمرة وذات أهداف محددة, واستراتيجيات وأهداف وخطط وبرامج طويلة الاجل, تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع( ). وفي اوائل السبعينات حدثت عدة تطورات بخصوص التنمية, فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في تقرير"حدود النمو" الصادر عن نادي روما, وانتشر في عقد الثمانينات في الكتابات العلمية, وقدم المفهوم خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972, وكان يعد اول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق واسع, وقد أثمر المؤتمر عن وضع سلسلة من التوصيات التي ادت الى انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية .( )

و اجتمعت لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيس الوزراء النرويجي السابق غرو هارلم برونتلاند في عام 1983, وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والاثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وبعد أربع سنوات من إنشائها, تنشر اللجنة تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك" وهذه هي المرة الاولى التي يتم فيها استخدام مصطلح التنمية المستدامة رسمياً من قبل مؤسسة دولية, ويعتبر هذا التقرير المنشور في 1987 توليفة لجنة الأمم المتحدة العالمية الاولى المعنية بالبيئة والتنمية وهو ذو مكانة وتأثير

كبيرين حيث درس حلولا عديدة للمشاكل المتوازية مع التدهور البيئي وفشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بتوجيه هذه المشاكل بطريقة مندمجة لمصلحة الاجيال الحاضرة والمستقبلية.()

إن فكرة التنمية المستدامة تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الارض الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992 حيث ادرك القادة السياسيين في هذا المؤتمر أهمية فكرة التنمية المستدامة, لا سيما أن هناك تفاوتاً كبيراً في انماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة, بين اولئك الذين يرغبون في استغلال الموارد واولئك الذين يرغبون في الحفاظ عليها, إضافة الى أن النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة, كل هذه الامور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية, وبالفعل استجابت الدول النامية والدول الصناعية, واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة المشاكل التي تعاني منها الدول الاقل فقرا, و أما بالنسبة للدول الصناعية فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من اجل زيادة الطاقة والموارد الفعالة والكافية بغية احداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة.()

وفي عام 1997 وفي إطار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت الاطراف على استعراض جدول اعمال القرن 21 على ان الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي اليات مهمة لتقرير اولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها, كما انه طلب من البلدان جميعها ان تكمل بحلول عام 2002 صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس اسهامات ومسوليات الاطراف جميعا.()

وفي القمة الدولية للتنمية المستدامة 2002, أكد إعلان جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بصفة خاصة على التزام الأطراف بالاضطلاع بالمسؤولية الجماعية بهدف تطوير وتعزيز على المستويات المحلية والوطنية والدولية ركائز وأساسات التنمية المستدامة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة, باعتبار هذه الركائز مترابطة ويقوي بعضها البعض بالتبادل .()

وفي عام 2010 انعقدت قمة المناخ في كوبنهاكن بسبب قناعة جميع الاطراف أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر, وقد ناقشت هذه القمة التغيرات المناخية الاخيرة, وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية.()

وقد تم التأكيد مرة أخرى على التنمية المستدامة في الذكرى العشرين لقمة ريو حيث عقدت قمة في عام 2012 باسم (ريو+20) تحت شعار "المستقبل الذي نريده" حيث تم وضع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي

المستدام والشامل والعادل, وخلق فرصة أكبر للجميع, والحد من التفاوتات, وتعزيز الادارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية التي تدعم في جملة امور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية مع تسهيل حفظ النظم الايكولوجية وتجديدها واستعادتها ومرونتها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.( )

المحور الثاني

تعريف مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق لمعرفة التنمية ضمن السياقات المعرفية واللغوية, التي ورد ضمنها, يجب الاشارة بداية الى أنها تعني الرفع والصعود والزيادة والنماء, وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية مفردة التنمية, ويشير معجم لسان العرب الى ان كلمة التنمية من نما تعني نمى بقوله نمى الحديث الى فلان أسنده ورفعه وكل شيء رفعته فقد نميته ( ). وفي معجم تاج اللغة وصحاح العربية جاءت كلمة التنمية من نما بمعنى زود أو كثر .( )

تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الادبيات ويرجع السبب في ذلك الى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به, فقد عرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة التنمية بأنها "عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد, واهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة .( )"

أما والت روستو عرف التنمية بأنها "تخلي المجتمعات المتخلفة من السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.( )"

بينما محمد منير حجاب عرف التنمية بأنها"محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع.( ) "

وفي إطار ما تقدم فإن التنمية ترتبط بفكرة التقدم, وتتضمن التغير والتطور من حالة الى اخرى, فالتنمية تأخذ بالتغييرات في المجتمع من حالة التخلف الى حالة التحول على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

يعود اصل مصطلح الاستدامة الى علم الايكولوجيا حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة الى تغيرات هيكلية تؤدي الى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر

ببعضها. كما يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الانجليزي الى القابلية للدوام والحفظ, وتعني القابلية للاستمرارية أو الديمومة وبالتالي القابل للاستمرار, أما في اللغة العربية فيصعب ايجاد كلمة واحدة تعكس بدقة محتوى التعبير الانكليزي الذي له أكثر من معنى, فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) لمعان متعددة منها: التأني في الشيء أو التأني في رسم السياسات أو المواضبة في تنفيذ البرامج للمحافظة على مكتسباتها.( )

وردت تسميات عديدة للتنمية المستدامة منها: التنمية المتواصلة, والتنمية المستمرة, والتنمية المتداعمة, والتنمية القابلة للاستمرار, إلا انها كمفهوم قد وردت في تقرير اللجنة المتعددة الاختصاصات المكلفة من برنامج الأمم المتحدة, اذ حدد التقرير تعريف التنمية المستدامة وفق مراحل كالاتي :( )

المرحلة الاولى: تنقل التنمية المستدامة المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل اقل ما يمكن من الطاقة والموارد وينجم عنها ادنى حد من الغازات والملوثات التي ترفع درجة حرارة الأرض وتؤدي الى تاكل طبقة الاوزون.

المرحلة الثانية: يتم فيها السعي الى تحقيق استقرار النمو السكاني, والحد من الهجرة الى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها وماقد ينجم عنه من مخلفات ملوثة للبيئة, وذلك عن طريق توفير كافة الخدمات لسكان الارياف.

المرحلة الثالثة: جعل التنمية المستدامة سبباً دائما لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي على تطوير امكانات الحياة

المرحلة الرابعة: تكون التنمية المستدامة متمثلة بالادارة المثلى للموارد الطبيعية, وذلك من خلال الحصول على الحد الاقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

أما من الناحية المفاهيمية فقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني, فقد تناولت الكثير من الافكار والاتجاهات النظرية أو حتى المؤسسات الدولية محاولة تعريف التنمية المستدامة, غير ان الملاحظ هو اختلاف منظور كل اتجاه, باختلاف الحقب الزمنية والاراء الفكرية والمنطلقات التي يستند اليها, ولهذا ظهرت العديد من التعاريف المتنوعة والمتعددة والمتداخلة لمفهوم التنمية الستدامة.

عرفت الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية التنمية المستدامة بأنها" ذلك النوع من التنمية الذي يأخذ في اعتباره التوازنات والانساق والبيئة ويحافظ على البيئة الانسانية نظيفة وقادرة على تجديد مواردها, وفي الوقت نفسه يؤدي الى تحسن معيشة الفرد والمجتمع .( ) "

ولقد عرف مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة العالمية التنمية المستدامة بأنها" إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للاجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية, ولا تؤدي الى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول .( ) "

فيما تعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا"الاسكوا" التنمية المستدامة بأنها" عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على المصادر الطبيعية, وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية, والبيئية , والسياسية, والاقتصادية, والمؤسسية, على أساس المساواة.( ) "

وعرفها وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.( ) "

ويرى عبد الرحيم البركي أن التنمية المستدامة هي"حالة تغير شامل تتناول كل جوانب المجتمع من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, وتنمية الإنسان نفسه باعتباره وسيلة التنمية وغايتها .( )"

وفي اطار ما تقدم يمكن القول لا يوجد تعريف متفق عالميا للتنمية المستدامة, غير أنه يوجد إجماع مشترك للنظر الى المفهوم بوصفه يحيط بأبعاد ثلاثة هي: البعد الاجتماعي, والبعد الاقتصادي, والبعد البيئي, وفي الادبيات النظرية للتنمية المستدامة يتركز التحليل بصفة رئيسية على الموارد البيئية والحفاظ على مخزونات الموارد أو الثروات الانسانية والمشيدة والاجتماعية والبيئية على مدى الزمن .

إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت المجال أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها, ولابد ان نوضح بأن النمو ليس هو التنمية ومن الخطأ أن يستخدم المصطلحان كمترادفان, فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية من خلال عمليات تغير محددة كما ونوعاً, ومن ثم لابد أن تحقق تقدما وتحسناً في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين, وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي لأن عدم وجود نمو إقتصادي في مجتمع لايعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه.( )

واخيراً أن التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي, أنه على الدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد, أما بالنسبة للدول المتخلفة فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر, وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني, ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف, وعلى الصعيد البيئي, فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني والأمثل للأراضي الزراعية

وخاصة الموارد المائية, وأيضا على الصعيد التكنولوجي هي نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة غير الملوثة للبيئة, والتي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة, والتي تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة لطبقة الاوزون.( )

المحور الثالث

سمات التنمية المستدامة

يمكن الوقوف على أهم و أبرز السمات في التنمية المستدامة في العناصر الاتية:

-أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا واكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

-أن التنمية المستدامة تتوجه اساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً, أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي .

-أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والابقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

-أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الاخر وذلك لشدة تداخل الابعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.( )

-أن التنمية المستدامة تأخذ بالاعتبارات البيئية لحفظ وجود الاجيال القادمة, لاسيما بالنسبة للموارد الطبيعية الناضبة أي غير القابلة للتجدد.

-أن التنمية المستدامة في البلاد يمكن ان تتكامل مع برامج التنمية المستدامة في البلدان الاخرى في اطار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي .( )

الخاتمة

ان مفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب مع متطلبات العصر الحاضر, وبما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة في المستقبل لتحقيق التنمية, وان تتم عملية التنمية ضمن حدود وامكانات العناصر البيئية, وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقة المتبادلة بين الانسان ونشاطاته المختلفة وبين البيئة التي يعيش فيها.

إذ نجد أن التنمية المستدامة بدات كمفهوم جديد يحاول فرض نفسه من خلال التطور تدريجيا للوصول الى مرتبة المبادى المترسخة في ضمير الأمم والدول, وذلك من خلال دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من اجل الصالح العام للاجيال الحالية والاجيال القادمة. وهذا يعني ان التنمية المستدامة هي طريقة لتنظيم المجتمع مع مراعاة كل الضرورات الحاضرة والمستقبلية مثل, الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية أو العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

المصادروالمراجع

القواميس والمعاجم

1 -ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري, تاج اللغة وصحاح العربية, دار العلم للملايين, بيروت, ط4, ج6, 1990.

2 -اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي, الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي أنكليزي, مركز الاسكندرية للكتاب, الاسكندرية, 2005.

3 -محمد بن مكرم لابن منظور, لسان العرب, دار صادر للطباعة والنشر, بيروت, ط1, ج6, 1990 .

الكتب

1 -سهير إبراهيم حاجي الهيتي, الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ط1, 2014.

2 -عثمان محمد غنيم, ماجد أبو زنط, التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ط2, 2014 .

3 -محمد منير حجاب, الاعلام والتنمية الشاملة, دار الفجر للنشرو التوزيع, القاهرة, 2000.

الاطاريح والرسائل الجامعية

1 -بوسبسي خليل, الأمن المائي في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر, جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, مذكرة لنيل ماستر في العلوم السياسية, 2021- 2022.

2 -علي مهدي داود سلمان الربيعي, التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسيوية مختارة, جامعة كربلاء, كلية الادارة والاقتصاد, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, 2009.

الدوريات والبحوث والدراسات

1 -ابو تراب تغريد قسم محمد, البيئة والتنمية المستدامة في العراق- الواقع- الاثار الاقتصادية, مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة, الجزائر, المجلد4, العدد2, 2021.

2 -العربي حجام, سميحة طري, التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات, مجلة ابحاث ودراسات التنمية, جامعة محمد البشير الابراهيمي, الجزائر, المجلد6, العدد2, 2019.

3 -إلهام شيلي, واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية- دراسة ميدانية-, المجلة الجزائرية للاقتصاد, كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر, المجلد 1, العدد15, 2021.

4 -بن عوالي خالدية, افاق وابعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة, مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية, معهد العلوم الاقتصادية, الجزائر,المجلد2, العدد2, 2018.

5 -خالد سلمان جواد, دور التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الإنسان, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, جامعة بابل, العدد الخاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي, 2019.

6 -رانيا عبد الحميد مبروك دسوقي, مفهوم التنمية المستدامة واهدافها, المجلة العربية للقياس والتقويم, الجمعية العربية للقياس والتقويم, العدد4, 2021.

7 -رحالي حجيلة, التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة), مجلة معارف, الجزائر, العدد17, 2014.

8 -زينة عبد المحسن راشد, تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع, مجلة اشراقات تنموية, مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية, العراق, العدد20, 2019 .

9 -لبنان هاتف الشامي, اسراء علاء الدين نوري, واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن, 2018.

10 -محمد بلفضل, مفهوم ورهانات التنمية المستدامة, مجلة الحقوق والعلوم الانسانية, الجزائر, المجلد13, العدد 2, 2020.

11 -محمد فتحي عبد الغني, تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة بني سويف, كلية السياسة والاقتصاد, 2020.

12 -محمد سمير عياد, التنمية المستدامة والبيئة مقاربة لفهم العلاقة, مجلة الحوار المتوسطي, جامعة جيلالي, الجزائر, المجلد1, العدد1, 2009.

13 -موساوي رفيقة, موساوي زهية, دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة, مجلة المالية والاسواق, الجزائر, المجلد3, العدد6, 2017.

14 -نزار ذياب عساف, مهى خالد شهاب, واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق, مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد8, العدد3, 2018.

أهداف التنمية المستدامة في الكونغو الديمقراطية –الو اقع والتحديات

د. أسماء حجازي

مدرس مساعد بالبحث العلمي

باحثة سياسية متخصصة بالشان الأفريقي وحقوق الإنسان

مستلخص

تعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم، وتتمتع بموارد بشرية وطبيعية هائلة، حيث يبلغ حجم الإنتاج النفطي لوحده في إفريقيا حوالي 12% من الإنتاج العالمي، وحوالي 30 % من معادن العالم. وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على استقلال أغلب الدول الإفريقية، إلا أن أفقر 10 دول في العالم تتواجد في إفريقيا، فهناك العديد من المشاكل لاتزال عائق أمام التنمية، من بينها الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، الأوبئة والأمراض، الجهل والأمية، انتشار الفقر والمجاعة، التغيرات المناخية، غياب الحريات والديمقراطية، انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة ومنهم دولتي الكونغو الدي

شهدت الكونغو الديمقراطية في الفترة الأخيرة العديد من عمليات العنف الذي ترتب عليه ارتفاع حصيلة القتلى ونزوح عدد كبيرة نتيجة لتفادي تلك الأوضاع المخيفة في عدد كبير من الأقاليم في الكونغو الديمقراطية، ولا تزال الأوضاع الأمنية والإنسانية في مقاطعات الكونغو الشرقيةتشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، ربما مرت ثلاث سنوات منذ أن اجتاحت أعمال العنف بالأخص المنطقة الوسطى من كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن آلاف العائلات لا تزال تكافح من أجل العودة إلى طبيعتها بالرغم من الظروف التي يشهدها الإقليم سواء اقتصادية أو أمنية أو حقوقية.

وعلي الجانب الأخر دفعت الجائحة والأزمة الاجتماعية السياسية الناتجة عن الانقلاب في مالي إلى ركود اقتصادي وتشير التقديرات إلي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يعكس تراجع الطلب العالمي، وتحديات العرض، والقيود المحلية، ويتفاقم هذا الوضع بسبب تراجع إنتاج القطن وسوء أداء القطاع الزراعي وهما من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الفقر لا سيما في المناطق الريفية،وتباطأ النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 4.4٪ في عام 2019 \، إلى ما يقدر بنحو 0.8٪ في عام 2020، وكان النمو مدفوعًا بقطاع الصناعات الاستخراجية الذي توسع بمساعدة الطلب القوي من الصين بنسبة 6.9٪ في عام 2020 (مقارنة بـ 1. ٪ في 2019). وفي الوقت نفسه تقلصت القطاعات غير التعدينية بنسبة 1.6٪ (مقابل نمو بنسبة 5.7٪ في عام 2019) بسبب قيود التنقل المرتبطة بالوباء وضعف الأنشطة التجارية والإنفاق الحكومي المقيد،وانخفض الاستهلاك الخاص والاستثمار الحكومي في عام 2020 بنحو 1.0 و10.2٪ على التوالي.

اتسع عجز الحساب الجاري إلى 4.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ولم يتم تمويله إلا جزئياً من خلال تدفقات رأس المال الوافدة مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية.

الكلمات المفتاحية : التنمية, واقع التنمية, التنمية المستدامة, الكونغو الديمقراطية, تحديات

Abstract:

Africa is considered the second largest continent in the world, and is endowed with enormous human, natural and energy resources, as the volume of oil production alone in Africa amounts to about 12% of global production, and about 30% of the world's minerals.

The Democratic Congo has recently witnessed many violent operations, resulting in a high death toll and the displacement of a large number as a result of avoiding these frightening conditions in a large number of provinces in the Democratic Congo. The security and humanitarian conditions in the eastern provinces of the Congo continue to constitute a source of grave concern to the international community.

On the other hand, the pandemic and the socio-political crisis resulting from the coup in Mali led to an economic recession, and estimates indicate a decline in real GDP, which reflects the decline in global demand, supply challenges, and local restrictions. This situation is exacerbated by the decline in cotton production and the poor performance of the agricultural sector, which are among the factors. Which leads to exacerbation of poverty, especially in rural areas.

مقدمة

بدأ السباق العالمي لحماية البشر والكوكب في عام 2015 عندما تم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.وتشكل تلك الأهداف خطة لتسريع الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وحماية الناس والبيئة في الوقت ذاته.ويبقى عنصر الوقت عاملا جوهريا لاسيما وأن أهداف التنمية باتت في مأزق عميق ونحن في منتصف الطريق وتعطل التقدم في أعقاب جائحة كوفيد-19، وتفاقمت أزمة المناخ، وأصبحت الأهداف المتعلقة بالجوع، والصحة، والتنوع البيولوجي، والمؤسسات القوية، والتلوث، والمجتمعات المسالمة بعيدة عن المسار الصحيح.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:- الهدف 1– القضاء على الفقر، الهدف 2 – القضاء التام على الجوع، الهدف 3 – الصحة الجيدة والرفاهة، الهدف 4 – التعليم الجيد، الهدف 5 – المساواة بين الجنسين، الهدف 6 – المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف 7– طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف 8– العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف 9– الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الهدف 10– الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف 11– مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الهدف 12– الاستهلاك والإنتاج المسئولان، الهدف 13– العمل المناخي، الهدف 14– الحياة تحت الماء، الهدف 15– الحياة في البرّ، الهدف 16– السلام والعدالة والمؤسسات القوية، الهدف 17– عقد الشراكة لتحقيق الأهداف.

شهدت الكونغو الديمقراطية في الفترة الأخيرة العديد من عمليات العنف الذي ترتب عليه ارتفاع حصيلة القتلى ونزوح عدد كبيرة نتيجة لتفادي تلك الأوضاع المخيفة في عدد كبير من الأقاليم في الكونغو الديمقراطية، ولا تزال الأوضاع الأمنية والإنسانية في مقاطعات الكونغو الشرقيةتشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، ربما مرت ثلاث سنوات منذ أن اجتاحت أعمال العنف بالأخص المنطقة الوسطى من كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن آلاف العائلات لا تزال تكافح من أجل العودة إلى طبيعتها بالرغم من الظروف التي يشهدها الإقليم سواء اقتصادية أو أمنية أو حقوقية.

وعلي الجانب الأخر دفعت الجائحة والأزمة الاجتماعية السياسية الناتجة عن الانقلاب مالي إلى ركود اقتصادي وتشير التقديرات إلي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يعكس تراجع الطلب العالمي، وتحديات العرض، والقيود المحلية، ويتفاقم هذا الوضع بسبب تراجع إنتاج القطن وسوء أداء القطاع الزراعي وهما من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الفقر لا سيما في المناطق الريفية،وتباطأ النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 4.4٪ في عام 2019 \، إلى ما يقدر بنحو 0.8٪ في عام 2020، وكان النمو مدفوعًا بقطاع الصناعات الاستخراجية الذي توسع بمساعدة الطلب القوي من الصين بنسبة 6.9٪ في عام 2020 (مقارنة بـ 1. ٪ في 2019). وفي الوقت نفسه تقلصت القطاعات غير التعدينية بنسبة 1.6٪ (مقابل نمو بنسبة 5.7٪ في عام 2019) بسبب قيود التنقل المرتبطة بالوباء وضعف الأنشطة التجارية والإنفاق الحكومي المقيد،وانخفض الاستهلاك الخاص والاستثمار الحكومي في عام 2020 بنحو 1.0 و10.2٪ على التوالي.

اتسع عجز الحساب الجاري إلى 4.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ولم يتم تمويله إلا جزئياً من خلال تدفقات رأس المال الوافدة مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية.

المحور الأول: تقييم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الكونغو وكيف أثرت الجائحة الصحية على تلك الأهداف؟

أولا: وضع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر خلال جائحة كورنا

أ. مؤشر نسبة الفقراء تحت خط الفقر الوطني:

أثرت جائحة كورونا تأثيرا كبيرا على معدلات الفقر في الدولة فأصبح حوالي 73٪ من سكان الكونغو أي ما يعادل 60 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم (معدل الفقر الدولي).[1]

ب. مؤشر نظم وتدابير حماية اجتماعية:

ونتيجة لذلك تفاقم العجز المالي إلى 1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ولتمويل لجأت الحكومة في البداية إلى سلف البنك المركزي (BCC) حتى أبريل 2020، وبعد ذلك حشدت الدعم الطارئ من صندوق النقد الدولي (IMF) والتنمية الأفريقية. بنك (AfDB). كما أدى إلى زيادة إصدار الدين المحلي وتراكم المتأخرات. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي والدين المحلي في عام 2020 إلى ما يقدر بنحو 15.9٪ و8.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي

ثانيا: وضع الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع

أ. مؤشر القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع عليه

في عام 2021 يواجه أكثر من 21 مليون كونغولي أزمة جوع حادةوهو أعلى رقم يُسجل على الإطلاق في أي بلد. اضطر الكثيرون إلى الفرار من منازلهم والتخلي عن محاصيلهم بسبب الصراع والظروف الجوية القاسية، ولا سيما الفيضانات، ونتيجة لأزمة جائحة كورونا أصبح يحتاج 19.6 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية.[2]

ب. مؤشر سوء التغذية للأطفال والأمهات وكبار السن

في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعاني ما يقدر بنحو 3.3 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في عام 2021، بما في ذلك مليون طفل على الأقل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. ومن المتوقع أن يعاني ما يقدر بنحو 1.4 مليون طفل من سوء التغذية الحاد في أواخر2021، وهو أعلى مستوى منذ عام 2013.[3]

[1]-World Bank, The World Bank in DRC, April 2021, at: https://2u.pw/gJikA
[2]- International Rescue, Crisis in the Democratic Republic of Congo: Unprecedented hunger, May 2021, at: https://2u.pw/QvdVm

ومن المرجح أن يعاني ما يقرب من 900000 طفل دون سن الخامسة وأكثر من 400000 امرأة حامل أو مرضعة من سوء التغذية الحاد حتى أغسطس 2022 في 70 منطقة صحية تم تحليلها من إجمالي 519 منطقة صحية. تشمل هذه التقديرات أكثر من 200000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد والذين يحتاجون إلى رعاية عاجلة.[4]

ثالثا: وضع الهدف الثالث للتنمية المستدامة لتوفير صحة جيده

أ. مؤشر خفض نسبة وفيات الأمهات

تلد المرأة المتوسطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية 5.9 أطفال في حياتها، وفي بدايات عام 2020 في ظل جائحة كورونا ما يقرب من 40.6 في المائة من النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان لديهم حاجة رغبة تجنب الحمل ولكنهم لم يستخدموا طريقة حديثة لتحديد النسل، وبلغ معدل وفيات الأمهات في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو 473 لكل 100،000 ولادة حية، في المتوسط.[5]

ب. مؤشر وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة "12حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي"

في عام 2020 بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية 95.36 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصل إلى 95.36 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2020، وهو معدل مرتفع مقارنة بالأعوام الماضية.[6]

رابعا: وضع الهدف الرابع للتنمية المستدامة في الوصول إلى تعليم جيد لجميع الفئات

أ. مؤشر ضمان تمتع الجميع بتعليم جيد ومنصف

---

[3]- UNICEF, an estimated 10.4 million children in the Democratic Republic of the Congo, northeast Nigeria, the Central Sahel, South Sudan and Yemen will suffer from acute malnutrition in 2021, Dec 2020, at: https://2u.pw/IBPk4

[4]- Relief Web, Democratic Republic of Congo: Acute Malnutrition Snapshot | September 2021 - August 2022, Sep 2021, at: https://2u.pw/sw4k4

[5]- USAID, IMPACT BRIEF: DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO, May 2021, at: https://2u.pw/cLRIv

[6]- Knoema, Democratic Republic of the Congo - Under-five mortality rate, 2020, at: https://2u.pw/HgLz2

يعاني نظام التعليم في جمهورية الكونغو الديمقراطية من انخفاض التغطية وضعف الجودة، وفي عام 2020 أصبح حوالي 3.5 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية ليسوا في المدرسة، ومن بين أولئك الذين يحضرون، يبدأ 44 في المائة المدرسة في وقت متأخر بعد سن السادسة، كما تشير البيانات الوطنية إلى أن 67 بالمائة فقط من الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول سوف يكملون الصف السادس. من بين أولئك الذين يصلون إلى الصف السادس ويجتاز 75 بالمائة فقط اختبار الخروج.[7]

ب. ضمان تكافؤ فرص حصول النساء على التعليم مثل الرجال

يوجد تاريخ ثقافي للتمييز ضد النساء والفتيات في جمهورية الديمقراطيةالكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية). تعتبر عدم المساواة بين الجنسين من سمات المجتمع الكونغولي، بالإضافة إلى العادات والتقاليد الأسرية والزواج المبكر للفتيات مما يعطلهن عن الذهاب إلى المدرسة.

خامسا: وضع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لتحقيق المساواة بين الجنسين

أ. مؤشر القضاء على جميع أشكال العنف الجنسي ضد جميع النساء والفتيات

في ظل جائحة كورونا ارتفعت معدلات العنف الجنسي ضد النساء وخاصة العنف الأسري ووصلت معدلات العنف القائم على النوع في ي عام 2020 إلى 1053 حالة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، طالت 675 امرأة و370 فتاة و3 رجال و5 فتيان.[8] وحوالي 51٪ من النساء يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي في المنزل.

ب. مؤشر القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكروالزواج القسري

إن تدابير زواج الأطفال عالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلغت نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و22 عاما تزوجن وهم أطفال هي 35.9%، لكنها انخفضت بمرور الوقت كما تراجعت نسبة الفتيات اللائي يتزوجن مبكرا جدا قبل سن 15 عاما عند أقل من 10% بقليل عام 2020.

ت. كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل

[7]- USAID, Education, Oct 2021,at: https://www.usaid.gov/democratic-republic-congo/education
[8]- UN, Democratic Republic of the Congo, Mar 2021, at: https://cutt.us/ki2zo

يتركز عمل النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة في قطاع التجارة غير الرسمية حيث يشغلن 64٪ من الوظائف ولا سيما في بيع المواد الغذائية والمنتجات القابلة للتلف منخفضة القيمة. هذا القطاع غير منظم بشكل عام ويخضع لضرائب كبيرة ولا يستفيد من الضمان الاجتماعي أو المزايا الحكومية الأخرى.

سادسا: وضع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة لتوفير مياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

أ. مؤشر تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة

تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 50٪ من احتياطيات المياه في القارة الأفريقيةولكن على الرغم من هذه الإمكانات الهائلة، لا يزال 33 مليون شخص في المناطق الريفية يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه جيدة. على الرغم من الجهود المستمرة، فإن 52٪ فقط من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى مصدر مياه محسن و29٪ لديهم مرافق صرف صحي محسنة.[9]

ب. حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء

في جمهورية الكونغو الديمقراطيةيمارس واحد من كل عشرة أشخاص التغوط في العراء، ويمارس أكثر من 12 مليون كونغولي التغوط في العراء لكن تشير التقديرات إلى أن عدد السكان سيتضاعف بحلول عام 2030 مما يجعل من الضروري الإسراع بشكل كبير في استخدام المراحيض.[10]

سابعا: الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة

أ. مؤشر ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة

على الرغم من تمويل المانحين بملايين الدولارات للكونغو الديمقراطية إلا أن 19 بالمائة فقط من سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية البالغ عددهم 84 مليون نسمة يحصلون على الكهرباء - حوالي 41 بالمائة في المناطق الحضرية وواحد بالمائة في المناطق الريفية، يؤدي عدم الوصول إلى خدمات الكهرباء الحديثة إلى إضعاف الصحة والتعليم وإمكانية إدرار الدخل لملايين الشعب الكونغولي، ويتم توجيه وتمويل معظم عمليات تطوير توليد الطاقة من قبل شركات التعدين التي تسعى إلى تشغيل منشآتها.[11]

[9]- UNICEF, Water, sanitation and hygiene, 2021, at: https://cutt.us/AEjlP
[10]- UNICEF, Putting an end to open defecation in the DRC, Nov 2020, at: https://cutt.us/imodo
[11]-International Trade, Democratic Republic of the Congo - Country Commercial Guide, 2021, at: https://2u.pw/M1XTG

ب. مؤشر تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة

بالرغم من سعى حكومة تشيسكيدي إلى زيادة توصيلات الطاقة من خلال المطالبة بتمويل التنمية وإلزام شركات الكهرباء بتوفير الطاقة للسكان بالإضافة إلى شركات التعدين. بالإضافة إلى ذلك أنشأت العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مراكز للبحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والديزل الحيوي.[12]

ثامنا: وضع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

أ. مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% على الأقل سنويا:

تباطأ النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مستوى ما قبل كوفيد البالغ 4.4٪ في عام 2019 إلى ما يقدر بنحو 0.8٪ في عام 2020. وكان النمو مدفوعًا بقطاع الصناعات الاستخراجية الذي توسع بمساعدة الطلب القوي من الصين، بنسبة 6.9٪ في عام 2020 (مقارنة بـ 1. ٪ في 2019). وفي الوقت نفسه تقلصت القطاعات غير التعدينية بنسبة 1.6٪ (مقابل نمو بنسبة 5.7٪ في عام 2019) بسبب قيود التنقل المرتبطة بالوباء وضعف الأنشطة التجارية والإنفاق الحكومي المقيد، انخفض الاستهلاك الخاص والاستثمار الحكومي في عام 2020 بنحو 1.0 و10.2٪ على التوالي.[13]

ب. تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030:

ارتفع معدل البطالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2022 وبلغ 4.6٪، أكثر من عام 2021 حيث كان معدل البطالة 4.1٪.[14]

تاسعا: وضع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود.

أ. مؤشر إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود

[12]- Idem.
[13]- The World Bank, The World Bank is helping to fight poverty and improve living standards for the people of the Democratic Republic of Congo, through education, energy, health and other social services., 2021, at: https://2u.pw/gJikA
[14]- Knoema, Democratic Republic of the Congo - Unemployment rate, at:https://2u.pw/JN1RU

جمهورية الكونغو الديمقراطية هي واحدة من أكثر البلدان التي تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية في العالم. لطالما كان النقل البري صعبا، كما أن جغرافية البلاد الشاسعة، والكثافة السكانية المنخفضة، والغابات الممتدة، والأنهار المتقاطعة، تزيد من تعقيد تطوير شبكات البنية التحتية.[15]

ب. مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتحول الرقمي

لم تصل صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية بعد إلى جميع المستهلكين المحتملين ولديها مجال للنمو. تبلغ نسبة انتشار الهاتف المحمول 44 في المائة،ويبلغ انتشار الإنترنت حوالي 3 في المائة من إجمالي السكان. لم تصل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى شبكة الجيل الخامس G5 ولا تزال تعمل على تطوير شبكة 4G3 / G الخاصة بها. يترك معدل الاختراق المنخفض الكثير من الإمكانات لتطوير شبكات عالية السرعة وربط جمهورية الكونغو الديمقراطية بالكابلات البحرية المرتبطة بأوروبا، وبسبب ضعف البنية التحتية المادية ولا سيما البنية التحتية للميل الأخير، نمت الهواتف المحمولة لملء الدور الذي تشغله تقليديًا شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر الخطوط الأرضية،وأقل من واحد في المائة من اتصالات الإنترنت في الدولة عبارة عن اتصالات خط أرضي مما يجعل مشغلي الهاتف المحمول في البلاد مزودي خدمة الإنترنت الفعليين للاستخدامات الخاصة والتجارية.[16]

عاشرا: وضع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة للحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

أ. مؤشر ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة

وضع المرأة الكونغولية في العديد من مجالات الحياة الوطنية لا يزال مقلقًا مقارنة بالرجال. ولا يزال وصول المرأة إلى طاولات صنع القراروكذلك إلى الموارد الاقتصادية الوطنية وعوامل الإنتاج محدودًا للغاية. لقد تدهور الوضع في السنوات الأخيرة مع الآثار السلبية للحروب المتكررة إلى حالة انعدام الأمن المستمرة الحالية، تعيش 61.2٪ من النساء الكونغوليات تحت عتبة الفقر مقابل 51.3٪ من الرجال في حين أن 44٪ من النساء لا يستطعن الحصول على احتياجاتهم الحياتية، علاوة على ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة العنف الجنساني؛ لا سيما العنف المنزلي ضد النساء والفتيات هو أمر مقلق للغاية.[17]

ب. مؤشر تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرقية

[15]- Democratic Republic of Congo, at: https://2u.pw/ZZe1s
[16]- Trade, Democratic Republic of the Congo - Country Commercial Guide, 2020, at: https://2u.pw/vkeI7
[17]- Peace Women, GENDER INEQUALITY AND SOCIAL INSTITUTIONS IN THE DRC, at: https://2u.pw/XKAtm

نتيجة للفقر واختلاف مستويات المعيشة بين الأسر في الكونغو الديمقراطية فليس جميع الأسر مستويات دخلها متساوي مع الأسر الأخرى مما أدي إلى حدوث فجوة في مستويات الدخول وبالتالي عدم المساواة في الحصول على التعليم، كما يتضح عدم المساواة بين الرجل والمراءة في بنين من خلال إنخراط كثير من النساء في العمل بقطاع الزراعة دون غيره من القطاعات الأخرى.

الحادي عشر: موضع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

أ. مؤشر ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة

الكونغوليين غالبًا ما يغادرون جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدان أخرى فإن حوالي نصف مليون نازح في جمهورية الكونغو الديمقراطية هم في الواقع لاجئون أجانب أنفسهم. يأتون بشكل رئيسي من بوروندي ورواندا وجمهورية إفريقيا الوسطى. لقد فر العديد من هؤلاء اللاجئين من الكوارث أو العنف أو عدم الاستقرار في بلدانهم الأصلية. ولهذا السببفإن أنماط النزوح معقدة ومتغيرة باستمرار ويصعب تتبعها، ويوجد في العاصمة كينشاسا وحدها حوالي 30.000 "من أطفال الشوارع" يتعرضون لخطر الاعتداء والاستغلال كل يوم.[18]

ب. مؤشر التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية

في منتصف 2021 أصبح يوجد أكثر من 20 ألف شخص بلا مأوى ولا يزال 40 في عداد المفقودين في أعقاب ثوران بركاني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أسفر عن مقتل العشرات ولا يزال يتسبب في زلازل قوية في مدينة غوما القريبة.[19]

الثاني عشر: وضع الهدف الثاني عشر للتنمية المستدامة لضمان وجود أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة.

أ. مؤشر الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية

[18]- The Borgen Project, HOMELESSNESS IN THE DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO, 2020, at: https://2u.pw/3zurz

[19]- Aljazeera, UN says 20,000 homeless, 40 missing in DR Congo volcano aftermath, 2021, at: https://2u.pw/GpQah

شهدت الموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية تدهورا شديدا في الاستخدام، على الرغم من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأت إصلاحات تهدف إلى تعزيز الحوكمة في إدارة الموارد الطبيعية وتحسين مناخ الأعمال فقد احتلت الدولة المرتبة 183 من بين 190 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020. مؤشرات الحكم الرئيسية لا تزال ضعيفة.[20]

ب. مؤشرالحد من إنتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير

يتم إنتاج 7500 طن متري من النفايات يوميًا فقط في كينشاسا، ومعدلات جمع ومعالجة النفايات منخفضة مع عدم وجود محطات عبور أو مدافن قمامة مُدارة. كينشاسا في حالة يرثى لها ومن المقرر أن يزداد إنتاج النفايات: وسيصل عدد سكان المدينة إلى 20 مليونًا بحلول عام 2030.[21]

الثالث عشر: وضع الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لاتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره.

أ. مؤشر الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية

في ظل الفيضانات والرياح القوية وتآكل السواحل وحرائق الغابات التي تشهدها دولة الكونغو وتتعرض لها من وقت لأخر مما يترتب عليه حدوث العديد من الوفيات والنزوح داخليا تفاديا لتلك المخاطر فقامت دولة بنين بإصلاحات حاسمة لتحسين إدارة مخاطر الكوارث بما في ذلك تحديث سياسات وإرشادات القطاع ودمج آليات الميزانية من أجل المرونة المالية والقيام بالعديد من المشاريع التي تعزز قدرة حكومة الكونغو الديمقراطية التقنية والتشريعية والمؤسسية لإدارة مخاطر المناخ والكوارث من خلال دعم الإصلاحات التنظيمية والسياسات الرئيسية في البلاد وكذلك من خلال تحليل وتوثيق الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لهذه الإصلاحات وبالرغم من ذلك لم تنجح الدولة في تحقيق صمود المواطنين تجاه الكوارث الطبيعية ومازال العدد يعاني من مخاطر الفيضانات والنزوح من أماكنهم.

[20]- The World Bank, Op.Cit.
[21]- anteagroup, Solid waste collection in Kinshasa, Democratic Republic of the Congo, at: https://2u.pw/5nJQ6

ب. مؤشر إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني

بالرغم من تصميم الحكومة ملف تغير المناخ هذا للمساعدة في دمج الإجراءات المناخية في أنشطة التنمية، والذي يعد بمثابة مبادئ توجيهية لدمج الإجراءات الذكية مناخياً في سياسات وأنشطة التنمية وتوفر إجابات لبعض الأسئلة التي أثيرت في النهج التدريجي في هذه الإرشادات، وسياسات وأولويات والتزامات الحكومة فيالاستجابة لتغير المناخ والأنشطة الهامة ذات الصلة بالمناخ التي يجري تنفيذها إلا ان الكونغو الديمقراطية مازالت تعاني من كوراث الفيضانات وغيرها من المخاطر الأخرى.[22]

الرابع عشر: وضع الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لحفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام

أ. مؤشر تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة

حتى الآن كانت الوفرة النسبية للأسماك وانخفاض مستويات الصيد تعني أن الحاجة إلى وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك لم تعتبر أولوية. ومع ذلك للمضي قدما سيكون من الضروري تطوير مثل هذه الخطط مع تحديد مقدار ما يمكن صيده للسماح لمخزوناتها السمكية بالبقاء عند مستويات مستدامة بيولوجيًا ولضمان عدم حدوث الصيد الجائر.[23]

وتتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون حصول المستهلكين الكونغوليين على أسماكهم المحلية الممتازة والطازجة هي صعوبة الوصول إلى السوق بسبب ضعف البنية التحتية داخل البلاد وخاصة الطرق وكذلك مواقع الإنزال والتخزين.

ب. مؤشر منع التلوث البحري بجميع أنواعه

تعاني الكونغو الديمقراطية من مشكلة طويلة الأمد تتمثل في التخلص غير المنضبط من النفايات وما ينتج عنه من تلوث بيئي وينتهي المطاف بمعظم نفايات المدينة في مكبات غير رسمية في جميع أنحاء المدينة أو في مياه بحيرة نوكوي والبحيرة والبحر حيث أصبحت الشواطئ الآن مغطاة بالنفايات على نطاق واسع، كما أدت فيضانات النفايات إلى تلوث شديد

[22]- Climate Change Profile Democratic Republic of the Congo (East), at: https://2u.pw/j2rmr
[23]- Fao, How to improve fisheries management in the Congo? Call in the foresters!, at: https://2u.pw/fcw9S

ومخاطر صحية بما في ذلك زيادة الأمراض التي تنقلها المياه والأضرار التي لحقت بمصايد الأسماك والتنوع البيولوجي وانسداد المجاري بالنفايات الصلبة

الخامس عشر: وضع الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة لحماية الحياة في البر.

أ. مؤشر تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات

اختفت الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة متزايدة حيث تجاوزت معدلات إزالة الغابات السنوية مليون هكتار (2.5 مليون فدان) في السنوات الخمس الماضية ويعتقد أنها ارتفعت خلال فيروس كورونا.[24]

السادس عشر: وضع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة للتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أ. مؤشر الحد من أشكال الفساد والرشوة

صنفت منظمة الشفافية الدولية جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرتبة 147 من بين 167 دولة في مؤشر مدركات الفساد.[25]

ب. مؤشر الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي

ما يصل إلى 52٪ من النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ناجيات من العنف المنزلي و39٪ من النساء الكونغوليات يتعرضهن للتهديد أو الإصابة. 27٪ من النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية هن ضحايا الممارسات التقليدية الضارة. الزواج المبكر شائع حيث 39٪ من النساء في أوائل العشرينات من العمر كن متزوجات أو مرتبطات قبل سن 18.

السابع عشر: الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لعقد شراكات لتحقيق الأهداف

أ. مؤشر الدعم الدولي للنهوض بالدولة في تحقيق التنمية

في مارس 2021 وافق البنك الدولي على تمويل بمبلغ 500 مليون دولار لمشروع كينشاسا للتنمية المتعددة القطاعات والمرونة الحضرية المعروف باسم كين إليندا وهو ما يعني كينشاسا المستدامة والمرنة،وسيعمل التمويل المقدم من

[24]- MONGABAY, Poor governance fuels 'horrible dynamic' of deforestation in DRC, 2020, at: https://2u.pw/szlPt

[25]_

المؤسسة الدولية للتنمية على تعزيز القدرة المؤسسية للإدارة الحضرية وتحسين الوصول إلى البنية التحتية والخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية في كينشاسا جمهورية الكونغو الديمقراطية.[26]

المحور الثاني

الخطط والرؤى التي تعتمدها دولة مالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

جمهورية الكونغو هي إحدى الدول الموقعة على أجندة 2030 للتنمية المستدامة المعتمدة في سبتمبر 2015. وتتبع هذه الأجندة جدول أعمال القرن 21 الذي حدد الأهداف الإنمائية للألفية. مع أهداف التنمية المستدامة، بدأت عملية التنمية المستدامة في قمة ريو عام 1992 تأخذ منعطفاً خاصاً مع اندماجها والقضاء على الفقر. أهداف التنمية المستدامة هي نتيجة لعملية شاملة من المناقشات والمفاوضات التي تجمع بين الجهات الفاعلة العامة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والصناعة والمجتمع العلمي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقادة السياسيين وحتى اللجان الاقتصادية الإقليمية.

قدمت الكونغو الديمقراطية تقريرها الوطني للتنمية المستدامة وهذا التقرير هو مساهمة جمهورية الكونغو في المؤتمر وقد تم إعداده بطريقة تشاركية للغاية باستخدام الموارد المعقولة التي أتاحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن استعراضاً استعدياً لوضع البلد في الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر وهما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي الضروري للتنمية المستدامة. تم وضع التقرير على أساس سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، وللقيام بذلك شكلت وزارة التنمية المستدامة واقتصاد الغابات والبيئة لجنة عمل مشتركة بين الوزارات تضم ممثلين عن المؤسسات التالية: التوجيه العام التنمية المستدامة، الاتجاه العام للخطة، الاتجاه العام للزراعة، الاتجاه العام للصناعة، الاتجاه العام للميزانية، الاتجاه العام للمناجم، الاتجاه العام للطاقة، الاتجاه العام للهيدروكربونات، اتجاه البيئة والموارد الطبيعية، المجتمع المدني.

المحور الثالث

التحديات التي واجهتها الكونغو الديمقراطية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

أ. التحديات سياسية:

[26]- The World Bank, World Bank Approves $500 Million to Support Urban Resilience and Expand Access to Services and Opportunities in Kinshasa, DRC, 2021, at: https://2u.pw/Mq2CF

إنتشار الجماعات الإرهابية واستمرار الصراع دون عوائق في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويؤثر بدوره على أهداف التنمية في البلاد، وينتشر في الكونغو العديد من التحديات التي تحول دون توقف الصراع منها ضعف المؤسسات، وانعدام الثقة في كل عضو من أعضاء الحكومة، ومشكلات الاستدامة، وضعف العلاقات الحكومية الدولية، وملكية الأراضي، وسوء الإدارة وارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة.

ب. التحديات اقتصادية:

جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها ثالث أكبر عدد من الفقراء على مستوى العالم، الفقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتفع ولا يزال واسع الانتشار ومتفشيا ويتزايد بسبب تأثيرات فيروس كورنا، وفي عام 2018 قدر أن 73٪ من سكان الكونغو أي ما يعادل 60 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم (معدل الفقر الدولي)، على هذا النحو يعيش حوالي واحد من كل ستة أشخاص في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - يعيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المحور الرابع

التوصيات والحلول المقترحة

من خلال ما تم التطرق إليه حول الخطط والرؤى التي قامت بها دولة بنين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنصوص وعليها وأوضاع الأهداف في تلك الدولة في ظل المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيقها يمكننا استنتاج ان دولة بنين لم تنجح حتى الأن في تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة وذلك بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية، وبناء عليه يقترح عدد من التوصيات والأليات التي يمكن من خلالها تخفيف حدة المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في بنين:

أولا: قيام مؤسسات المجتمع الدولي بتقديم معونات ومساعدات مالية لدولة الكونغو الديمقراطية في ظل جائحة كورونا وما ترتب عليها من تدهور إقتصادي وشلل في عجلة الاقتصاد من اجل مواجهة الجائحة ومحاولة التعافي من أثارها.

ثانيا: يجب أن تأخذ إجراءات منع التهديدات المتطرفة في الكونغو الديمقراطية بعين الاعتبار خاصة النزاعات المحلية، حيث يمكن استغلال الخلافات المحلية بين المجتمعات الحدودية والحكومات المركزية من قبل هذه الجماعات لترسيخ وجودها محليا.

ثالثا: إهتمام حكومة الكونغو الديمقراطية بالوضع الاقتصادي وتوجيه جهودها كاملة لوضع خطط بديلة للنهوض بالاقتصاد وإقامة مشاريع للطاقة تعوض من خلالها نقص الكهرباء الذي يعاني من أغلب سكان الدولة خاصة في ظل امتلاكها العديد من الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها أفضل استغلال، ومحاولة الحد من التنافس على الحصول على الأراضي لهدم تفاقم التوترات بين المجتمعات

أهداف التنمية المستدامة وتحقيق خطة تنمية افريقيا 2063 : الفرص والتحديات

أ.د. سالي محمد فريد

استاذ الاقتصاد ورئيس قسم السياسة والاقتص

ادكلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة

مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة حيث يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إلى توفر فرص عمل وتوليد وزيادة الدخل، مما يعزز من قدرة الدولة على تطوير البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وإتاحة ورفع مستوى الخدمات اللازمة لحياة المواطنين لتحسن مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار في دعم عملية التنمية الاقتصادية.

المحور الأول

أهداف التنمية المستدامة

تستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم إحرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى .وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة وبشكل عملي حتى يمكن اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة، بطريقة مستدامة، للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ توجيهية وغايات واضحة لجميع البلدان لكي تعتمدها وفقا لأولوياتها مع اعتبار التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره .

تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم أن لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة بها، تمثل في مجموعها 169 غاية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين – المياه - الصرف الصحي – الطاقة – البيئة - العدالة الاجتماعية. وتأخذ الحكومات زمام تنفيذها وتضع أطر وطنية لتحقيقها.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:- الهدف 1– القضاء على الفقر، الهدف 2 – القضاء التام على الجوع، الهدف 3 – الصحة الجيدة والرفاهة، الهدف 4 – التعليم الجيد، الهدف 5 – المساواة بين الجنسين، الهدف 6 – المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف 7– طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف 8– العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف 9– الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الهدف 10– الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف 11– مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الهدف 12– الاستهلاك والإنتاج المسئولان، الهدف 13– العمل المناخي، الهدف 14– الحياة تحت الماء، الهدف 15– الحياة في البرّ، الهدف 16– السلام والعدالة والمؤسسات القوية، الهدف 17– عقد الشراكة لتحقيق الأهداف

المحور الثاني

محاور خطة تنمية إفريقيا وما تم انجازه

تتبنى أجندة 2063 رؤية جديدة للنمو الشامل والتنمية المستدامة ووضع خطة إستراتيجية لمستقبل أفريقيا مدعومة من الشعوب الأفريقية، إيماناً منها بقدرة المواطن الإفريقي على استخدام وتنمية موارده المتوافرة لديه بشكل كامل وفعال، خاصة أن إفريقيا تمتلك أكثر من 90% من احتياطيات الموارد في العالم، وذلك من خلال التكامل إقليمياً وخلق فرص عمل لجميع الأفارقة، بما في ذلك النساء والشباب، مما سيؤدي إلى القضاء على الفقر والبطالة، وموحدة سياسياً تتكون من دول ذات حكم رشيد، تنعم بالديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، ولاعب عالمي فاعل ومؤثر، وقارة آمنة مسالمة تختفي منها الصراعات والحروب.[i]

وتم التأكيد في الأجندة على أهمية الوعي بالإرث التاريخي، وعلى التقدير لدعاة الوحدة القارية، وعلى دعم التوجهات المؤسسية التي تستهدف وحدة أفريقيا، كذلك أبرزت أن الوحدة هي المصير والهدف الذي ينبغي أن تسعى له أفريقيا في المستقبل، فهو مشروع لاستثمار وإحياء الأواصر الأفريقية القديمة وتجديدها. أما قادة القارة، فقد وجه الاتحاد الأفريقي بأن "عليهم العمل لاستكمال مسيرة ومسار التحرر الوطني والوحدة القارية، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وخطط تكاملية تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى لإقرار السلم والاستقرار، ونشر قيم الحكم الديمقراطي".[ii]

ترتكز الخطة على 7 تطلعات بها مجموعة من الأهداف والأولويات ممثلة في 20 هدف. وجرى تقييم الخطة على فترات تنفيذ كل منها 10 سنوات، بحيث تغطي الفترة الأولى (2013 – 2023)، وتتمثل تطلعات خطة إفريقيا 2063 في المحاور التالية:-

أولا: إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة

إن إفريقيا تتطلع بحلول عام 2063 أن تكون قارة مزدهرة تمتلك الوسائل والموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية من خلال القضاء على الفقر والتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة. ويحصل المواطنون على التعليم الجيد والثروة في المهارات المدعومة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق مجتمع المعرفة، لتصبح البلدان الأفريقية ضمن البلدان الأفضل أداءً من حيث الجودة العالمية لتدابير الحياة، وذلك عن طريق استراتيجيات النمو الشامل، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي؛ والاستثمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.[iii] ويمكن تحديد أهداف وموضوعات هذا المحور والانجاز الذي تحقق خلال الفترة (2013 – 2023) على النحو التالي:-

شكل رقم (1) التقدم المحرز على مستوى أهداف المحور الأول لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الفرعية

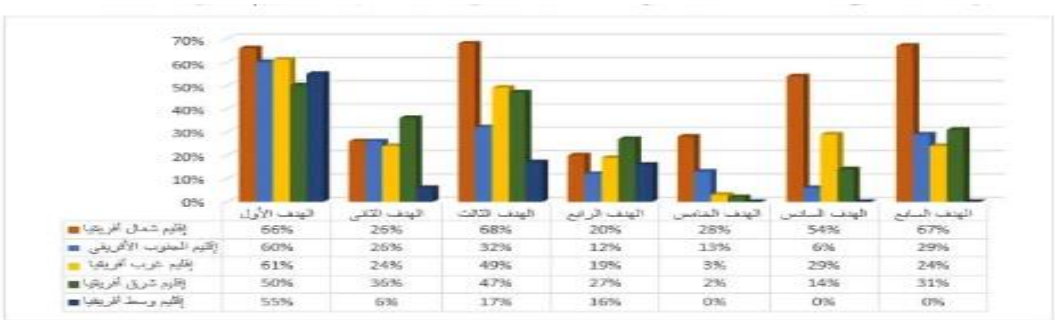

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على https://www.nepad.org/agenda-dashboard

ثانيا: قارة متكاملة ومتحدة سياسيا ومعتمدة على المثل العليا للوحدة الأفريقية

أشارت الخطة التنفيذية للاتحاد الإفريقي إلى تجهيز البنية التحتية اللازمة والضرورية بحلول عام 2063 لدعم النمو والتكامل الإفريقي، والتحول التكنولوجي والتجارة البينية والتنمية الاقتصادية. ويشمل ذلك شبكات السكك الحديدية عالية السرعة، والطرق والنقل البحري والنقل الجوي. مما يحفز التكامل والتجارة والاستثمارات البينية الأفريقية. كما حددت سبل تعزيز قدرات البلدان الأفريقية لزيادة التجارة البينية وكيفية الوصول إلى أعلى مستويات لها، من خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية.[iv]

ويمكن تحديد أهداف وموضوعات هذا المحور والانجاز الذي تحقق خلال الفترة (2013 – 2023) على النحو التالي:-

شكل رقم (2) التقدم المحرز على مستوى أهداف المحور الثاني لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الفرعية

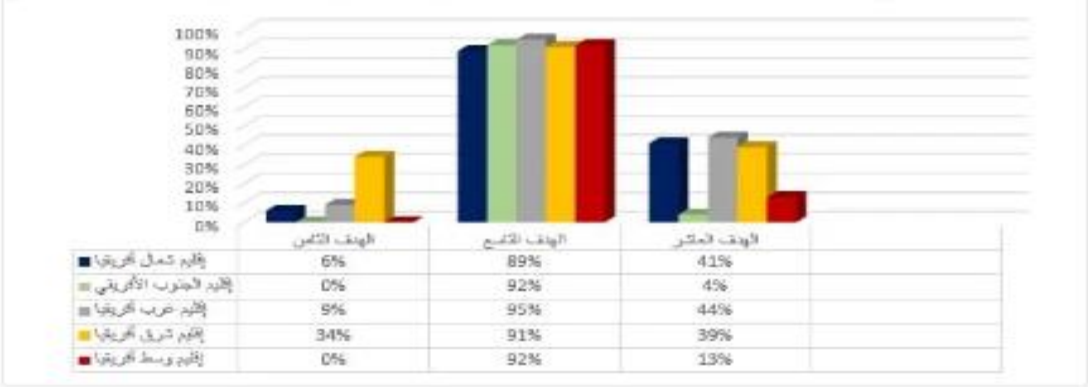

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على https://www.nepad.org/agenda-dashboard

ثالثا: أفريقيا قارة يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

حددت رؤية الاتحاد الإفريقي أنه بحلول عام 2063 تسعى إفريقيا إلى ترسيخ ثقافة الحكم الرشيد، والقيم الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. وستتوافر لدى سكان القارة فرص الوصول بطريقة ميسرة وفي الوقت المناسب للمحاكم والهيئات القضائية المستقلة التي تقيم العدل دون خشية أو محاباة ودون وجود فساد أو انفلات من العقاب، لتكون إفريقيا قارة المؤسسات التي تقوم بخدمة شعبها، من خلال قيادة مشجعة على

التحول في كافة المجالات وعلى كافة المؤسسات القارية.[v] ويمكن تحديد أهداف وموضوعات هذا المحور والانجاز الذي تحقق خلال الفترة (2013 – 2023) على النحو التالي:-

شكل رقم (3) التقدم المحرز على مستوى أهداف المحور الثالث لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الفرعية

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على https://www.nepad.org/agenda-dashboard

رابعا: إفريقيا قارة تتمتع بالسلم والآمن

أوضحت الخطة التنفيذية للاتحاد الإفريقي أن إفريقيا بحلول عام 2063 تتطلع أن تكون قارة يتمتع جميع مواطنها بالرخاء والأمن والأمان، قارة لديها آليات لتعزيز الأمن الجماعي، خالية من النزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف والتعصب والعنف القائم على نوع الجنس باعتبارها تمثل تهديدا رئيسيا لأمن الإنسان وتحقيق التنمية.[vi] ويمكن تحديد أهداف وموضوعات هذا المحور والانجاز الذي تحقق خلال الفترة (2013 – 2023) على النحو التالي:-

شكل رقم (4) التقدم المحرز على مستوى أهداف المحور الرابع لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الفرعية

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على https://www.nepad.org/agenda-dashboard

خامسا: إفريقيا قارة ذات هوية ثقافية قوية وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة

أوضح الاتحاد الإفريقي أن إفريقيا تطمح بحلول عام 2063 أن تكون الوحدة الأفريقية الشاملة راسخة تماما، وأن يتم الاستفادة القصوى من تنوع الثقافة والتراث واللغات، وتدريس المثل العليا للوحدة الأفريقية والاهتمام بالأصول الثقافية (التراث والفولكلور، واللغات، والسينما، والموسيقى، والمسرح، والآداب، والفنون الإبداعية الأفريقية)، وأن تكون الثقافة والتراث والهوية المشتركة محور كافة الاستراتيجيات الإفريقية وذلك لتحقيق النهضة الإفريقية. إضافة لتأكيد أجندة الاتحاد الإفريقي 2063على أهمية وضرورة استلهام روح الرؤى الوحدوية والجامعة الأفريقية كسبيل لتحيق أهداف وتطلعات أجندة 2063. وأن تسعى دولها إلى إنهاء الحروب والنزاعات، وتحقيق التكامل القاري، وبناء حكم ديمقراطي، وإنهاء تهميش القارة من خلال تنمية روابط الاعتماد المتبادل، في ضوء السعي لإنتاج منهج محوره إفريقيا، نهج تنموي مرتكز على الشعوب والمساواة بين الجنسين.[vii]

شكل رقم (5) التقدم المحرز في تنفيذ بعض مؤشرات الصحة في إفريقيا

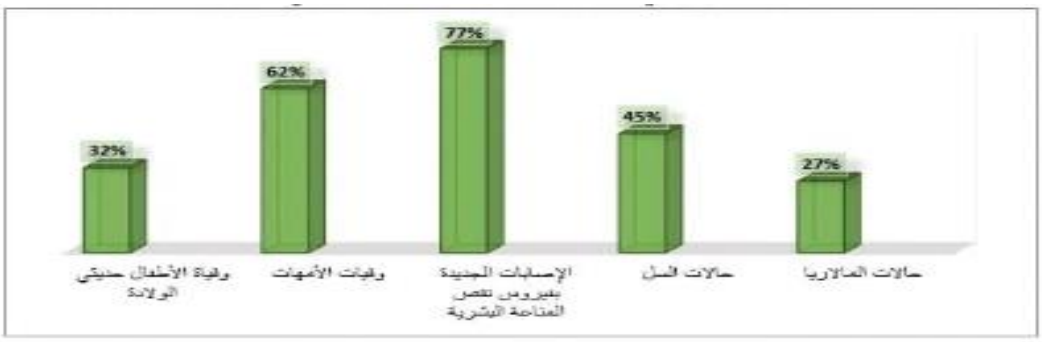

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على **https://www.nepad.org/agenda-dashboard**

سادسا: إفريقيا قارة تقود فيها الشعوب التنمية بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب

أوضحت خطة الاتحاد الإفريقي أن إفريقيا تطمح بحلول عام 2063 أن تكون قارة شاملة تستوعب الجميع، وأن تولي أهمية للأطفال وتعمل على تمكين المرأة لتؤدي دورها المنوط بها في مختلف المجالات، وأن يكون هناك مساواة كاملة بين الجنسين، وأن يتمتع الشباب بالمشاركة والتمكين. ويتم القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية).[viii] ويمكن تحديد أهداف وموضوعات هذا المحور والانجاز الذي تحقق خلال الفترة (2013 – 2023) على النحو التالي:-

شكل رقم (6) التقدم المحرز على مستوى أهداف المحور السادس لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الفرعية

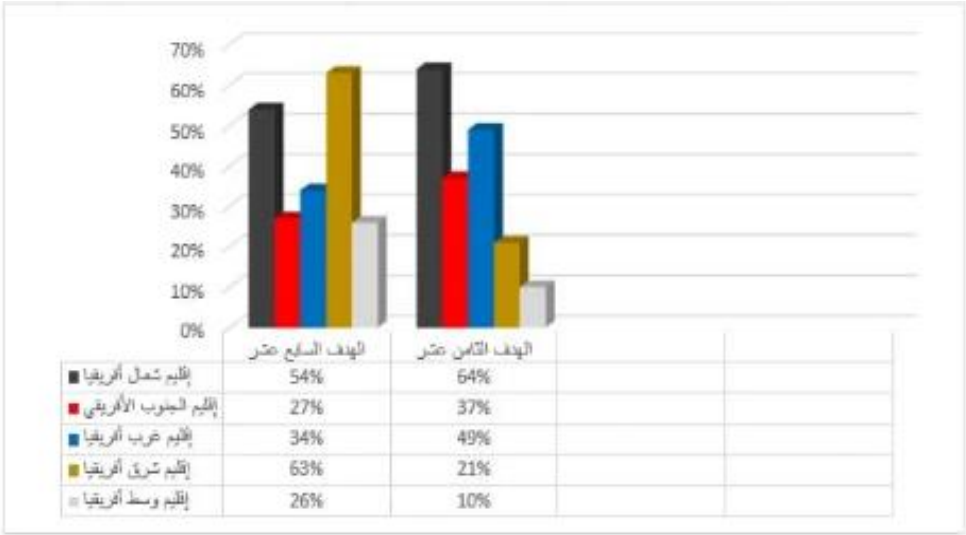

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على **https://www.nepad.org/agenda-dashboard**

سابعا: إفريقيا باعتبارها لاعب وشريك عالمي قوي وذو نفوذ

أوضحت الخطة التنفيذية للاتحاد الإفريقي أن إفريقيا تتطلع عام 2063 أن تكون قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية كبرى في العالم، ومشارك نشط في المؤسسات المتعددة الأطراف، قادرة على مواجهة كافة أشكال التمييز والعنصرية والدفاع عن المصالح الإفريقية، والاستمرار في التحدث بصوت واحد والعمل بشكل جماعي لتعزيز العمل المشترك في الساحة الدولية.[ix] ويمكن تحديد أهداف وموضوعات هذا المحور والانجاز الذي تحقق خلال الفترة (2013 – 2023) على النحو التالي:-

شكل رقم (7) التقدم المحرز على مستوى أهداف المحور السابع لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الفرعية

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على **https://www.nepad.org/agenda-dashboard**

المحور الثالث

مقومات التنمية المستدامة في خطة 2063

يمكن تحديد مقومات التنمية المستدامة في خطة 2063 من خلال تحليل عدد من الدراسات السابقة على النحو التالي:-

تسعى خطة 2063 لإتاحة الفرص لجميع الأفارقة للحصول على سكن لائق في بيئة نظيفة وآمنة، والتحول الاقتصادي والنمو والتصنيع من خلال خلق القيمة المضافة واستغلال الموارد الطبيعية، وقد حددت خطة تنمية إفريقيا سبل لتحقيق ذلك من خلال: تنفيذ خطة العمل الأفريقية للتنمية الصناعية، والرؤية الإفريقية للتعدين على المستويين القطري والقاري، وخاصة إنشاء مراكز لتطوير المعادن في إفريقيا، وإنشاء بورصات السلع الأساسية للمنتجات الإفريقية الإستراتيجية، ووضع استراتيجيات لتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق في أفريقيا.[x]

وقد قامت دراسة (UNCTAD, 2018) بتقييم أداء الحكومات والشركات والمنظمات في تفعيل الاقتصاد الأزرق مقابل المقاييس المجتمعية والاقتصادية والبيئية، واقتراح إطار عمل مشترك قائم على التعاون يمكن أن يوجه ويدعم تطوير الاقتصاد الأزرق الإفريقي بما يتماشى مع أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.[xi]

كما تسعى خطة إفريقيا إلى القضاء على الفقر، من خلال تركيز كافة الجهود المبذولة في الاستثمار في القدرات الإنتاجية للشعوب الأفريقية، وتحسين الدخل وخلق فرص العمل وتوفير الضروريات الأساسية.وذلك من خلال تعزيز وتحديث الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، وزيادة القيمة المضافة والإنتاجية، القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، تقليل الواردات من السلع الغذائية، توسيع إدخال النظم الزراعية الحديثة واستخدام التكنولوجيا. فقد حددت دراسة (Chukwuemeka,2019) أهم المشكلات المتعلقة بهذا القطاع، وسبل التصدي لها مع التركيز على تمويل البحوث الزراعية. وتطمح خطة 2063 لتعزيز العلم والتكنولوجيا والبحث والابتكار، وتوفير فرص التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم، وبناء مجتمع المعرفة من خلال الاستثمارات في الجامعات والعلوم والتكنولوجيا والبحوث والابتكار وإنشاء الجامعة الأفريقية.

وقد قامت دراسة (Omoha. et. al. ,2019) بتحديد أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في إفريقيا ومدى استعداد هذه الدول لتطبيق التكنولوجيا المالية والفرص والتحديات التي تواجه هذه الدول لتطبيقها، وأظهرت النتائج

أن التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية سيؤدى أيضاً إلى تحسين الكفاءة من خلال زيادة سرعة المدفوعات وزيادة الشفافية، بالإضافة للأثر الإيجابي طويل المدى على الأداء المصرفي.

كما تناولت دراسة (Balele, 2019) تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي لدول أفريقيا جنوب الصحراء باستخدام بيانات عن 25 دولة إفريقية، ولوحظ زيادة كبيرة في الخدمات المالية الرسمية غير المصرفية، وقد ساهمت الابتكارات المالية في وصول الخدمات إلى العديد من المناطق دون عوائق. فقد أوضحت دراسة (Nicolaides, 2018) أهمية البحث والتطوير في تعزيز الابتكار ومن ثم انعكاس ذلك على النمو والتنمية الاقتصادية، ومدى تكيف السياسات الاجتماعية والاقتصادية في هذا المجال مع احتياجات المجتمع، وتتبع مدى ملائمة الابتكارات التكنولوجية وقدرتها في جعل الشركات في الجنوب الأفريقي أكثر قدرة على المنافسة.

تسعى إفريقيا من خلال خطة 2063 إلى تطوير البنية التحتية ومواكبة المستويات العالمية من خلال حملة منسقة لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية في القارة، فقد تناولت دراسة(Bond, 2017) البنية التحتية في إفريقيا بشكل عام وتوصلت إلى ضرورة توفير مصادر جديدة للتمويل وتغيرات منهجية لطريقة تقديم خدمات البنية التحتية لتحسين جودتها وضمان تشغيل البنية التحتية لإفريقيا بكفاءة وصيانتها بشكل فعال.

وتركز خطة 2063 على البنى التحتية من خلال:

- النقل: ربط جميع العواصم الإفريقية والمراكز التجارية من خلال مبادرة القطار عالي السرعة في إفريقيا، وممرات النقل لبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا، وتحسين الكفاءة والاتصالات في قطاع الطيران الإفريقي، وتنفيذ إعلان ياموسوكرو، وتعزيز الموانئ الإفريقية وقطاع الشحن كأصول إقليمية وقارية.

- الطاقة: تسخير كافة `موارد الطاقة الإفريقية لضمان توفير الطاقة الحديثة، ذات الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، والمتجددة والصديقة للبيئة، لجميع الأسر والشركات والمؤسسات الإفريقية، من خلال بناء المستودعات الوطنية والإقليمية ومشاريع الطاقة لبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا.

- التجارة البينية: تؤكد خطة إفريقيا على الاهتمام بزيادة حجم التجارة البينية من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز صوت إفريقيا الموحد في المفاوضات التجارية العالمية وإنشاء المؤسسات المالية. وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وبناء أسواق رأس المال والمؤسسات المالية، ومنع الهجرة غير المشروعة لرؤوس الأموال، من خلال: الحد من الاعتماد على المساعدات بنسبة 50٪، والقضاء على جميع أشكال التدفقات غير المشروعة، وتخفيض المديونية الثقيلة، وبناء نظم ضريبية تتسم بالفعالية والشفافية والاتساق.

تناولت دراسة (World Bank, 2020) توفير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) لفرص فريدة لبلدان المنطقة للاندماج بشكل تنافسي في الاقتصاد العالمي، والحد من الفقر، وتعزيز اندماج البلدان الإفريقية فيما بينهم . وعلى الرغم من أن إفريقيا قد أحرزت تقدما كبيرا في العقود الأخيرة في رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر، فيمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية أن توفر طوق النجاة للإصلاح والتكامل الاقتصادي على المدى الطويل. وقد أكدت الدراسة على زيادة الصادرات بين دول القارة بأكثر من 81 %، بينما سترتفع الصادرات إلى البلدان غير الأفريقية بنسبة 19 % وهذا من شأنه أن يخلق فرصا جديدة للأفارقة.[xii]

تضمنت دراسة (UNCTAD,2020) تحليلاً للطرق التي يمكن من خلالها تنظيم وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية بشكل قوى وفعال ضمن القيود التي تفرضها الظروف السياسية السائدة في القارة الأفريقية مع بذل الجهد لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.[xiii]

شكل رقم (8) التقدم المحرز على مستوى أهداف جميع محاور لأجندة إفريقيا 2063 وفقا للأقاليم الفرعية

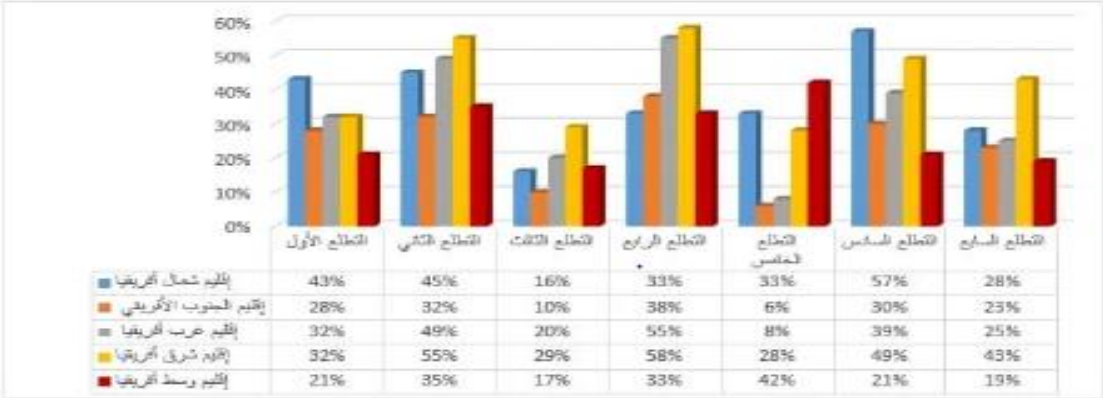

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على https://www.nepad.org/agenda-dashboard

المحور الرابع

الفرص المستهدفة في ضوء خطة 2063

تسعى الخطة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال الحق في التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون أن تؤثر على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وذلك بالتركيز على المجالات الثلاثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى هذا الأساس صُمِّمَت هذه المشاريع لتلبية هذه الاحتياجات، ويمكن تناول أهم المشروعات التنموية التي تناولتها الخطة كما يلي:-

1-مشروع الشبكة المتكاملة للقطار الفائق السرعة لربط جميع عواصم إفريقيا، والمراكز التجارية لتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص، وخفض تكلفة النقل.

2-جامعة إفريقيا الافتراضية الإلكترونية، زيادة حجم الوصول إلى التعليم الجامعي المستمر في إفريقيا من خلال الوصول إلى عدد كبير من الطلبة والمهنيين.

3-صياغة إستراتيجية السلع، تُمكِّن البلدان الإفريقية من الحصول على القيمة المضافة، وجني عائد أكبر لسلعها، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

4-إنشاء منتدى إفريقي سنوي، يصمّم ليجمع بصفة سنوية، القيادات السياسية الإفريقية وممثلي القطاع الخاص والأكاديميات والمجتمع المدني لمناقشة التطورات والقيود، وكذلك التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحقيق طموحات وأهداف أجندة 2063.

5-تنفيذ منطقة تجارية حرة قارية، لتسريع وتيرة نمو التجارة الإفريقية البينية، واستخدام التجارة بفاعلية أكبر باعتبارها محركًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

6-جواز السفر الإفريقي الموحد وحرية تنقل الأشخاص.

7-مشروع تنفيذ سد أنجا العظيم وتوليد الكهرباء بمقدار 43200 ميجاوات من خلال "برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا" لدعم محطات الكهرباء الإقليمية الموجودة حاليًا، وما يرتبط بها من خدمات؛ بغية الانتقال بإفريقيا من المصادر التقليدية إلى المصادر الحديثة للطاقة، مع ضمان وصول جميع الأفارقة إلى الكهرباء النظيفة بأسعار معقولة.

8-الشبكة الإلكترونية الإفريقية، وهي تشمل نطاقا عريضًا من أصحاب المصلحة، وتتوخى وضع سياسات واستراتيجيات تقود إلى التطبيقات والخدمات الإلكترونية في إفريقيا، لا سيما النطاق الواسع للبنية التحتية الإفريقية البينية وأمن الإنترنت.

9-إسكات صوت المدافع، وإنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية، وممارسات العنف القائم على النوع، ومنع جرائم الإبادة الجماعية.

10-الإستراتيجية الإفريقية للفضاء الخارجي، وتعزيز استخدام إفريقيا للفضاء الخارجي من أجل تقوية ودعم التنمية في مجالات الزراعة وإدارة الكوارث، والاستشعار عن بُعد، الخدمات المصرفية والمالية، التنبؤات المناخية والدفاع والأمن.

11-إنشاء السوق الإفريقية الموحدة للنقل الجوي، لتسهيل عمليات النقل الجوي.

12-إنشاء المؤسسات المالية الإفريقية لتسريع وتيرة التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة وتعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي.[xiv]

شكل رقم (9) التقدم المحرز على مستوى الأهداف الواردة في تنفيذ أجندة إفريقيا 2063

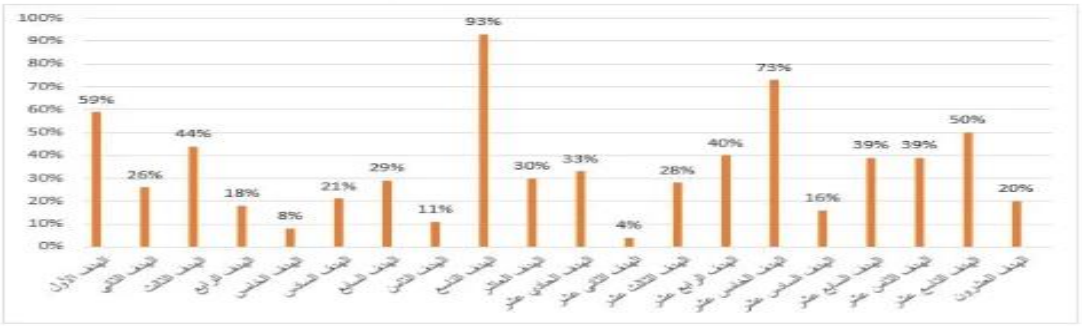

المصدر: الشكل من تصميم الباحث بالاعتماد على https://www.nepad.org/agenda-dashboard

<u>وهنالك جهود بُذِلَتْ لتنفيذ هذه المشروعات التي تم ذكرها منها على سبيل المثال لا الحصر:</u>

1- التعليم الجامعي نحو الجامعة الإفريقية الافتراضية:

إن Pan African University هي تتويج للمبادرات القارية للجنة الاتحاد الإفريقي لتنشيط التعليم العالي والبحث في إفريقيا. وهو مشروع من شأنه أن يجسِّد التميز، ويعزِّز الجاذبية والقدرة التنافسية العالمية للتعليم العالي والبحث في إفريقيا، وتعتبر هذه المنحة الممولة بالكامل مرحلة من مراحل توفير التعليم من أجل الوصول إلى عدد كبير من الطلبة والمهنيين، لتوفير كوادر على درجة عالية من الكفاءة.

2- منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

منطقة التجارة الحرة القارية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي (55 دولة)، بهدف إزالة القيود غير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة، ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 3 تريليون دولار، مما يؤدي إلى إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي، وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج، مع إيجاد سياسات واضحة لكل الدول من أجل تنمية مستدامة ومتوازنة.[xv]

المحور الخامس

جهود الاتحاد الإفريقي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال خطة 2063

تعد اللجنة التوجيهية التنفيذية لمفوضية الاتحاد الإفريقي مسئولة عن التنسيق المركزي الشامل لتنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063 وتعاونها لجنة توجيهية عملية مع الاتحاد الإفريقي كرئيس بالإضافة إلى عضوية المجموعات الاقتصادية والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية وأجهزة الاتحاد الإفريقي ذات الصلة، والرؤساء الأفارقة للمجالات الاستشارية وتشرف على :

1-تحديد الأهداف والغايات والمؤشرات المتوسطة المدى

2-خطط منظورة 10 سنوات وكذلك وضع أطر قارية لدعم أجندة 2063

3-وضع أطر تنفيذ ورصد وتقييم وتقديم المشورة الإستراتيجية بشأن تعبئة الموارد

4-إعداد تقارير مرحلية سنوية لبعثها من قبل المفوضية وبالتالي المجلس التنفيذي

5-برنامج تنسيق تعبئة الموارد للاتحاد الإفريقي: تم التصديق على إنشاء برنامج مشترك لتعبئة الموارد للاتحاد الإفريقي، والتنسيق مع البنك الإفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا يشمل دوره من بين أمور أخرى، الضغط

السياسي من أجل تعبئة الموارد في إفريقيا لتنفيذ أجندة 2063، تتبع الالتزامات المالية للشركاء مقابل الصرف الفعلي، والتأكد من صرف الموارد المالية المخصصة لإفريقيا وإدارتها بفاعلية بمشاركة المؤسسات الإفريقية والدعوة بقوة إلى تعبئة الموارد من أجل إفريقيا.

6-خارطة طريق لتنفيذ إستراتيجية تمويل أجندة 2063 وتعبئة الموارد المحلية والقارية.[xvi]

قام اجتماع الخبراء بتحديد خارطة طريق لتنفيذ الإستراتيجية في ظل القيادة الفنية للاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي وبالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا بحيث يتم تنفيذ الإستراتيجية في ظل الالتزام بالمبادئ التالية:

1- تجنب الازدواجية وتسخير أوجه التكامل والاستفادة من البرامج القائمة للبنك الإفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا والبرامج الإقليمية للمؤسسات التنموية الدولية.

2- التعلم من المؤسسات ومراكز الامتياز القائمة وذلك في حالة إضفاء الطابع الإقليمي على أسواق الأسهم والسندات من خلال الاستفادة من تجربة البورصة الإقليمية للأوراق المالية في غرب إفريقيا، وتنمية الأسهم الخاصة المملوكة لإفريقيا بما في ذلك إنشاء صندوق للأموال لهذا الغرض، إنشاء وتطوير شبكات إفريقية قارية إقليمية للمستثمرين.

3-رفع مستوى الوعي بأجندة 2063 ونشر وثائق الأجندة وتدريب شباب إفريقيا عليها حتى يتمكنوا من الترويج للأجندة في بلادهم.

4-قامت اللجنة الوزارية لأجندة 2063 بالنظر فيمواصلة تمويل أنشطة الأجندة في إطار صندوق الدول الأعضاء، وتوقيع مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة وتقديم تقرير واحد للإطارين.

5-إنشاء صندوق تبرعات لتقديم المساعدات الفنية لأجندة 2063 إلى الدول الأعضاء لتشجيعهم على توفير التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات بشأن الأجندة.[xvii]

يقوم الاتحاد الأفريقي بالعمل مع الخبراء والشركاء للمساعدة في تطوير مؤشر أفريقي للأمن البشري، خاص بسياق البلدان الأفريقية والتحديات التي تواجهها في ظل الظروف الحالية العالمية والإقليمية. بحيث سيعزز السلام ويدفع التقدم نحو تنفيذ أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة 2030، مع دعم الجهود لإسكات البنادق في القارة بفعالية، لضمان رخاء الشعب الأفريقي. ومن المتوقع أن يقوم مؤشر الأمن البشري الإفريقي بتوجيه الدول الأعضاء بشأن صياغة السياسات ودعم رصد الأمن البشري في مختلف المستويات في جميع أنحاء القارة الأفريقية، بالإضافة إلى دور مؤشرات

الأمن البشري في مجال الإنذار المبكر من النزاعات، إلى جانب تعميم مؤشرات حقوق الإنسان في نفس النظم. ولتحقيق هذه الغاية، يعمل نظام الإنذار المبكر القاري للاتحاد الأفريقي، والعمل التنسيقي المستمر بين خبراء نظام الإنذار المبكر القاري والخبراء العاملين في أنظمة الإنذار المبكر للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. والتأكيد على دمج حقوق الإنسان والأمن البشري في نظام الإنذار المبكر القاري لمنع نشوب الصراعات.[xviii]

يؤكد الاتحاد الإفريقي على أنه بحلول عام 2063، ستكون البلدان الأفريقية من بين أفضل الدول التي توفر الحياة الكريمة لمواطنيها بأعلى مؤشرات الجودة العالمية. وسيتحقق ذلك من خلال استراتيجيات النمو الشامل للجميع، توفير الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي، خلق فرص العمل، زيادة الإنتاج الزراعي، الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والبحث والابتكار، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، وسيكون الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا متناسباً مع حصتها من السكان والموارد الطبيعية.[xix]

ولكن بعد مرور عشر سنوات على تبني هذه الأجندة فإن هناك نوعا من التباين في حجم التقدم والإنجاز المتحقق بشأن التطلعات والأهداف المتعلقة بالأجندة بالمقارنة بما ينبغي أن يكون، فهناك جملة من التحديات التي تعيق عملية التنفيذ الفعلي ومنها محدودية الموارد المالية للاتحاد الإفريقي، وانتشار الصراعات وعدم الاستقرار وغياب الأمن، انتشار الأمراض والأوبئة في إفريقيا وأخرها جائحة كورونا، والفساد والإرهاب فضلا عن الصدمات القوية والمؤثرة بفعل قوى السوق.

المحور السادس

التحديات التي تواجه تنفيذ خطة تنمية افريقيا 2063

- هناك عددًا من المجالات التي لم تتم معالجتها والتي يبدو أنها تُظهر أن إفريقيا تدور في حلقة مفرغة من المشاريع والأفكار الطموحة التي بالكاد تلبي متطلبات التنفيذ.
- التكامل الإقليمي الإفريقي تشوبه خطط طموحة ذات أطر زمنية غير واقعية نحو تكامل أعمق والذي يبدأ من التكامل الاقتصادي في كافة قطاعاته ومستوياته وصولًا إلى الهدف النهائي المرجو.
- ترى الأجندة أن النمو الاقتصادي والازدهار يرتبط بوجود مؤسسات اقتصادية وسياسية شاملة؛ لكن في الحقيقة العكس هو الصحيح، فعدم وجود مؤسسات شاملة سوف يقصر ثمار النمو الاقتصادي والازدهار على فئة قليلة، ويخل بمبدأ العدالة في توزيع ثمار التنمية.

- تحاول الأجندة أيضًا معاملة إفريقيا كوحدة واحدة للتحليل، وقد يكون هذا خطأ فادحًا لأن إفريقيا متنوعة جدًا، ومن المحتمل أن تؤدي هذه الاختلافات إلى تعقيد تصميم وتنفيذ وحتى رصد وتقييم خطة عمل جدول الأعمال. على سبيل المثال، قد تكون الدول الضعيفة حجر عثرة أمام تطوير اتفاقيات تكامل إقليمي قوية قائمة على القواعد المنصوص عليها في الخطة، وذلك لأنها غير قادرة على تطوير إدارة وتنفيذ أجندة تكامل إقليمي مضغوط زمنيًا.

- هذه مشكلة يجب أن تتناولها خطة عمل الأجندة وإلا فلن تختلف أجندة 2063 عن سابقاتها. فعلى الرغم من أن التكامل، على النحو الذي اقترحته الأجندة، هو استراتيجية متصورة للتغلب على نقاط الضعف الفردية والعقبات التنموية، إلا أنه على العكس من ذلك، قد يؤدي إلى نشوء صراعات وتوترات داخل الدول وفيما بينها، لا سيما عند وجود أيديولوجيات وأنظمة سياسية متعارضة أو عند وجود منافع اقتصادية يُنظر إليها على أنها غير متساوية.

المحور السابع

سبل مقترحة لمستقبل التنمية المستدامة في ضوء خطة تنمية إفريقيا

إن القدرة على تنفيذ أجندة 2063 وتحقيق النجاح لها يتطلب عدد من عناصر التمكين الحاسمة للتحول في إفريقيا وهي شروط مسبقة لتحقيق النجاح، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1-التعبئة المستمرة للشعب الإفريقي وتحقيق التواصل والتوعية الفعالة، والحوار الاجتماعي المستدام والشامل بشأن أجندة 2063.

2-تعبئة الموارد الأفريقية لتمويل وتسريع عملية التحول، وتحقيق السلم والأمن وتطوير البنية التحتية والحكم الديمقراطي وتعزيز المؤسسات القارية.

3-بناء رؤية وقيادة مسئولة وخاضعة للمساءلة ومؤسسات ديمقراطية إنمائية من خلال آليات قادرة على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم على جميع المستويات.

4-تنشيط قدرات التخطيط للتنمية الأفريقية وإعادة بناء الخدمات العامة في المجالين الوظيفي والمهني وتعزيز المؤسسات الإقليمية والقارية.

5-العمل على تغيير المواقف والعقليات لتعزيز القيم الأفريقية من خلال الاعتماد على الذات والتضامن والعمل الجاد والجماعي، والبناء على النجاحات الإفريقية وأفضل الممارسات لتشكيل النموذج الإفريقي للتحول والتنمية.

يرى واضعو الأجندة أنها تختلف عن المبادرات السابقة، وهذا يرجع إلى: إشراك المواطن الأفريقي ومؤسسات المجتمع المدني والتجمعات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية، أي إتباع أسلوب من أسفل إلى أعلى، فقد كانت هناك مشاورات مكثفة مع المواطنين الأفريقيين قبل وضع الأجندة؛ وهذا ما يعزز أهداف وخطوات تنفيذ المبادرة ومخرجاتها، وتعزيز وضع أجندة أفريقية للتحول الاجتماعي-الاقتصادي، فهذا العمل ليس عمل البيروقراطيين، بل أجندة مدفوعة بأصوات الشعوب الأفريقية التي تعكس إلى أفريقيا التي يريدونها.

وهناك مجموعة من العوامل لنجاح التنفيذ الفعال لهذه الأجندة لتحقيق التنمية المستدامة ولعل من أبرزها ما يلي:

1- الالتزام السياسي من قبل قيادات الدول الإفريقية، والتخطيط الاستراتيجي الفعال لضمان التنسيق بين الخطط الوطنية والإقليمية والقارية وذلك على المدى الزمني القصير والمتوسط والطويل.

2-تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول القارة.

3-تطوير القدرة التنموية للدول وتقوية الجهاز الإداري والمؤسسات القائمة في الدولة، وتضمين مشاركة المواطنين في إطار هذه الأجندة مع التركيز على تمكين المرأة والشباب.

4-تطبيق الإصلاحات العميقة والفعَّالة التي تشمل فض النزاعات، تخفيض الديون المتراكمة على دول القارة، تأسيس بِنَى تحتية قوية لتحقيق التنمية، إزالة خطر المجاعات التي تضرب القارة، تمكين الشباب من أجل تكوين قيادة مستقبلية واعية للقارة الإفريقية.

5-السعي من أجل عمل مؤشر الأمن الإنساني لدول القارة يخص مستويات مختلفة من التنمية، وكذلك مستويات مختلفة من الفقر، من أجل تحديد ثلاثة مستويات لدول القارة الإفريقية حسب هذا المؤشر يضم الدول المتقدمة في التنمية والدول المتوسطة والدول الضعيفة؛ من أجل ضمان توزيع عادل للمشاريع التنموية لتحقيق رؤية متوازنة لجميع دول القارة؛ حتى لا تُظلَم الدول الضعيفة ذات الاقتصادات الهشَّة من تطبيق الرؤية المتكاملة 2063 حتى تستفيد جميع دول القارة.

الهوامش

[1]The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want, Third Edition, January 2015, Addis Ababa, Ethiopia.

1Ibid.

[1]The African Union: "The First – Ten Year Implementation Plan", Available at: https://bit.ly/7jzqjk

[1]The African Union Development Agency: First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063, February 2020, Addis Ababa, Ethiopia.

[1]The African Union Commission: Agenda 2063 Framework Document The Africa We Want, September 2017.

[1]The African Union Development Agency, op.cit.

[1]Technical Team – AUC Agenda 2063 The Africa We Want Progress Report on Agenda 2063, 10 Feb 2021.

[1]Ibid.

[1]The African Union, op.cit.

[1]The African Union Commission, op.cit.

[1]United Nations Conference on Trade and Development: From Regional Economic Communities to a Continental Free Trade Area: Strategic Tools to Assist Negotiators and Agricultural Policy Design in Africa, Geneva, 2018.

[1]World Bank Group: The African Continental Free Trade Area Economic and Distributional Effects, Washington, D.C, 2020.

[1]United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD: Designing Trade Liberalization in Africa: Modalities for Tariff Negotiations towards an African Continental Free Trade Area, Geneva, 2020.

[1]The African Development Bank Group, African Economic Outlook 2021, Addis Ababa, 2021.

[1]Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2020: Innovative Finance for

Private Sector Development in Africa, Addis Ababa, 2021.

[1]Technical Team, op.cit.

1The African Union Development Agency, op.cit.

[1]The African Union Commission, op.cit.

[1]The African Union, op.cit.

قائمة المراجع

1-The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want, Third Edition, January 2015, Addis Ababa, Ethiopia.

2-The African Union: "The First – Ten Year Implementation Plan", Available at: https://bit.ly/7jzqjk

3-The African Union Commission: Agenda 2063 Framework Document The Africa We Want, September 2017.

4-The African Union Development Agency: First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063, February 2020, Addis Ababa, Ethiopia.

5-The African Development Bank Group, African Economic Outlook 2021, Addis Ababa, 2021.

6-Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2020: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa, Addis Ababa, 2021.

7-Technical Team – AUC Agenda 2063 The Africa We Want Progress Report on Agenda 2063, 10 Feb 2021.

8-United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD: Designing Trade Liberalization in Africa: Modalities for Tariff Negotiations towards an African Continental Free Trade Area, Geneva, 2020.

9-United Nations Conference on Trade and Development: From Regional Economic Communities to a Continental Free Trade Area: Strategic Tools to Assist Negotiators and Agricultural Policy Design in Africa, Geneva, 2018.

10-World Bank Group: The African Continental Free Trade Area Economic and Distributional Effects, Washington, D.C, 2020

التهديدات اللاتماثلية وضرورة التنسيق في منطقة الساحل الافريقي

أونايسية سمية جامعة 08 ماي 1945 بقالمة الجزائر

قسم العلوم السياسية

المخلص:

سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الافريقي، الذي تأثر بالإخطار التي فرضت نفسها، حيث شهدنا مرحلة نشوب نزاعات داخلية وتأزما للأوضاع في منطقة الساحل الافريقي وجنوب الصحراء، كظهورالتنظيمات الإرهابية، فشل الدول، ناهيك على ماعاشته من تحولات سياسية انقلابات واغتيالات، مما جعل هذا التهديد ينتقل إلى خارج حدوده منذ نهاية 2010 في كل من ليبيا ومالي، وبذلك أصبح فضاء الساحل يشكل معضلة أمنية حقيقية وهذا الشيء الذي يعجل من محاولة التصدي لخطورة التهديد وموجتها في إطار تعاوني امني شمولي أمرا عاجلا.

الكلمات المفتاحية:الساحل الإفريقي، التهديدات اللاتماثلية، التنسيق الأمني

Abstract :

Inthis research paper, we will try to shed light on the new securit inthreats in the African coast, which were affected by the dangers that imposed themselves, as we witnessed the outbreak of inter nal conflicts and the crises of the situations in the Sahel and sub-Saharan regions, such as the emergence of terrorist originations, the failure of the state, not to mention the political transformations it experience Coups and assassinations, which made this threat move outside its borders since the end 2010 in both Libya and mali, and thus the sahel space has become a real security dilemma, and this thing makes the attempt to confront the threat and its wave within a comprehensive cooperative framework is an urgent matter.

Key words: the African coast, asymmetric threats, security coordination.

مقدمة:

شكلت نهاية الحرب الباردة محطة فارقة في العلاقات الدولية تنظيرا وممارسة والبحث عن أفاق معرفية خارج حدود التصورات التقليدية، في الوقت ذاته أحدثت تغيرات على مستوى سلوكيات جديدة في الساحة الدولية، وانعكست على بنية النظام الدولي.

تعتبر منطقة الساحل فضاء واسع نظرا لخصائصها الجيوستراتيجية التي تحظى بها، الا أنها ظلت مهمشة لسنوات لتأثرها بالتغيرات الحادثة في النسق الدولي، فضلا عن الانقسامات التي تعيشها سياسة حكوماتها، مما أنتج تهديدات لا تماثلية جديدة التي زادت الوضع تعقيدا وانعكست على الأمن الإقليمي للمنطقة، مما جعلها بيئة مضطربة على حد تعبير "روبرت جريفس ".

مما استدعى تضافر الجهود الإقليمية المطلوبة للتعاون وتحقيق الجماعة الآمنة تبعا للخصائص التي تجمع المنطقة (عرقية، دينية)، وكذلك وفقا لتصوراتها الأمنية في قضايا الهجرة والإرهاب والفشل الدولاتي، كلها تحديات مشتركة ذات أبعاد سياسة وأمنية تتفاعل من خلال إقليمها، وهذا يتطلب مواجهة في إطار مؤسساتي.

الإشكالية:

تحاول هذه الأوراق البحثية الوصول إلى إطار معرفي حول التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي وضرورة التنسيق الأمني والكشف عن ابرز المضامين الأساسية انطلاقا من الإشكالية التالية:

- ماهي التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي؟

- وكيف تعاملت الدول مع هذه الظاهرة؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة

- ✓ نستمد أهميتها وقيمتها العلمية والواقعية من أن الأمن هو قيمة ثابتة لابد من الحفاظ عليه، وذلك من خلال معرفة مهددات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل، وربطها بالتحولات الحاصلة في البيئة الدولية.
- ✓ الكشف عن احتوائها والحد من تفاقمها وخطورتها العابرة للحدود، لاسيما أننا في بيئة أمنية جد معقدة تحكمها حالة "اللايقين" .

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- ✓ ضبط البيئة الأمنية في منطقة الساحل من خلال تفسير وتحليل التهديدات اللاتماثلية وكذلك التنسيقات الأمنية في ظل التحولات المتسارعة.

هيكلة البحث:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة عناصر أساسية إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

المحور الأول: التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي.

المحور الثاني: الأمن كمحدد لبناء السلام في المنطقة.

المحور الثالث: التنسيق الأمني في إطار التهديدات اللاتماثلية.

المحور الأول: التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي

أولا: التنظيمات الإرهابية

1- حركة أنصار الدين: تمثل التيار السلفي الجهادي في الطوارق شمال مالي وتسعى إلى إقامة الشريعة الإسلامية، زعيمها أباد آغ أغالي المكنى أبو الفضل، وفي عام 2011 لم تتفق هذه الجماعة مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي كانت تسعى إلى إقامة دولة مدنية، مما دفع بآباد أغ أغالي للتوجه نحو

القاعدة وهنا بدأ التواصل والعمل تحت شعار التمكين للإصلاح في أرض أزواد، تأسست في نوفمبر 2011 من طرف زعيم الطوارق الذي يتمتع بنفوذ كبير في منطقة شمال مالي، وترتكز في شمال مالي حيث كان زعيمها ضمن حركة الأزواد المتمردة في شمال مالي في جدة بالمملكة العربية السعودية ومع سقوط نظام القذافي تحول الفكر الجهادي إلى العمل الجهادي والنشاطات الإرهابية في المنطقة.[1]

2- 2- قاعدة بلاد المغرب الإسلامي: يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبرز وأقدم تنظيم في المنطقة، وقد انبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت انضمامها إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن في سنة 2006، وفي 27 جانفي 2007 تأسس رسميا هذا الأخير بقيادة الجزائري حرى أبو الهمام، متخذا من منطقة الساحل الإفريقي مستقرا لها في ظل الفراغ الأمني والسياسي الذي يميزها وعدم وجود أي قوة عسكرية أو سياسية تسيطر عليها باعتبارها صحاري فارغة وممتدة الأطراف، وبالنظر للضربات القوية التي تعرضت لها من قبل الجيش الجزائري، قررت قياداتها البحث عن مناطق تكون فيها محمية من هذه الضربات وتوفر لها الأنصار والتمويل وحرية التنقل في ممارسة نشاطها، وهو ما وجدته في الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل الافريقي. 19

وينشط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على امتداد جنوب الصحراء الجزائرية مرورا بمالي ،موريتانيا، النيجر، التشاد، ليبيا وتونس، ويستغل التنظيم عدمالاستقرار في دول المنطقة سواء بالنظر لموجة الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس وليبيا، والفراغ الأمني، حيث تنشط بالتحالف مع تنظيمات الجريمة المنظمة كتنظيمات الاتجار بالبشر أو الاتجار بالمخدرات والأسلحة غير مشروعة خصوصا بعد سقوط النظام الليبي للراحل معمر القذافي

وسقوط الأسلحة النظامية بأيدي الجماعات الإرهابية والميليشيات المختلفة المحكومة بالانتماءات القبلية والجهوية وهو ما كرس عدم الاستقرار في المنطقة. 19

وتمثل منطقة إفريقيا مجالا مثاليا بالنسبة للجماعات الإرهابية بما توفره لها من ظروف مناسبة لممارسة

مختلف أنشطتها، ومن أهمها

- ✓ توفر نطاق جغرافي يتميز بالشساعة وقلة الكثافة السكانية، إضافة إلى ما تتيحه لإرهابية ممارسة نشاطاتها ونقلها عبر مختلف مناطق الساحل الإفريقي

تواجد الإيديولوجية السلفية بقوة بمنطقة إفريقيا، إبتداءا من تسعينيات القرن الماضي، في كل من الجزائر وليبيا وتوسعت إلى باقي دول المنطقة بالإضافة إلى وجود جماعات إرهابية في دول الساحل الإفريقي، .الجماعة السلفية مثل لدعوة والقتال الناشطة في الجزائر

- ✓ جود ما يسمى بالمنطقة الرمادية، في إفريقيا، وهي تعد ميدانا ملائما لتنقلات المهربين للسلاح والمخدرات وكل أنواع الجريمة المنظّمة، فهي تتيح الكسب السريع للجماعات الإرهابية والإجرامية
- ✓ عدم الاستقرار السياسي الذي يميِّز المنطقة، وبحيث تنتشر فيها الأزمات الداخلية والإقليمية مثل أزمة ليبيا ومالي منذ 2012 ، بالإضافة إلى ضعف معظم دول المنطقة ما يجعلها غير قادرة على حماية إقليمها وحدودها بشكل جيد نظرا لمحدودية دفاعها العسكري

3 / تنظيم بوكو حرام: حركة إسلامية تأسست على يد محمد يوسف في 2002 في شرق نيجيريا لتكون حركة طلابية ملتزمة، ثم توسعت إلى كامل التراب النيجيري وحتى منطقة الساحل الافريقي، وفي 2009 استطاعت الحكومة القضاء على التنظيم بضرب مؤسساته الفعلية، لكن سرعان ما عادت بتنفيذ عمليات إرهابية فنفذت احدى عشرة هجوم في نفس السنة مخلفة خسائر كبيرة، وفي سنة 2011 تم الهجوم على مكاتب الاقتراع، وهذا الأخير عكس الاستراتيجية التكتيكية للتنظيم.[1]

4/ تنظيم كتيبة المرابطين في مالي: هي جماعة جهادية عنيفة في الساحل وغرب أفريقياتهدف لتطبيق الشريعة الإسلامية تشكلت في عام 2013 نتيجة إندماج بين كتيبة الملثمين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ولا يخفى أن كلتيهما كانت من فصائل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ويرى المرابطون أن عليهم واجب تطبيق الشريعة الإسلامية لتوحيد المسلمين والحركات الإسلامية في أفريقي ا

لمواجهة التأثيرات العلمانية وغير الإسلامية، وقد أعلنت الجماعة أنها تستهدف فرنسا والمصالح الفرنسية في المنطقة، حيث أضحى هدف الجماعة المعلن هو هزيمة فرنسا وحلفائها في المنطقة، وقد أعلن المؤسس المشارك للكتيبة عدنان الصحراوي ولاء الجماعة لتنظيم داعش في ماي 2015، بدا أن مختار بلمختار رفض هذه البيعة مؤكدا ولاءه لتنظيم القاعدة في غرب أفريقيا. 19 وفي ديسمبر 2015 وفد إندمج المرابطون مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بعد هجوم مشترك على فندق رايسون بلو في باماكو العاصمة المالية، ومنذ وقوع هذا الهجوم قام المرابطون بدور قيادي في عمليات تنظيم القاعدة في المنطقة.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) :

ارتفع تتدفق الارهابين بشكل كبير من النقاط الساخنة في الشرق الأوسط خصوصا سوريا والعراق في دول منطقة الساحل الافريقي مثلما حدث في الجزائر مع عبد المالك غوري زعيم وجند الخلافة الذي قضت عليه قوات الأمن الجزائرية اثر محاولته إدخال تنظيم داعش للجزائر وفي المغرب ألقت الأجهزة الحكومية القبض على المجند المرتبط مع جهة النصرة في سوريا وأنصار الشريعة في ليبيا. ووفقا لمصادر الأمم المتحدة فضلا عن تقارير استخباراتية، فقد أقسم الأكثر من 40 منطقة إرهابية حول العالم بالولاء والدعم لداعش 20 منها في منطقتي الساحل الافريقي والمغرب العربي وأماكن أخرى في إفريقيا.[1]

ثانيا/ نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي:

تمثل الجريمة المنظمة احدى الاهتمامات الأمنية نتيجة التعقيد والخطورة على المجتمع، فضلا عن التأثير على امن الدول التي تنشط عبرها وخارجها، فهي تقوم بها جماعة منظمة بهدف تحقيق منفعة مادية بطريقة غير مباشرة ومنها الاتجار بالأسلحة الخفيفة التي زاد استخدامها بعد سقوط النظام الليبي من جهة، ودور الدول الكبرى في التخلص من الأسلحة ذات العيار الخفيف التي تعود إلى الحرب الباردة. كذلك جرائم المخدرات حيث تشير التقارير إلى إنتاج الاميفامين في السنغال بنسبة 80% أي ما يعادل 150 كلغ، وفي سنة 2013 وصلت نسبتها إلى 100%.[1]

لقد أصبحت الجريمة المنظمة خطر حقيقي على دول المنطقة كونها تمثلها بنيات مؤسساتية ذات الارتباط بأطراف خارجية فعالة.

ثالثا/ الهجرة غيرشرعية في منطقة الساحل الافريقي:

ينتج عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عدم الاستقرار غير السياسي والفساد المالي والأخلاقي والصحي وتشكل هذه الظاهرة خطرا على أمن الدول خاصة الشريط الحدودي، فضلا عن اقترانه بتهريب البشر وكل أشكال الجريمة المنظمة، كما ينشط المهاجرين بتهريب الآثار والتحف القيمة، فهناك علاقة بين المهاجرين غير الشرعيين والإرهاب والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين، فقد أثبتت التحقيقات الأمنية بأن هناك علاقة مصلحة تكمن في تبادل معلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من هذا الوضع وتحقيق ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة.[1]

المحورالثاني:الأمن كمحدد لبناء السلام في المنطقة

أولا/ ثقافة الحوار مفتاح السلام في منطقة الساحل الافريقي:

للتربيةدور مهم في ترسيخ ثقافة الحوار داخل المجتمع ومابين المجتمعات حيث يعرف **فريديك مايور** ثقافةالسلام هي ثقافة التعايش والتشارك المبنية على مبادئ الحرية والعدالة الديمقراطية والتسامح والتضامن، فهي ثقافة ترفض العنف وتشبث الوقاية من النزاعات في منابعها وحلها بالطرق السلمية، ولتحقيق الأمن في منطقة الساحل وجب نشر هذه المفاهيم داخل المجتمعات ومحاربة كل أشكال التهديد وذلك انطلاقا من:

- ✓ البحث عن المسببات الرئيسية والمباشرة لظهور هذا النوع من التهديد، التي يترتب عليها حالة للأمن، وتكون مهمتها الكشف عن المظاهر التي تدفع إلى تأجيج الوضع أو العكس، وقد تساهم في التخفيف في حدة الوضع الأمني عكس ما عليه في الواقع.
- ✓ تهتم بتحليل الوضع تحليلا عميقا بالبحث عن جذورها التاريخية، وكذلك الثقافات لعميقة والوعي الجماعي لهذه المجتمعات.[1]

ثانيا/ ضرورة استيعاب التهديدات اللاتماثلية في ظل التحولات المتسارعة:

لقد كانت لأحداث 11 سبتمبر 2001 الدور كبير في تحول نوعية ونمط الإرهاب، حيث رفعت العديد من المناطق نشاطا تصاعديا في حركة التنظيمات الإرهابية، تعتمد على آليات و وسائل أكثر واشد خطورة،

كان أهمها إطلاق تنظيم القاعدة ببلاد المغرب، هذا التنظيم له امتدادات في المنطقة ككل، حيث أصبح القوس الساحلي في السنوات الأخيرة يمثل ممرا مهما وملاذا آمنا للعديد من الجماعات الإجرامية والإرهابية، نظرا لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجستيكية وتكتيكية للتحضير والإعداد للعمليات الإرهابية لتسهيل انطلاقها عبر أهداف محددة في المناطق المجاورة أو حتى نحو أهداف بعيدة. 19

1/ ضعف وهشاشة دول منطقة الساحل الافريقي:

يشكل ضعف الدول الفاشلة تهديدا خطيرا للدولة في حد ذاتها وإقليمها وهذا ينطبق على منطقة الساحل الافريقي غير القادرة على تكوين هوية سياسية أو اجتماعية واحدة مما سهل ظهور جماعات إرهابية والجماعات المنظمة تبعا للظروف الآتية:

- ✓ غياب الاستثمارات والظروف الاقتصادية المتخلفة من بطالة، فقر وفساد فمعظم دول المنطقة غير قادرة على أداء صلاحياتها السيادية بقوة.
- ✓ إن غياب الدولة في هذه المنطقة نعمة للقاعدة في المغرب الإسلامي لأنه يعزز وجودها في المنطقة بالشكل الذي فيه زعزعة الاستقرار الأمني.[1]

غياب وضعف التنمية:

يبرز الفقر الذي يسيطر على معظم دول المنطقة بنسب مرتفعة ومختلفة، وكذلك لأمية، فدول الساحل تعاني من نقص في قدرات إستيعاب الأعداد الراغبة في التعلم، أما التحديات الثقافية فتبرز في التركيبة الاجتماعية التي تهيمن على الدولة في إفريقيا واللاعقلانية واللافعالية اللتين تميز إدارة عملية التنوع الديني واللغوي والإثني. 19

العجز الديمقراطي وغياب الحكم الراشد:

أدى سوء الحكم من الناحية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية غير فعالة إلى تفاقم التهديدات اللاتماثلية مما أوضح العجز الأول من قبل النخب السياسية من حيث التزام المبادئ العام وهو

ما أثر على العديد من القطاعات في هذه الدول خاصة الأكثر حساسية ممثلا للدفاع والأمن، مما جعلها غير قادرة على أداء مهامها بكفاءة وفعالية.

أزمة التغلغل:

ويقصد بها عدم التواجد الفعّال للحكومة المركزية على كامل أقاليمها التي يفترض بها ممارسة سلطاتها الداخلية، وأن تغلغل الحكومة داخل سائر أرجاء إقليم دولتها من شأنه أن يوطد أركان الاستقرار السياسي في تلك الدولة، إن ضعف الدول في ممارسة الرقابة على المجال مرتبط بمشكلة بنيوية لتشكل الدول، فالرقابة على المجالات الصحراوية الواسعة لا تشبه الرقابة على السهول الصالحة للزراعة، ففي الأخيرة تميل الجماعات إلى تنظيم نفسها سريعا للاستفادة من عائدات السهول، أما الصحراء تركز الحكومات جهودها

على أماكن الثروة مثل حقول النفط، وتحتاج الدولة إلى موارد هائلة لممارسة مستوى دائم من التأهب الأمني والعسكري في الصحراء، فالدولة في الساحل والصحراء تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية، نظرا لعدم التحكم والسيطرة على أراضيها الشاسعة، ومرد ذلك إلى قلة الإمكانيات المتاحة والفشل الذي تعيشه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يغذي حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة، من خلال تقاسم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية، وهو ما جعل العديد من الخبراء يعتقدون أن منطقة الساحل والصحراء منطقة تعاني من سوء الإدارة والتسيير، ولذا فإن إنكشافية الدولة في الساحل والصحراء في العمق تنبع من إنكشافية الدولة نفسها. 19

الأزمة الليبية كعامل استقطاب للإرهاب:

أدى تدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي إلى نتائج كارثية على منطقة الساحل الافريقي منها تزايد النشاطات الإرهابية وذلك لانتشار الأسلحة جديدة من العيار الثقيل على اثر تدخل حلف الناتو الذي تغاضى على عملية النهب، مما ساعد على انتقاله للدول المجاورة خاصة شمال مالي.[1]

المحور الثالث : التنسيق الأمني في إطار التهديدات اللاتماثلية

أولا: على مستوى المنظمات الإقليمية:

لقد أصبح لإفريقيا تجربة تستحق الذكر في مجال التنسيق والعمل الجماعي لفض النزاعات وتنظيم العلاقات على المستوى الافريقي منذ الاستقلال، وأول خطوة هي إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في 1963، ثم أصبح الاتحاد الافريقي سنة 2000 ويعتمد على إرادة الدول الأعضاء للاستجابة لمجموع التهديدات التي تكررت حول تدعيم استقلال الدول الحديثة، ونتيجة التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بسبب تطور التهديدات والمخاطر خاصة الإرهاب لجأت منظمة الوحدة الإفريقية إلى تكثيف جهودها لمكافحة الإرهاب، حيث تم عقد اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بمكافحة الإرهاب في 1999، التي جاءت بعد تفجيري كينيا وتنزانيا في 1998، وتبنى الاتحاد أيضا خطة عمل سنة 2002 حول مكافحة الجريمة، وكذلك إبرام القانون النموذجي الافريقي في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

- ✓ تم في لقاء الجزائر تعهد الدول المشاركة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب والذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الثقيلة لمحاربة الظاهرة من طرف الاتحاد الافريقي ويضم 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب.[1]

وفي ظل التهديدات التي تهدد دول الجماعة الاقتصادية ودول الساحل كافة، قامت المنظمة بوضع برنامج عالمي لمكافحة تبييض الأموال وعائدات الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، الذي يهدف إلي تعزيز نظم تلك الدول خاصة فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مدى الفترة 2013/2012، كما نظم البرنامج المذكور عدة أحداث لإذكاء الوعي وتوفير التدريب لصالح مختلف الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب ولاسيما وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنقاذ القانون والقضاة إضافة إلى إقامة حلقة عمل في السنغال 2013 لمحاربة الجريمة المنظمة.[1]

ثانيا: على مستوى تعدد الأطراف

عقدت الجزائر يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لسبع دول هي الجزائر، بوركينافاسو، النيجر، مالي، تشاد وليبيا وموريتانيا لبحث الوضع الأمني في المنطقة، وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد، وقد أكد وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي في احدى الندوات أن الاجتماع يدل على الإدراك بأن السلام والأمن ضروريات لتطور الساحل الافريقي، حيث بات الإرهاب الذي يشهد تطورات خطيرة وتحالفاته مع الجريمة المنظمة يطرحان تهديدات حقيقية.[1]

1/ مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا:

من الناحية التاريخية يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية، بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي النيجر، تشاد ونيجيريا، كما يساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة.[1]

ويعتبر البديل الوحيد الرابط لنقل البضائع عوض الوسائل المختلفة الأخرى التي تبدي عجزا كبيرا فالسكك الحديدية غائبة، عفا عليها الزمن أو غير مستغلة، النقل النهري قديم وناقص التجهيز والنقل الجوي باهظ الثمن، لكن الطريق هو ببساطة حيوي بالنسبة للبلدان غير الساحلية الثلاثة النيجر ومالي وتشاد، التي يجب على تجارتها الخارجية في مجملها أن تعبر الطريق الذي يضم الممرات التي تربطها بالموانئ الرئيسية في خليج غينيا عموما فالسياسات الاقتصادية في جميع هذه الدول تعتبر الطريق عاملا رئيسيا في تنافسية منتجات تجارتها الداخلية والخارجية والنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر[1].

2 / مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز:

حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، فتفرض عليها رسوم وقنوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومند فترة تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.[1]

من الخارطة الجيوسياسية للدول الساحلية والمغاربية والمشكلات والقضايا الأمنية التي تشوب أوساطها ما بين أزمات داخلية ونزاعات خارجية ذات طابع حدودي ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر التي تشكل تحديا كبير لأمن منطقة الساحل الإفريقي وإدراك دولها من خلال الحرب على الإرهاب بأن الفقر والأمية من الأسباب التي أنتجت الإرهاب والفكر الجهادي في المنطقة، فقد أكدت على ضرورة تطوير

مقاربة اقتصادية شاملة لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، وذلك بمراعاة العنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية، يكمن بواسطتها القضاء على البطالة وضمان استقرار الأمن في

المنطقة ولذا نجد الدول تلح على تفعيل آلية التنمية لتجاوز الصعوبات التي تعصف بالمنطقة والقارة ككل.[1]

خاتمة:

إن الأمن قضيةشاملةتستدعي تضافر الجهودبين الدول بالمنطقة على أساس علاقات تعاونية متعددة الأبعاد كمحاولة للتقليل من مخاطر التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود، التي يصعب على الدولة مواجهتها بمعزل عن إقليمها وهذا نتيجة التحولات التي فرضت نفسها كالعولمة والتطور التكنولوجي.

من خلال استعراض مختلف عناصر المحاور المشكلة لموضوع البحث تم استخلاص بعض النتائج أهمها:

- ✓ يجمع دارسي المعضلات الأمنية بتنامي التهديدات اللاتماثلية الجديدة الغير عسكرية أو الصلبة من جريمة منظمة، هجرة غير شرعية وإرهاب في منطقة الساحل الافريقي التي تعتبر نقطة تماس بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا الذي يعيش جنوبها في فقر متقع وتحكمها أنظمة هشة وفشل دولاتي، وشمالها ولو شكليا ميكانيزميات الديمقراطية، حيث يقول وزير الخارجي الاسرائيلي "بنيامين نتانياهو" "العرب يحكمون بواسطة أحكام مستبدة ويقرؤون صحف تخضع للرقابة ولا رأي لهم في سياسة بلدانهم، ولذلك يجب على الدول الاستثمار في هذا" مما يخلق احباطات جماعية تنتج حالات الفرار نحو البحر عبر شمال إفريقيا أو الإرهاب أو الإدمان، في ظل عدم قدرة الأنظمة السياسية على الحد من تنامي هذه التهديدات.
- ✓ إذن هذا التغير الجذري حدد الأمن والانتقال من التهديدات الأمنية الصلبة إلى التهديدات فوق القومية، عنقودية البناء والتطور إلى خلق تهديدات جديدة حديثة النشأة مركبة الأبعاد متشابكة

مع بعضها البعض ومتداخلة، كل هذه المظاهر الجديدة للتحديات الأمنية في الساحل الافريقي أدت إلى صعوبة التكيف وعليه فلابد من خطاب امني تعاوني داعي إلى وجود تقاطع مصلحي بين الأطراف المتفاعلة في الساحل ليس فقط رغبة في جعل المنطقة أمنة، بل أنها مسؤولية جماعية ومصير مشترك.

الهوامش:

[1] - فؤاد جدو، " دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"(أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018) ، 144.

[1]- Alain Rodier, «Le Sahel, terrain de jeu d'Alquaida au Maghreb Islamique (AQMI) », Note d'Actualité,

N°172, (Centre Français de Recherche sur le Renseignement), Mai 2009, p2.

[1] - توفيق بوبستي، " النشاط المسلح و وجود عدم استقرار حالة الفشل الدولاتي في إفريقيا"(ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني حول دراسات المناطق في العلاقات الدولية: المناهج والتطبيقات، مجمع هيليوبوليس بقالمة، 22 أكتوبر، 2018).

[1] - Et :Jeremy KENNAN،« **The challenge of Security in the Sahel : the Algerian Moroccan and Libyan**

[1] - نسيم بهلول و نسيمة حمدان،" الحرب على الإرهاب في منطقتي الشرق والغرب الافريقي وأثرها على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01 (2020): 19.

[1]- Black, andrew, monitor, mokhtar belmokhtar the algerian jihad s southern amir , terrorism monitor, vol 6,issue12,mai 8 2009,p2.

[1] - خالد بشكيط ،" التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي : الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة " ، مجلة الأبحاث قانونية وسياسية 06 (2018) : 08.

[1] - نصير خلفة،" رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث و الحقوق والعلوم السياسية 02 (2018) : 13.

[1] - صبيحة بخوش،" الهجرة غير شرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا الجزائر نموذجا "، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل 01(2018) : 299.

[1] - محي الدين إسماعيل النهي ، تحولات العلاقات السياسية والدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ،2014) ، 209.

[1] - أحمد طالب أبصير، " المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريفي" (مذكرة ماجستر ، جامعة الجزائر 03، 2010) 19.

[1] - William Assanvo, « Etat de La Menace Terroriste en Afrique de L'ouest, » **note d'analyse** n° 12, Observatoire de la vie diplomatique en Afrique, juillet 2012, P.17

-Badredine arfis,state collapse in a new theoretical framework the case of yugoslavia, international journal of sociology,vol 28,no.3(1998),pp15 -

[1] - مصطفى موسى محمد على،" أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء "، مجلة دفاتر السياسة والقانون 01 (2020): 08.

[1] - محمد حنشي، " أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"(ورقة بحثية مقدمة حول يوم دراسي بعنوان: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط ومنطقة الساحل، جامعة تيزي وزو، المعهد الدنيماركي للدراسات الدولية كوبنهاغن، 26 فيفري،2014).

[1] - أحمد إبراهيم محمود،" الأمن الإقليمي في إفريقيا نظرة تقيميه '، مجلة السياسة الدولية 42 (2007) : 68.

[1] - أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا ، 70.

[1] - تقرير منظمة الاكواس، الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتِّجار بالمخدِّرات، HONLAF/24/CRP.1 ، جويلية 2014 ، 07.

[1] - الهلي عبد القادر وبوبصلة أمينة،" تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي"(ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة قالمة 08 ماي 1945 بهليوبوليس، 25/24 نوفمبر،2013) .

[1] - أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا ، 70.

[1] - تقرير منظمة الاكواس، الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتِّجار بالمخدِّرات، HONLAF/24/CRP.1 ، جويلية 2014 ، 07.

[1] - الهلي عبد القادر وبوبصلة أمينة،" تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي"(ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة قالمة 08 ماي 1945 بهليوبوليس، 25/24 نوفمبر،2013) .

[1] - نور الدين دخان و الحامدي عيدون، " مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية " ، مجلة دفاتر السياسة والقانون 17 (2016) :12.

[1] - الأمانة العامة لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء (الجزائر: المكتب الهندسي المشترك ، 2009)،07.

[1] - نفس المرجع، 102.

[1]- حمزة برابح،" الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 06 (2017) : 08.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية

أولا: التقاير

1- الأمانة العامة لجنة الربط للطريق العابر للصحراء . دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء . الجزائر : المكتب الهندسي المشترك . 2009.

2- تقرير منظمة الاكواس . الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتِّجار بالمخدِّرات. HONLAF/24/CRP.1 . جويلية 2014.

ثانيا: الكتب

1- إسماعيل النهي ،محي الدين . تحولات العلاقات السياسية والدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي .الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية.2014.

ثالثا: المقالات

1- بهلول ، نسيم وحمدان، نسيمة حمدان." الحرب على الإرهاب في منطقتي الشرق والغرب الإفريقي وأثرها على الأمن الإقليمي". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01 (2020).

2- بشكيط ، خالد." التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي : الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة " .مجلة الأبحاث قانونية وسياسية 06 (2018) .

3- خلفة، نصير. " رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية". مجلة البحوث و الحقوق والعلوم السياسية 02 (2018) .

4- بخوش، صبيحة." الهجرة غير شرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا الجزائر نموذجا ". مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل 01(2018) .

5- مصطفى موسى محمد على ." أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء ". مجلة دفاتر السياسة والقانون 01 (2020).

6- أحمد إبراهيم ،محمود . " الأمن الإقليمي في إفريقيا نظرة تقيميه '. مجلة السياسة الدولية 42 (2007) .

7- دخان، نور الدين و الحامدي عيدون ." مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية ". مجلة دفاتر السياسة والقانون 17 (2016).

8- برابح ،حمزة." الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي" . مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 06 (2017) .

رابعا: الملتقيات

1- بوبستي، توفيق." النشاط المسلح و وجود عدم استقرار حالة الفشل الدولاتي في إفريقيا"(ورقة بحثية مقدمة في ملتقى وطني حول دراسات المناطق في العلاقات الدولية: المناهج والتطبيقات، مجمع هيليوبوليس بقالمة، 22 أكتوبر، 2018).

2- حنشي، محمد." أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"(ورقة بحثية مقدمة حول يوم دراسي بعنوان: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط ومنطقة الساحل، جامعة تيزي وزو، المعهد الدنيماركي للدراسات الدولية كوبنهاغن، 26 فيفري،2014).

3- الهلي، عبد القادر وبوبصلة، أمينة." تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي" (ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة قالمة 08 ماي 1945 بهليوبوليس، 25/24 نوفمبر،2013).

خامسا: المذكرات

1- جدو، فؤاد. " دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة .2018 .

2- أبصير، أحمد طالب. " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ." مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر 03، 2010 .

المراجع اللغة الاجنبية

1- ain Rodier, «Le Sahel, terrain de jeu d'Alquaida au Maghreb Islamique (AQMI) », Note d'Actualité,

N°172, (Centre Français de Recherche sur le Renseignement), Mai 2009, p2

2- Et :Jeremy KENNAN،« The challenge of Security in the Sahel : the Algerian Moroccan and Libyan perspectives »,school of oriental and African studies2011,p3

3- Black, andrew,mokhtarbelmokhtar the algerian jihad s southern amir , terrorism monitor, vol 6,issue

12,mai 8 2009,p2.

4- William Assanvo, « Etat de La Menace Terroriste en Afrique de L'ouest, » note d'analyse n° 12, Observatoire de la vie diplomatique en Afrique, juillet 2012, P.17

5- Badredinearfis,state collapse in a new theoretical framework the case of yugoslavia, international journal of sociology,vol 28,no.3(1998),pp15-

التنمية المستدامة بالمغرب: الوضعية الراهنة، الأهداف والتحديات

د. ازكرار محمد

حاصل على شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

الملخص:

منذ انضمامه إلى الجهود الأممية الخاصة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حقق المغرب مجموعة من الإنجازات الكبرى سواء على مستوى التقليص من وفيات الأطفال الرضع، أو وفيات الأمهات أو تعميم التمدرس على جميع الأطفال، فضلا عن إلغاء كل أشكال التمييز بين الجنسين وتحقيق المناصفة بينهما في جميع المجالات، وضمان الولوج شبه الكامل للساكنة إلى الماء الشروب والكهرباء، والقضاء على كل أشكال المجاعة وغيرها. وإذا كانت هذه المنجزات تترجم إلتزام المغرب بأهداف هذه الخطة، فإن هناك مجموعة من الأهداف الأخرى لازالت تنتظر التنفيذ وفي مقدمتها مكافحة الفقر والقضاء على السكن غير اللائق وتعميم التغطية الصحية على جميع المغاربة وفك العزلة عن العالم القروي. كما أن هناك تحديات أخرى يجب على المغرب مواجهتها والتعامل معها

بقوة وفي طليعتها الحد من التفاوتات الإجتماعية والمجالية والنهوض بالإقتصاد الوطني لخلق فرص الشغل للشباب العاطل والحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى كل أشكال التنوع البيولوجي، ناهيك عن مواجهة التداعيات الخطيرة التي سببتها ظاهرة التغيرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الوضعية الراهنة، الأهداف، التحديات، المغرب.

Abstract:

Since joining the international efforts of the 2030 Agenda for Sustainable Development, Morocco has achieved a number of major achievements, whether at the level of reducing infant or maternal mortality or universalizing schooling for all children, as well as eliminating all forms of gender discrimination and achieving parity between them in all fields. And ensuring almost complete access of the population to drinking water and electricity, and eliminating all forms of starvation and others. If these achievements translate Morocco's commitment to the objectives of this plan, there are a number of other objectives that are still awaiting implementation, foremost of which is combating poverty, eliminating inadequate housing, generalizing health coverage to all Moroccans, and ending isolation from the rural world. There are also other challenges that Morocco must confront and deal with forcefully, foremost of which is the reduction of social and spatial inequalities and the advancement of the national economy to create job opportunities for unemployed youth and the preservation of natural resources and all forms of biological diversity, not to mention facing the serious repercussions caused by the phenomenon of climate change.

Keywords: Sustainable development, current situation, objectives, challenges, Morocco.

مقدمة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة(développement durable)لأول مرة في تقرير"مستقبلنا المشترك"

الذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة السابقة لمملكة النرويج "بروتلاند"سنة 1987، وقد شكل هذا المفهوم مقاربة جديدة للتنمية ترتكز على عدم الفصل بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية والتي تهدف إلى الإستجابة لحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة في هذا المجال . كما أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية إحتياجات البشر وتطلعاتهم . وتختلف التنمية المستدامة عن مفهوم التنمية المحلية وعن مفهوم النمو، فالأول أي التنمية المحلية (développement local) يعني مشاركة السكان في تحسين مستوى عيشهم بالإعتماد على إمكاناتهم ومبادراتهم الذاتية، أما الثاني أي النمو(croissance) فيعني الزيادة الطبيعية أو العفوية، وغالبا ما يكون مصحوبا بتغيرات في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . هذا الإختلاف في المعاني يعزى إلى التطور الذي عرفه مفهوم التنمية المستدامة منذ ستينات القرن الماضي، والذي كان مقترنا بمفهوم النمو الإقتصادي مثل الدخل القومي والدخل الفردي، وفي العقد الثاني للتنمية (1970-1980)، اكتسب المفهوم أبعادا إجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الإقتصادي، وخلال عقد التنمية الثالث (1980-1990) أصبح لمفهوم التنمية بعدا حقوقيا وديموقراطيا يتمثل في المشاركة العامة في اتخاذ القرارات التنموية الخاصة بالحكم الرشيد. أما عقد التنمية الرابع 1990 فقد شهد المفهوم نقلة نوعية ، حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح مع إعلان "ريو" سنة 1992، الذي تضمن مبادئ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية . بالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة تأسس بناء على ثلاث مكونات أساسية هي تحقيق التنمية الإقتصادية واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن تدبيرها.

الإشكالية المدروسة:

في الوقت الذي استطاع فيه المغرب المرور بشكل سلس من برنامج أهداف الألفية للتنمية (أهداف 2015) إلى برنامج جديد يهم برنامج أهداف التنمية المستدامة (أهداف 2030)، واللذان يعتبران بمثابة إستراتيجيات تابعة للأمم المتحدة وفي نفس الوقت إلتزام دولي لتحقيق مستقبل مشرق ومزدهر للإنسانية جمعاء، وبالرغم من العديد من الإنجازات الملموسة التي حققها المغرب خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك العديد من الأهداف التي لازلت تنتظر التنفيذ خاصة في الجانب الإجتماعي والإقتصادي والبيئي، مما يفرض على المغرب بذل المزيد من الجهود وتعبئة كل الموارد والطاقات لبلوغها في الآجال المحدد لها أي عند حلول 2030.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن برنامج أهداف التنمية المستدامة باعتباره برنامجا تابعا للأمم المتحدة والذي تبناه المغرب سنة 2015 ماهو إلا استمرارية لبرنامج أهداف الألفية للتنمية الذي صادق عليه المغرب سنة 2005، وقد جاء هذا البرنامج (أهداف التنمية المستدامة) جامعا وشاملا لكل الأهداف مع بعض الإختلافات البسيطة حول طبيعة تلك الأهداف وعددها.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.تسليط الضوء على الوضعية الراهنة لبرنامج أهداف التنمية المستدامة بالمغرب وإبراز أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المسلسل منذ انضمامه إلى الجهود الدولية بهذا الشأن.

2.تحديد أهم الأهداف التي يسعى المغرب إلى تحقيقها في هذا البرنامج عند حلول سنة 2030، مع تقييم مستوى التقدم الحاصل على مستوى التنفيذ، وأهم المستجدات التي حملتها أهداف التنمية المستدامة مقارنة مع برنامج أهداف الألفية للتنمية.

3.إستعراض أهم التحديات والعراقيل التي تواجه عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمغرب والسبل الكفيلة لمواجهتها وتجاوزها.

المنهج المعتمد:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل مفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بمفهوم النمو والتنمية المحلية، مع دراسة مختلف التطورات التي عرفها هذا المسلسل بالمغرب والمجهودات المبذولة على هذا المستوى، وإبراز النتائج التي تحققت على أرض الواقع والإكراهات التي تواجهه حاضرا ومستقبلا. كما تم الإعتماد على المنهج المقارن للمقارنة بين الأهداف التي تضمنها برنامج أهداف الألفية للتنمية (2015) وبرنامج أهداف التنمية المستدامة (2030)، لتحديد أوجه التشابه والإختلاف بين البرنامجين.

1. الوضعية الراهنة للتنمية المستدامة بالمغرب:

انخرط المغرب بقوة في الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع تحديات القرن الحادي والعشرين، وذلك بتبنيه للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، باعتبارها مشروعا مجتمعيا ونموذجا تنمويا جديدا ومتجددا ، وتعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة وثيقة أساسية ومرجعية تجمع بين مختلف السياسات العمومية لتحقيق التنمية المستدامة.

1.1 من برنامج أهداف الألفية إلى برنامج أهداف التنمية المستدامة:

قبل تبنيه لبرنامج أهداف التنمية المستديمة 2030، كان المغرب قد انخرط منذ 2005 في برنامج أهداف الألفية الذي يعتبر برنامجا تابعا للأمم المتحدة، والذي تم اعتماده رسميا من طرف الدول الأعضاء في 2000 وانتهى العمل به رسميا بحلول 2015، وينطبق بشكل غير متناسب على البلدان النامية.

تضمن برنامج أهداف التنمية 8 أهداف رئيسية تهم كل الدول الموقعة على هذا البرنامج من ضمنها المغرب، وتصب معظمها في ضرورة النهوض بالجانب الإجتماعي، من خلال التركيز على التقليص من الفقر المدقع والجوع وتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم الواحد، مع ضمان التشغيل والعمل اللائق للساكنة المحلية وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف .

كما نص هذا البرنامج على ضمان التعليم الإبتدائي للجميع والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتقليص وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتحسين صحة الأم، بالإضافة إلى محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة "السيدا" وحمى المستنقعات "الملاريا" وغيرها من الأمراض والأوبئة، هذا فضلا عن ضمان بيئة مستدامة للجميع وإقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية.

تمثل هذه الأهداف إحتياجات الإنسان والحقوق الأساسية له، وهي أهداف قابلة للتطبيق عندما يتم تبني إستراتيجيات التنمية الوطنية والسياسات والبرامج من قبل الشركاء الدوليين في التنمية . وقد إلتزم المغرب منذ 2005 بتحقيق كل هذه الأهداف في آجلها المحددة (أي 2015)، وذلك رغم كل الإكراهات والتحديات التي واجهها، ومع انتهاء المدة الزمنية لهذا البرنامج، والذي حقق فيه المغرب نتائج مرضية وهامة خاصة في الجانب الإجتماعي (كتراجع وفيات الأمهات والأطفال وتعميم التمدرس،...)، قامت الأمم المتحدة بإطلاق برنامج أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، الذي يعتبر تتمة واستمرارية للبرنامج الأول (برنامج أهداف الألفية) من حيث المرامي والأهداف، والتي تم توسيعها والرفع من عددها من 8 إلى 17 هدفا. وقد إلتزم المغرب بأهداف البرنامج الأممي الجديد وحقق فيه نتائج جيدة، وهو مصمم على تنفيذ معظم الأهداف المسطرة في كل المجالات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية رغم كل الإكراهات المطروحة.

2.1 النتائج التي تحققت بعد تبني المغرب لبرنامج أهداف التنمية المستدامة:

إستطاع المغرب تحقيق بعض النتائج الإيجابية والهامة بعد مرور زهاء 8 سنوات على تبنيه لهذا الورش الأممي الهام، ومنها القضاء النهائي على كل أشكال المجاعة، وهو هدف تحقق رغم الظروف المناخية الصعبة التي عرفها المغرب والمتمثلة أساسا في تعاقب سنوات الجفاف والتراجع المستمر

للموارد المائية، وهي ظروف لازالت تفرض نفسها بقوة وتشكل إكراها حقيقيا للقطاع الفلاحي الذي يجب إعادة هيكلته حتى يتلاءم مع ظروف المناخ الجاف.

كما عرفت نسبة وفيات الأمهات والأطفال تراجعا ملحوظا، حيث تقلص معدل وفيات الأمهات إلى 72.6 لكل 100 ألف ولادة حية ، مقابل أقل من 70 لكل 100 ألف ولادة حية بحلول سنة 2030. وتراجعت وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 22.16 لكل 1000 ولادة حية مقابل أقل من 25 عند حدود 2030، ونفس التراجع عرفته وفيات الأطفال حديثي الولادة والتي بلغت 13.56 وفاة لكل 1000 ولادة حية، مقابل أقل من من 12 بالنسبة لأجندة 2030.

على صعيد آخر تمكن المغرب من تحقيق هدف تعميم التعليم وتحسين خدماته على كل الأطفال البالغين سن التمدرس والمتراوح أعمارهم ما بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر لولوجه وذلك إقرارا لمبدأ إلزاميته وضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الوسطين الحضري والقروي وبين الذكور والإناث. وتعد مسألة التعميم في غاية الأهمية لمحاربة ظاهرة الهدر المدرسي وعاملا أساسيا لمواصلة التكوين والدراسة مدى الحياة.

كما نجح المغرب في تعميم ولوج الساكنة إلى خدمات الماء والكهرباء، وذلك من خلال تعبئته لغلاف مالي هام وصل على سبيل المثال لا الحصر إلى حدود 8.4 مليار درهم سنة 2019 ، مخصصة في مجملها لإنجاز مشاريع الكهرباء من أجل تلبية حاجيات السكان وتعزيز شبكة نقل وتوزيع الكهرباء وتعميم كهربة المناطق القروية، حيث انتقلت نسبة الكهربة القروية من 32% سنة 1998 إلى 99.78% سنة 2020. أما فيما يخص الماء الصالح للشرب والتطهير السائل فقد تم استثمار غلاف مالي قدر بحوالي 4.3 مليار درهم ، لتعزيز وتأمين تزويد السكان بالماء الصالح للشرب بكل من الحواضر والأرياف مع تطوير قطاع التطهير السائل، إذ انتقلت نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي من 96.6% سنة 2017 إلى 97.8% سنة 2020، بينما وصل عدد محطات تصفية المياه العادمة عند نفس السنة (أي 2020) إلى 119 محطة بقدرة تصفية إجمالية ناهزت 450405م3 في اليوم. كل هذه الأرقام تبين بالملموس حجم المجهودات التي بذلها المغرب لضمان التزود الكامل والشامل والمستدام للساكنة بالماء والكهرباء رغم كل الإكراهات المادية والطبيعية والمناخية، الأمر الذي جعل المغرب يصل إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا الجانب.

على المستوى التشريعي والقانوني قام المغرب سنة 2014 بوضع ميثاق وطني خاص بالبيئة والتنمية المستدامة والذي ارتكز على عدد من المبادئ الأساسية وتضمن جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة عليها، وهو إطار قانوني واضح ومهم يحتاج فقط إلى بعض الجهود لأجرأته

وتنزيله بطريقة صحيحة وسليمة على أرض الواقع.

2. الإستراتيجية المغربية للتنمية المستدامة: الأهداف والتحديات:

حملت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة العديد من الأهداف الأساسية والهامة والتي تعكس الإلتزام الثابث للمغرب بتنزيل الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030، والتي تعتبر في مجملها أهدافا كونية لجميع دول المعمور وخاصة دول العالم الثالث.

1.2 الأهداف المنشودة بحلول 2030:

تضمنت الإستراتيجية المغربية للتنمية المستدامة 17 هدفا توزعت بين الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، وقد ركزت هذه الأهداف في المستوى الإجتماعي على محاربة الفقر والقضاء عليه وذلك من خلال وضع منظومة للحماية الإجتماعية تهم تحسين ولوج الساكنة الهشة إلى الخدمات والموارد الأساسية، بالإضافة إلى القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وإنعاش الفلاحة المستدامة، فضلا عن تمكين جميع السكان من العيش في صحة جيدة وتحسين مستوى الرفاه لجميع الفئات العمرية، ناهيك عن ضمان التعليم الجيد والمنصف والدامج لجميع المغاربة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وجعله متاحا للجنسين معا، مع التمكين لكل النساء والفتيات.

كما هدفت هذه الإستراتيجية إلى ضمان حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي والتركيز على التدبير المستدام للموارد المائية لما تعرفه هذه الموارد من "إجهاد" بفعل الإستعمال المكثف وغير العقلاني لها، وعدم الإقتصاد في استهلاكها وتعاقب سنوات الجفاف، مع ضمان حصول كل المغاربة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بتكلفة مناسبة.

أما على المستوى الإقتصادي فقد شملت الإستراتيجية عددا من الأهداف في مقدمتها تعزيز واستدامة النمو الإقتصادي مع ضمان التشغيل وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتشجيع الإبتكار والتصنيع المستدام، بالإضافة إلى الحد من التفاوتات الطبقية والمجالية وخلق مدن ومجتمعات مدنية محلية ومستدامة، ناهيك عن ضمان إستدامة أنماط الإستهلاك والإنتاج.

من الناحية البيئية، تضمنت الإستراتيجية جملة من الأهداف الهامة على رأسها إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية وآثارها السلبية، والحفاظ على جودة البحار والمحيطات والموارد البحرية واستعمالها بشكل مستدام، بالإضافة إلى حماية النظم الإيكولوجية واستغلالها بشكل مستدام مع الحفاظ على الغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وتدني التنوع

البيولوجي. كما ركزت الإستراتيجية على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ومفتوحة للجميع على جميع المستويات، مع تفعيل وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

بالتالي فإن إجراء المقارنة بين برنامج أهداف الألفية للتنمية وبرنامج أهداف التنمية المستدامة يبين بالملموس أن كلا البرنامجين تابعين للأمم المتحدة، ويتميزان بكثير من الترابط والتكامل والإنسجام، رغم أن البرنامج الثاني (أهداف التنمية المستدامة) جاء شاملا وجامعا للبرنامج الأول (أهداف الألفية للتنمية)، وتبقى الغاية الكبرى هي تنفيذ المغرب لهذه الأهداف وجعل التنمية المستدامة واقعا معاشا بحلول سنة 2030.

2.2 التحديات المفروضة:

بالرغم من مجموعة من الأهداف التي تم تحقيقها منذ إطلاق المغرب لإستراتيجيته حول التنمية المستدامة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والإكراهات التي تواجه عملية تنفيذ أهداف هذه الإستراتيجية في أفق 2030، منها على سبيل المثال لا الحصر إستمرار ظاهرة التفاوتات الإجتماعية والمجالية العميقة التي تميز المجتمع والمجال المغربيين. فبالرغم من بعض البرامج الإجتماعية التي أطلقها المغرب كبرنامج "تيسير"، وتوزيع مليون محفظة، ومدونة الأسرة، والقانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، ونظام المساعدة الطبية "راميد" وغيرها، إلا أن الفوارق بمختلف أشكالها ما فتئت تؤثر بشكل كبير على التماسك الإجتماعي للبلاد . وتعزى هذه التفاوتات الإجتماعية بالأساس إلى غياب الحكامة في التسيير، ذلك أن معظم البرامج والأوراش الإجتماعية التي دشنها المغرب لم يكن لها أثر ملموس على أرض الواقع، وهذا ما جعل هذه الفوارق تتسع سواء على مستوى الدخل الفردي أو الولوج إلى سوق الشغل أو للسكن أو للخدمات الصحية والتعليمية أو غيرها.

أما الفوارق المجالية فتظهر بشكل جلي في الإختلاف الجلي بين جهات المغرب من حيث الناتج الداخلي الإجمالي، ذلك أن ثلاث جهات فقط وهي الدار البيضاء-سطات، الرباط سلا-القنيطرة وطنجة الحسيمة-تطوان من أصل 12 جهة تحقق حوالي 58% من الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب، بينما باقي الجهات الأخرى تبقى مساهمتها متواضعة إن لم نقل ضعيفة وخاصة بعض الجهات الفقيرة كالجهة الشرقية. كما تهم الفوارق المجالية التوزيع غير المتكافي للموارد والخيرات والإمكانات والخدمات بين الجهات على المستوى الوطني وحتى داخل نفس الجهة الواحدة.

ومن التحديات التي يتعين على المغرب رفعها تحدي التنمية الإقتصادية وإيجاد فرص الشغل للشباب

العاطل، إذ يجب على الدولة تطوير أداء الإقتصاد الوطني حتى يصبح أكثر تنافسية ونجاعة، وذلك من خلال الإعتماد بشكل أكبر على الرفع من الإنتاجية مع توزيع أمثل للإستثمار، الذي يجب أن يوجه إلى الأنشطة الإنتاجية، مع مساهمة أقوى للقطاع الخاص ، كما يجب أن يتسم نمو الإقتصاد الوطني بقدر كبير من الصمود في وجه التقلبات الدولية، وذلك من خلال تركيزه على قاعدة إقتصادية صلبة منتجة للخيرات ولمناصب الشغل، وضرورة توزيعها بشكل عادل ومتوازن على كافة المجالات الترابية المغربية.

ويعتبر الحفاظ على الموارد الطبيعية ومكافحة آثار التغيرات المناخية من أبرز التحديات التي يواجهها المغرب، سواء تعلق الأمر بالضغوطات التي تتعرض لها الموارد المائية أو الغابوية أو إنتشار الجفاف الذي أصبح ظاهرة مناخية ملازمة للمجال المغربي. فرغم المجهودات التي بذلت على مستوى تخطيط الموارد المائية وبناء السدود لتخزين المياه ونقل الماء من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، فضلا عن تطوير البحث العلمي والتقني في هذا الجانب والإهتمام بالإطار التشريعي من خلال سن مجموعة من القوانين كان آخرها قانون الماء رقم 36.15، إلا أن المغرب يعرف تراجعا كبيرا في موارده المائية إلى درجة وصل فيها حد "الإجهاد المائي" مما سيؤثر مستقبلا على أمنه المائي والغذائي، وقد يعرض الإستقرار الإجتماعي لمخاطر كبرى في المستقبل.

كما تتعرض الغابات المغربية لمجموعة من الضغوطات الناجمة عن الرعي الجائر للماشية والقطع السري وغير القانوني للأشجار، ناهيك عن إندلاع الحرائق المدمرة خلال فصل الصيف، حيث لا يكاد يخلو موسم صيف في المغرب دون إشتعال الحرائق في الغابات أو في واحات النخيل بالجنوب، وهو ما يشكل تحديا كبيرا لهذا المورد الطبيعي الهام. وهكذا فقد كشفت الدراسات التي تهم حرائق الغابات بالمغرب، على أنه وخلال 50 سنة الماضية (من 1960 إلى 2009)، تم تسجيل 129112 حريق أتلف ما يناهز 142292 هكتار خلال كل سنة. وفي سنة 2022 مثلا جرى التصدي ل 499 حريقا غابويا في إطار عمليات التدخل الجماعية التي تشهد تعبئة مختلف القطاعات المعنية حيث بلغت المساحات المحترقة بشكل إستثنائي 22.762 هكتار ، وبلغت المساحة الغابوية التي تعرضت للحرق سنة 2021 حوالي 3000 هكتار ، مما يدل على حجم الخطر الذي تشكله الحرائق على الموارد الغابوية وعلى إستدامة التنوع البيولوجي والإكولوجي.

تشكل التغيرات المناخية تحديا كبيرا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بسيادة الجفاف الذي يعتبر سمة مميزة لمناخ المغرب. والجفاف المناخي هو تراجع في كمية التساقطات المطرية والثلجية السنوية، وبالتالي تراجع في الحصيلة المائية السنوية، ويحدث ذلك

نتيجة لتوالي طقس جاف تطول مدته خاصة خلال الفصول الرطبة، ويكون لهذا الإنحباس المطري إنعكاسات سلبية على الحياة النباتية وعلى الإنسان والحيوان ، وإن استمرار هذه الظاهرة تؤثر أيضا على الإقتصاد الوطني الذي يشكل القطاع الفلاحي قلبه النابض، على اعتبار أن الدولة المغربية إعتمدت منذ الإستقلال على الفلاحة كخيار إقتصادي إستراتيجي بناء على المقومات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها.

إلى جانب كل التحديات السالفة الذكر، واجه المغرب مجموعة من الإكراهات التي سببها وباء كورونا الذي ضرب العالم سنة 2019، مما أدى إلى عرقلة تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة، وساهم بشكل كبير في تأخير تنزيلها على أرض الواقع. كما كان للحرب التي شنتها روسيا على أكرانيا في فبراير 2022 تداعيات واضحة على الإقتصاد الوطني تمثلت أساسا في ارتفاع أسعار المحروقات وغلاء المعيشة بفعل عامل التضخم الذي بات يشكو منه القطاع الإقتصادي والذي يرجح خبراء الإقتصاد أن يصبح حالة مزمنة داخل النسيج الإقتصادي الوطني، الأمر الذي ستكون لها تأثيرات سلبية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد.

3.النتائج والتوصيات:

في ختام هذه الدراسة يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

1.3 النتائج:

- حقق المغرب منذ انخراطه في برنامج أهداف الألفية سنة 2005 العديد من الأهداف الهامة خاصة في الجانب الإجتماعي، ويواصل بنفس الإرادة والحزم الإلتزام بعهوده لتحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030.
- لازال المغرب يعاني من مشكل التفاوتات الإجتماعية والمجالية، فهناك فئة قليلة تسيطر على معظم خيرات البلاد، بينما باقي الفئات الأخرى باتت في حكم الفئات الفقيرة بعد تآكل الطبقة المتوسطة التي كانت تحقق نوعا من التوازن بين الفقراء والأغنياء. مجاليا تتركز معظم ثروات البلد بثلاث جهات كبرى من أصل 12 جهة وهي الدار البيضاء سطات، الرباط سلا القنيطرة، طنجة تطوان الحسيمة، بينما لازالت هناك جهات فقيرة تكابد التهميش والتأخر في التنمية، ويعتبر هذا الوضع تكريسا للتوصيف الإستعماري الفرنسي الذي ساد خلال عهد الحماية والذي كان يميز بين ما سمي ب"المغرب النافع" و"المغرب غير النافع".

- يواجه المغرب إكراه التغيرات المناخية بشكل إنعكس سلبا على موارده الطبيعية وخاصة الماء الذي عرف حجمه تراجعا كبيرا بفعل توالي سنوات الجفاف وعدم الإقتصاد في الإستعمال بشكل جعله يعيش على وقع "إجهاد مائي" غير مسبوق.
- ندرة الموارد المائية بالمغرب لها تداعيات سلبية على الإقتصاد الوطني وخاصة القطاع الفلاحي باعتباره القلب النابض للإقتصاد ولكونه أكبر القطاعات إستهلاكا للمياه.
- لازال الإقتصاد الوطني يحقق نسب نمو ضعيفة بلغت سنة 2022، 1.3% و3.1% في 2023، وهذه النسب المسجلة تبين هشاشة الإقتصاد وضعف طاقته الإنتاجية والتنافسية وعدم قدرته على خلق فرص الشغل للشباب.
- تتعرض الموارد الغابوية بالمغرب وواحات النخيل لخطر الحرائق التي أصبحت تتردد سنويا خلال فصل الصيف بفعل الإرتفاع الكبير لدرجات الحرارة وبلوغها مستويات قياسية تلامس 50 درجة مئوية.

2.3 التوصيات:

- القضاء على كل الفوارق الإجتماعية والمجالية عبر مواصلة دعم الفئات الإجتماعية الهشة والحفاظ على مكانة الطبقة الوسطى، وإعادة توزيع الموارد والخيرات بشكل عادل ومتوازن على كل الجهات والفئات دون تمييز.
- الحفاظ على الموارد المائية السطحية منها والباطنية عبر الإقتصاد في الإستهلاك ومواصلة سياسة بناء السدود لتعبئة تلك الموارد وحمايتها من الضياع، مع إعادة النظر في بنية القطاع الفلاحي الوطني وتكييفها مع ظروف المناخ الجاف.
- إحداث تغيير جذري في البنية العامة للإقتصاد الوطني وذلك بإعطاء مزيد من الأهمية للقطاع الصناعي، وملاءمة القطاع الفلاحي مع التقلبات المناخية الحالية من خلال التخلي بشكل نهائي عن الزراعات الأكثر إستهلاكا للمياه وتعويضها بزراعات بديلة أكثر تأقلما مع ظروف المناخ الجاف.
- حماية الموارد الغابوية الوطنية ومناطق الواحات من خطر الحرائق وذلك بتشكيل فرق للمداومة على الحراسة والمراقبة خلال فصل الصيف، والرفع من درجة الرصد والإنذار وتطوير جهاز الوقاية المدينة وتجهيزه بكل الموارد البشرية والتقنية، بالإضافة إلى إقتناء المزيد من طائرا "كنادير" المتخصصة في إطفاء الحرائق.
- تنزيل الترسانة القانونية على أرض الواقع سواء تعلق الأمر بقانون الماء أو بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة أوغيرها من القوانين الأخرى، على إعتبار أن وضع القوانين وتنفيذها هو المدخل

الأساسي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

- التأسيس لنمط جديد من التدبير العمومي قائم على المشاركة والتشارك والحكم الرشيد، مع القيام بحملات التحسيس والتوعية بخطورة ظاهرة التغيرات المناخية وبأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والتعامل معها بشكل عقلاني كشرط أساسي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

خاتمة:

يعد المغرب من أكثر الدول المغاربية إنخاراطا في جهود الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تجسد هذا الإنخراط في كل المبادرات والبرامج التي أطلقتها المنظمة الأممية وخاصة برنامج أهداف الألفية الذي تم الإعلان عنه سنة 2000 والذي إنضم إليه المغرب في 2005، ثم برنامج أهداف التنمية المستدامة الذي تبلور سنة 2015، والذي يعتبر إستمرارية لبرنامج أهداف الألفية.

لعل ما يؤكد هذا الإنخراط المغربي في برامج ومبادرات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة هو الحصيلة الإيجابية التي حققها في مجموعة من المجالات وخاصة في الجانب الإجتماعي، ثم اتخاذه لسلسلة من الإجراءات التي تصب في هذا الإتجاه، نذكر منها تبنيه لإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تمتد إلى 2030، ووضعه للقانون الإطار رقم 99.12 الذي يعتبر بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة. ويبقى المغرب ملتزما بتحقيق كل أهداف التنمية المستدامة رغم الإكراهات المطروحة وفي مقدكتها ظاهرة التغيرات المناخية.

المراجع:

بالعربية:

إدريس الحافيظ، (2021): الموارد المائية بالمغرب، الإمكانات والتدبير والتحديات، الطبعة الثانية.

الأمم المتحدة، (2010): تقرير عام 2010 عن الأهداف الإنمائية للتنمية.

القانون الإطار رقم 99.12 الذي يعتبر بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، (2017): الفوارق الإجتماعية والمجالية.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، (2017): رأي المجلس في موضوع التعليم الأولي، أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة.

المركز الوطني لتدبير المخاطر المناخية الغابوية بالرباط، (2023): زيارة ميدانية لأعضاء اللجنة الدائمة بالمجلس المكلفة بالجهوية والتنمية القروية والترابية.

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، (2021): حصيلة لإنجازات 2020.

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، (2021): نفس الحصيلة.

المندوبية السامية للتخطيط، (2021): أهداف التنمية المستدامة، قراءة في منهجية الإعداد والأجرأة.

المندوبية السامية للتخطيط، (2020): إنجاز أهداف التنمية المستدامة بالمغرب: الوضعية الراهنة والتحديات الرئيسية.

النموذج التنموي الجديد، (2021): التقرير العام.

الوكالة الوطنية للمياه والغابات، http://www.eauxetforets.gov.ma/AccueilAR/SitePages/Incendies.aspx

الوكالة الوطنية للمياه والغابات، (2022): جلسة إنصات.

بن الطاهر حسين، (2012): "التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع والعشرون.

عبد الحليم شاهين، (2021): "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي"، دراسات تنموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط.

بالفرنسية:

Frank Dominique, (2005): « jalons pour une histoire de la nation de développement durable », monde en développement, vol33, n129.

Stratégie nationale de développement durable 2030.

مبادرات منظمة الاتحاد الإفريقي في مجال التنمية الشاملة والمستدامة

د. ياسر الصافي، دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة محمد الخامس بالرباط

ملخص:

تتعدد مظاهر ضعف التنمية في القارة الإفريقية نظرا لعدة مشاكل متراكمة منذ استقلالها إلى حدود الآن. وقد تنوعت طبيعة وأسباب المشاكل التي تعيق التنمية المستدامة بالدول الإفريقية منها سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وبيئة. ولتجاوزها، توجهت الجهود الإفريقية عبر منظمة الاتحاد الإفريقي لاعتماد مبادرات تروم تقوية ركائز التنمية الشاملة والمستدامة، نذكر أبرزهما مبادرة الشراكة

الجديدة لتنمية إفريقيا-نيباد؛ ثم الأجندة الإفريقية لسنة 2063. غير أن هذه المبادرات تجد أمام تحقيق أهدافها مجموعة من التحديات.

الكلمات المفتاحية: التنمية الشاملة، التنمية المستدامة، الاتحاد الإفريقي، نيباد، أجندة 2063.

Résumé :

Depuis son indépendance jusqu'à présent et d'une manière accumulative, les pays africains affrontent plusieurs problèmes et obstacles qui freinent le processus du développement et ce sur tous les niveaux, à savoir ; politique, économique, social, environnemental et cultuel. Pour surmonter ces contraintes, les gouvernements africains se sont réunis et concentrés leurs efforts, à travers les organes de L'UA, pour adopter des initiatives et des stratégiescommuns visant à renforcer les piliers du développement inclusif et durable en Afrique, Nous mentionnons le plus important d'entre eux, NEPAD et L'agenda 2063. Cependant, ces initiatives font face à un certain nombre de défis pour atteindre les objectifs fixés.

Les mots-clés : Développement inclusif, Développement durable, NEPAD, AGENDA 2063.

مقدمة:

تعد القارة الإفريقية من بين القارات التي تتمتع بموارد طبيعية وبشرية مهمة فضلا عن التنوع الثقافي والإيكولوجي والاقتصادي الكبير، وعلى الرغم من هذا فإن بلدانها لازالت متخلفة فمعظمها تعاني من أنظمة ديكتاتورية عسكرية والفساد والاضطرابات والحروب وجميع مظاهر التخلف والفقر. فحسب تصنيف الأمم المتحدة تقع الدول الإفريقي ضمن خط الدول أقل نموا في القارة. ونشير أن الكثير من الاستراتيجيات التنموية لم تحقق نتائجها المتوقعة.[1]

وتشير مؤشرات التنمية الدولية إلى عجز التنمية الاقتصادية في بعض البلدان الإفريقية مثاله مالي وموريتانيا وتشاد. وتعتبر النيجر الأقل نموا بحسب التقارير المعنية بالتنمية البشرية، كما تتميز بارتفاع نسبة الفقر الشيء يجعلها من بين الدول الأفقر في العالم بنسبة تصل إلى 67 بالمئة تتبعها مالي بنسبة 64 بالمئة، أما موريتانيا 46 بالمئة. وعليه تكون البطالة والفقر المتزايد من المصادر المهددة لفعالية التنمية بالقارة فضلا عن التسيير غير العقلاني للموارد الطبيعية خاصة المياه والنفط.[1]

وقصد معالجة هذه المشاكل، تم من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي اعتماد مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات الرامية لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمستدامة، تم التوافق عبر مجموعة من اللقاءات والاجتماعات لتدخل حيز النفاذ بعد اكتمال العناصر المتطلبة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبيان معيقات التنمية بإفريقيا ومدى خطورتها على تحقيق الأهداف المسطرة دوليا وإفريقيا، فالقارة تعيش في تخبط وانفلات أمني وعلى تفشي مظاهر الفساد وانتهاكات

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما أن القارة الإفريقية على موعد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المقررة دوليا وإقليميا في ظل الأوضاع الراهنة.

أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على أهم معيقات التنمية الشاملة والمستدامة بالقارة الإفريقية؛
2. إبراز الجهود الإقليمية في إطار الاتحاد الإفريقي لتطوير التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

أصبحت التنمية الشاملة والمستدامة قضايا تدخل في صلب مختلف السياسات الدولية والإقليمية والوطنية. القارة الإفريقية من داخل منظمة الاتحاد الإفريقي عملت على إعداد مجموعة من المبادرات والاستراتيجية الرامية لتحقيق التنمية، غير أن معظم هذه الجهود المؤسساتية تصطدم بواقع جد صعب جعل من المسار التنموي المستدام بإفريقيا صعبا وليس مستحيلا. وغالبا ما ترجع هذه المعيقات للصراعات والنزاعات بعدة مناطق إفريقية، فضلا عن غياب الحكم الرشيد وانتشار الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية وغيرها من المظاهر الأخرى السلبية. فبعد مرور عدة سنوات على اعتماد هذه المبادرات والاستراتيجيات تطرح معها إشكالية الفعالية في تحقيق الأهداف والطموحات والبحث عن حلول لتجاوز المعيقات التنموية.

يثار مع هذه الإشكالية البحثية معها مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ماهي طبيعة معيقات التنمية في القارة الإفريقية؟

2. من هي الأطراف المسببة لهذه المعيقات؟
3. أية مبادرات وجهود لمنظمة الاتحاد الإفريقي في المجال التنموي القاري؟

فرضيات الدراسة:

1. يمكن لمنظمة الاتحاد الإفريقي في إطار جهودها التنموية تحقيق أهداف المبادرات والاستراتيجيات في وقتها المحدد دون أن تأثر عليها الأوضاع الراهنة بعدة مناطق إفريقية.
2. تشكل جهود منظمة الاتحاد الإفريقي فرصة تنموية هامة غير أنها لن تحقق أهدافها المسطرة في مبادراتها بالنظر للمعيقات والأوضاع القائمة بعدة أقاليم إفريقية.

مناهج الدراسة:

- اعتماد المنهج الوصفي التحليل لوصف وتشخيص الواقع الإفريقي من الناحية التنموية والمعيقات المطروحة وتحليل أسبابها.
- اعتمد المنهج النسقي لفهم العوامل الداخلية والخارجية بروز المعيقات التنموية.

خطة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مطلبين: الأول يروم تشخيص معيقات التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الإفريقية؛ والثاني يسلط الضوء على جهود منظمة الاتحاد الإفريقي في القضايا التنموية في القارة.

المحور الأول

تشخيصمعيقات التنمية الشاملة والمستدامة في القارة الإفريقية

من بين الإشكالات التي تواجه دول القارة الإفريقية هي تعقد عملية بناء دولة مستقرة؛ ترجع أساسا للواقع الجيوسياسي لبعض الدول، وأيضا للأسباب التاريخية والمناخية التي لا تتوفر الدول الإفريقية قدرة التعامل معها، لاسيما الفيضانات الدورية والجفاف بمدد طويلة في ظل اعتماد شعوبها على الرعي والزراعة بشكل كبير.[1] وعليه سنرى في هذا المطلب أهم المعيقات التنموية في القارة التي تؤثر سلبا على وضعها على المستوى الدولي والإقليمي.

الفقرة الأولى: الضعف البنيوي للأنظمة السياسية في إفريقيا

عندما نقارن القارة الإفريقية بباقي القارات، نجدها بحق ضمن مأزق أمني، بحيث أصبحت البيئة الأمنية الداخلية أكثر تعقيدا. كما أن التحديات الأمنية متنوعة؛ وهي كالتالي: الإرهاب، التهديدات الأمنية العابرة للحدود، الدول الفاشلة، الصراع الداخلي والمصالح الذاتية لقيادات جيوش، إلى جانب فشل الزعامة الإفريقية، تحكم الحزب الوحيد فرض قواعد شخصية والانقلابات ونظيرتها المضادة، بحيث أن آخر انقلاب في القارة كان خلال غشت 2023 في النيجر. ونشير أيضا أن الجفاف، الفساد، سوء الإدارة، السياسات غير المتصورة، نقص المهارات، المخاطر السياسية، الأنظمة الصارمة، والعقبات البيروقراطية، هي من ضمن المشاكل الحاسمة التي تواجهها الدول النامية حديثا.[1] ففي ظل هذا الواقع يتعين على الدول الإفريقية سواء بشكل فردي أو متعدد الأطراف الانخراط في أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التنمية بمفهومها الواسع وتحسين موقعها في المؤشرات والتصنيفات الدولية خاصة في مجال السلم والأمن واحترام المؤسسات.

فمن بين أهداف التنمية المستدامة وهو الهدف رقم 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، وذلك على اعتبار لا زالت هناك صراعات ونزاعات تضعف المؤسسات وتشيع انعدام الأمن ببعض الدول والمناطق، خاصة في منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا. بحيث تتميز بيئة السلم والأمن بالفضاء الإفريقي بكونها تتنوع وتتشابك التهديدات والمخاطر بها، فمن جهة، ولعقود متواصلة، عانت إفريقيا من النزاعات المسلحة، والتي كانت خلال المراحل الأولى منحصرة على حدود دولها، ثم أضحت مؤخرا ضمن البلد الواحد، وذلك ببروز الحروب الأهلية. وينظر لهذا التحول النوعي في طبيعة النزاعات تزامنه مع تعقد أسبابها الجذرية وديناميكيتاها، وتعدد الأطراف المتناحرة ضمنها محليا، والمنخرطة فيها إقليميا ودوليا، إلى جانب ظهور فاعلين جدد غير الدولة. ومن نتائج ذلك أصبحت النزاعات أكثر عنفا ودموية وأعلى تكلفة من الناحية المادية وأطول أمدا، مع ملامسة انعكاساتها السلبية للدول والأقاليم المجاورة وتهديد أمنها وسلامتها.[1]

وترجع أسباب هذه النزاعات بشكل عام في كون أن معظم الدول الإفريقية ورثت مشاكل كبيرة بعد المرحلة الاستعمارية، أهمها سؤال الدولة والتصالح الوطني، مما يوضح عدم وجود قواعد ثابتة لممارسة وتداول السلطة واستقرار المؤسسات السياسية، الشيء الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة الطاغية على الأنظمة السياسية بالقارة، إلى جانب فقدان السيطرة على مجموعة من الأقاليم نتيجة للصراعات الداخلية وانتشار الجماعات المسلحة داخل الدول كحالة الصومال والسودان، وغيرها من الحركات الاثنية والقبلية والجهوية أو ذات ارتباط بجماعات خارجية في الدول المجاورة ذات الأصول الواحدة أو دينية، كما يجري في نيجيريا والمغرب العربي.[1]

ولقد استغلت الجماعات لإرهابية عدم التجانس والهون في بعض الدول القارة لتنفيذ مخططاتها الإجرامية من خلال تنفيذ هجمات دموية في مختلف أرجاء إفريقيا، فبحسب أرقام منظمة الاتحاد الإفريقي تشير الاحصائيات الرسمية المقدمة أن خلال الفترة الممتدة ما بين 16 و31 غشت 2019 عرفت 86 هجوما إرهابيا نجم عنه احتجاز 8 أشخاص كرهائن، بحيث عرفت منطقة غرب إفريقيا لوحدها 50 هجوما إرهابيا بنسبة وصلت ل 50%، متبوعة بوسط إفريقيا ب 15 هجوما وبنسبة 18%، وتليها منطقة شرق إفريقيا ب 14 هجوما أي بنسبة تقدر ب 16%، ثم في إفريقيا الجنوبية بمعدل 7 هجومات في هذه الفترة بنسبة 8 بالمئة.[1] فتفشي عدم الاستقرار والإرهاب يقوض المسار التنموي والتكاملي لدول القارة واستمرار فشلها على جميع المستويات.

وحتى تتجاوز الدولة المعاصرة بإفريقيا مشاكلها السياسية قصد تحقيق تكاملها القومي، ينبغي أن تنتهج سياسات استيعابية واندماجية، لكون عدم التجانس في المكونات بشكل تلقائي يؤدي للصراعات، ولهذا ينظر للاعتراف بالهويات فرصة سانحة من أجل التجانس والاندماج الوطني عبر مكونات الهوية، مثل: الدين، العرف واللغة، قصد إعادة بناء الدولة في مجتمع تعددي وفق الجوانب المختلفة سواء ثقافية واقتصادية اجتماعية، فبناء الدولة في القارة الإفريقية ينبغي أن يتم عبر التداول السلمي للسلطة وتعزيز مستلزمات الديمقراطية، ومعايير الحكامة والحكم الرشيد وتفعيل دور المجتمع المدني وتحديث المؤسسات وكل ما له علاقة بمبادئ المواطنة وقضايا الاندماج الوطني. علاوة على الاهتمام بالتنمية السياسية باعتبارها عملية ضرورية في بناء الدولة.[1] كما يستلزم في هذا الباب أيضا، أن تلتزم الدول الواقعة تحت النزاعات الالتزام بالعمل المشترك داخل منظمة الاتحاد الإفريقي، زيادة على استكمال انخراطها في الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وضمان حفظ السلام والأمن.

إلى جانب هذه المعيقات والمشاكل البنيوية على مستوى الأنظمة السياسية في مجموعة من دول القارة، تنضاف لها مشاكل بيئية خطيرة قد تهدد الأمن المائي والغذائي وصحة وحياة المواطن الإفريقي.

الفقرة الثانية: المشاكل البيئية و آثرها على الدول الإفريقية

تتفق جل التقارير الدولية في حصر أهم المشكلات البيئية الإفريقية في تدهور الأراضي وإزالة الغابات ونقص التنوع الجيولوجي والتسربات الكيماوية والمبيدات كآفة متداولة في التجارة الدولية، وعدم الربط بين تدبير المواد الكيماوية بصحة الإنسان؛ والتنوع البيولوجي والتصحر وضعف القارة إزاء تغير المناخ دوليا وغيرها من التحديات البيئية المتسارعة من جهة،[1] ومن جهة أخرى؛ النفايات الخطيرة وما لها من تأثيرات صحية وتداعيات على البيئة والماء في حالة ما لم يتم التعامل معها بالكيفية السليمة. وتعاني الدول الإفريقية إلى جانب باقي بلدان العالم من مشكلة النفايات سواء المنتجة محليا أو التي ظهرت مع حركة نقل النفايات الخطرة من الدول الصناعية الكبرى.[1]

بشكل عام، تمثل أيضا التغييرات البيئية تحديا ظاهرا على دول القارة الإفريقية، نظرا لصعوبة الطبيعية المناخية وإلى جانب تأدية فاتورة التلوث البيئي للقوى العالمية الصناعية الكبرى بجعل محيطات وقعرها وأراضي القارة مدافن للنفايات الخطيرة والسامة مما يؤثر سلبا على جودة التربة والثروات البحرية والنهرية. فضلا عن ظهور بعض الأمراض مرتبطة بالتلوث وتأثيرها على الصحة العمومية التي هي في الأصل جد غارقة في التدبير غير الناجع وغير المعقلن وتفاشي أمراض وفيروسات خطيرة تحصد بشكل يومي أرواح المواطنين الأفارقة. وما صعب أكثر التعامل مع هذه التحديات هو وجود التخلف التكنولوجي

والتقني وكثرت الصراعات والنزاعات على الموارد المائية وانتشار الجوع والفقر وسوء التغذية عند فئات عريضة من المجتمعات الإفريقية. ولابد من أن نشير أن التخلص من النفايات السامة والخطيرة بالقارة الإفريقية، يعد عملا غير أخلاقي يكرس للعنصرية ويشكل بحق عدوانا صريحا على صحة وبيئة المواطن الإفريقي؛ لاسيما أن أغلب البلدان الإفريقية تفتقر للمؤهلات البشرية والبنية التحتية الضرورية والتشريعيات الضابطة والأنظمة الإدارية البيئة الفعالة والملائمة للتعامل مع تلك النوعية من النفايات الصناعية.[1]

بالموازاة مع هذه المشاكل، يعد التغير المناخي وتأثيره على الأمن الغذائي أحد أبرز القضايا الأكثر انتشارا في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك القارة الإفريقية، بحيث تعتبر هذه الأخير الأكثر عرضة للتغييرات المناخية، الشيء الذي هدد الأمن الغذائي والتغذية في بعض مناطق القارة، مما نتج عنه وجود ملايين من الأشخاص بحاجة ماسة للمساعدات الغذائية المستعجلة.[1] ولقد كشفت أداة التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن هناك ارتفاع بوتيرة سريعة في درجة الحرارة في إفريقيا؛ أسرع من المتوسط الدولي بمقدار يتراوح بين 3-4 درجات مئوية خلال القرن 21. وهذا التحول يمثل بشكل أكبر تحديا صحيا واقتصاديا، يتوقع معه انتشار الأمراض الأكثر حساسية للطقس، وعلى سبيل المثال: حمى الوادي المتصدع التي تؤثر على الماشية والإنسان؛ والكوليرا التي لها ارتباط وثيق بالرطوبة التي توفرها الفيضانات؛ والتهاب السحايا الذي تعتبر درجة الحرارة الدافئة بيئة مناسبة لانتشاره؛ ناهيك عن الملاريا التي تظهر بصفة متزايدة في المرتفعات الدافئة في تنزانيا وكينيا ورواندا، هذا من جهة،[1] ومن جهة أخرى، ينضاف إلى ذلك، التأخر التكنولوجي والأدوات والأساليب المعمول بها في الزراعة الإفريقية والبنى التحتية

الهشة والتحديات السياسية والمادية والاجتماعية مما يجعل القارة لا تستطع التكيف معها في المرحلة الراهنة، ولعل تغير المناخ من أبرز التحديات التي تواجه الزراعة في إفريقيا.[1]

وفيما يخص الوضعية الصحية، تعرف إفريقيا انتشار مجموعة من الأمراض والفيروسات والأوبئة تظهر من حين لآخر كالإيبولا بمنطقة غرب إفريقيا الذي يعرقل مسار التنمية بمنع التجمعات والتنقلات كما حدث في سنة 2014، وأيضا 2020 مع الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19. ويعد انتشار مرض نقصان المناعة المكتسبة في دول جنوب الصحراء من أخطر التحديات المطروحة على اعتباره له تداعيات اجتماعية ونفسية تعرقل التنمية والتقدم. وينضاف إلى المشاكل الصحية، مشاكل مرتبطة بندرة المياه وأثرها السلبي على توفير التغذية، بحيث أن شعوب القارة الإفريقية مهددون بسوء التغذية والمجاعة والعطش بشكل مستمر.

وتحاوزا لهذا الوضع، وتحقيقا لإدارة مائية فعالة بإفريقيا باستعمال مواردها المائية بصورة ذات جدوى في مثل الزراعة وتوليد الطاقة والماء الشروب، بالكيفية التي لا تؤثر سلبا على نوعية المياه واستغلالها بكفاءة ومنعها من الهدر، فذلك يتطلب الاستفادة من جل المياه محليا لتوليد الطاقة ومضاعفة الإنتاج الصناعي والفلاحي وتحقيق الأهداف المبتغاة في مجالات الأمن الغذائي والتنمية البشرية، عبر استثمارات محلية أو بالتعاون المشترك،[1] داخل التنظيمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الاتحاد الإفريقي التي أعدت مجموعة من المبادرات تروم تحقيق التنمية الشاملة.

المحور الثاني

جهود منظمة الاتحاد الإفريقي في القضايا التنموية بالقارة

تعتبر التنمية من بين الأولويات الرئيسية لمنظمة الاتحاد الإفريقي، فقد عمل رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على توحيد جهودهم في إطار العمل المشترك لتجاوز الاعتلالات التنموية التي ترصدها مختلف المؤشرات والتقارير الدولية والإقليمية سواء حكومية أو غير حكومية. وعليه تقرر اعتماد عدة مبادرات واستراتيجيات تنموية في أفق التغلب على المعيقات والتحديات التي تشهدها المنطقة الإفريقية.

الفقرة الأولى: المبادرات الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي في مجال التنمية الشاملة والمستدامة

تشكل التنمية في القارة الإفريقية معضلة جوهرية، فشلت مختلف الجهود المعمولة في التغلب عليها، وذلك راجع للوضع المفروض على الدول الإفريقية منذ بداية نيلها لاستقلالها من مشاكل وتحديات تقليدية ومستجدة، وإذا كانت التقليدية تختصر في ثالوث الفقر والمرض والتخلف، فإن المستجدة ظهرت خلال الفترة الممتدة من سنوات الثمانينيات إلى بداية التسعينيات، وانطلاقا منها تم اعتماد مجموعة من المبادرات التنموية الإفريقية.[1] واستمرت المبادرات في إطار التعاون المشترك متعدد الأطراف من داخل منظمة الاتحاد الإفريقي، بحيث تم تبني العديد من المبادرات والاستراتيجيات التنموية المستدامة من بينها مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والأجندة الإفريقية لسنة 2063.

بداية نشير أن مبادرة النيباد هي تعهد من طرف القادة الأفارقة، تقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ بكونها واجبا ملحا للقضاء على الفقر في دولهم، سواء بصفة فردية أو جماعية في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة. كما ترنو لإقامة علاقة جديدة من الشراكة بين القارة الإفريقية والمجتمع الدولي وتحديدا منها الدول المصنعة، قصد تغطية فجوة التنمية الحاصلة بسبب العلاقات غير

المتكافئة لقرون عدة.[1] تروم المبادرة أيضا للتعامل الجيد مع المشاكل والقضايا الخاصة بإفريقيا والقضاء عليها وتوفير سبل العيش الأفضل للمواطن الإفريقي، عبر التأكيد على الطابع الإفريقي للمبادرة والتزام الدول والشعوب في إنجاحها واحترام مبادئها وتحقيق أهدافها، إلى جانب إقامة وتعزيز الشراكات الجادة مع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية قوامها المسؤولية والمحاسبة المشتركة.[1]

وتسعى إفريقيا خلال الوقت الراهن لإيجاد آليات واستراتيجيات تمكنها من تحقيق استقلالها الفعلي، وتمكنها من الوصول للتنمية المستدامة. ويبدو أن الأجندة الإفريقية لعام 2063 إحدى تلك الوسائل التي تروم عبرها بلدان القارة لبلوغ أهدافها. فهذه الأجندة تؤكد على أهمية تعزيز وتدعيم مظاهر وأسس الاعتماد المتبادل بين الدول الإفريقية، إلى جانب توفير بيئة مناسبة للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإيجابية التي تعرفها أقاليمها المختلف، بما يقود لخلق بيئة تقبل التنمية في مفهومها الشامل.[1]

وعليه تمثل أجندة 2063 إطارا استراتيجيا مشتركا بين الأفارقة تروم تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة. وتعد الأجندة من تصميم وإعداد الدول الإفريقية نفسها بمناسبة احتفالها "باليوبيل الذهبي"[1] لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية المؤسسة سنة 1963. تهدف الأجندة إلى تعزيز وتنسيق جهود إفريقيا من أجل تحقيق التطور والتنمية خلال السنوات 50 القادمة الممتدة من 2013 إلى 2063. ومن الملاحظ أن القارة الإفريقية تعرف بصفة عامة تحديات تنموية وتحقيق التطور لأسباب مختلفة منها جغرافية، تاريخية، سياسية، ثقافية واقتصادية. وتسعى أيضا البلدان الإفريقية بكل جدية وجهد للتغلب على تلك التحديات المطروحة، عبر توحيد مجهوداتها للعمل على رفعها. وقد أبانت الدول الإفريقية عزيمتها على

توحيد كل جهودها للعمل الجماعي والمشترك، ولقد ظهرت نية ذلك عندما تم الانتقال من الوحدة الإفريقية للاتحاد الإفريقي مع مطلع القرن الحالي، رغبة منهم في التقارب وتوحيد الرؤى والجهود لمواجهة المعيقات والصعوبات المشتركة بينها، وفي مقدمتها المشاكل والصعوبات المتعلقة بالتنمية الشاملة والمستدامة.[1] ولقد تم إعداد الاستراتيجية بشراكة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والبنك الإفريقي للتنمية ولجنة التخطيط والتنسيق التابعة لمبادرة النيباد.[1]

وتتبنى الأجندة رؤية حديثة للتنمية الشاملة ومستدامة أساسها خطة استراتيجية تهدف بناء مستقبل القارة الإفريقية، بدعم من شعوبها إيمانا منها بالقدرة المواطن الإفريقي على حسن استعمال وتنمية موارده على النحو الفعال والناجع، خاصة أن القارة تمتلك أزيد من 90 بالمئة من احتياطات الموارد في العالم، وذلك عبر تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي وخلق فرص شغل لجميع مواطني القارة بجميع فئاتهم، مما سيقود للقضاء على مظاهر الفقر والبطالة، وتشكيل رؤى سياسية موحدة قوامها دول قائمة على الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والأمن، مع التمسك بالروافد الفكرية والحضارية للتراث الإفريقي الذي يميزها عن باقي القارات. وقد أكدت الأجندة على أهمية الوعي بالإرث الحضاري والتاريخي وذلك بدعم جهود المؤسسات التي تهدف لوحدة إفريقيا، كما أبرزت الأجندة الإفريقية اهتمامها بالوحدة باعتبارها مصيرا وهدفا ينبغي السعي له على المستوى الإفريقي مستقبلا، لكونه مشروعا للاستثمار وإحياء الأواصر القديمة الإفريقية وتجديدها.[1]

وعلى الرغم من هذا التعاون في إطار هذه المبادرات أو غيرها، تطرح مجموعة من التحديات عند تقييم مسار المبادرتين في ظل المعيقات المطروحة.

الفقرة الثانية: تقييم مسار المبادرتين في ظل المعيقات المطروحة

على الرغم من وجود هذه البرامج والاستراتيجيات التنموية الرامية لدعم عملية التكامل الإقليمي والتنمية الشاملة والمستدامة، فإن الواقع الإفريقي لازال يشير إلى تواجد مشاكل جذرية ترصدها التقارير الدولية والمؤشرات والاحصائيات الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمة الاتحاد الإفريقي أيضا. فإذا ظلت هذه الأسباب موجودة مثل الفساد وعدم الاستقرار الأمني والاثنية والجرائم المنظمة والإرهابية، وغياب الحكم الرشيد فلن تحقق البرامج والاستراتيجيات التنموية أهدافها، بحيث أصبحت في القارة دول فاشلة ومنفلتة أمنيا تعرف مستويات كبيرة من الفساد ستؤثر سلبا على باقي الدول المجاورة في ظل انتشار السلاح والاتجار في البشر والتهريب وتبيض الأموال والهجرة غير القانونية. كما ينضاف إلى هذه المعيقات الاعتبارات المرتبطة بالتمويل.[1] ومن دون شك أن كل مبادرة أو استراتيجية لها حدودها، وتظهر معها عدة تحديات قد تعيق الأهداف وتأجل الطموحات والأهداف. فقد لوحظت مجموعة من المعيقات أمام مبادرة النيباد والأجندة الإفريقية لسنة 2063، التي يتعين العمل المشترك الجدي لتجاوزها بشكل مستعجل.

ومن بين التحديات الماثلة أمام النيباد هي مدى قدرة إفريقيا على جلب التمويلات الأجنبية، لكون أن أغلب الدول الإفريقية(على مستوى الوحدة السياسية الواحدة) لا تتوفر على كثافة سكانية كبيرة، إلى جانب ضعف الدخل الفردي للمواطن مما يحد من قدراته الاستهلاكية. كما أن البنيات التحتية الأساسية لا تتوفر أو أنها متدهورة لا يمكن أن تكون سوقا استهلاكيا ولا انتاجيا لبعض الصناعات والتجارات القائمة على إلزامية توفر الطرقات ووسائل النقل والأهم الاستقرار والأمن. كما عقدت ظروف الجائحة

الصحية العالمية لكوفيد-19 الفرص التمويلية، بحيث تمت ملاحظة تراجع التمويلات والاستثمارات ليس فقط نحو إفريقيا بل مختلف القارات، هذا من شأنه أن يعمق الأزمة أكثر تحديدا في إفريقيا التي تضررت أكثر اقتصاديا وتراجع القدرة الشرائية للمواطن الإفريقي وتفشي الفقر والبطالة لفقدان العديد وظائفهم ومشاريعهم بسبب التدابير الاحترازية المعتمدة.[1]

إن مسألة التمويل هي نقطة مشتركة وحيوية لجميع المبادرات بالقارة، وفيما يخص الأجندة 2063 وقصد تحقيق الطموحات الإفريقية، لابد من مصادر تمويلية لذلك، باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية لإنجاز المشاريع المحددة. فالاحتياجات التمويلية للأجندة الإفريقية تتراوح بين التمويل التجاري من الموارد العمومية والخاصة والإعانات المالية، المساعدات التقنية، والقروض التفضيلية، والقروض القائمة على قيمة السوق، وأدوات حقوق الملكية وغيرها من وسائل وأدوات السوق، من قبيل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحوافظ المالية من طرف القطاع الخاص. إلا أن في هذا الصدد، تطرح تحديات تتمثل في تعبئة أساس مالي متسم بالاستقرار، كما أنه في إطار سياق إقليمي يتسم بإخفاقات السوق ينبغي أيضا التوجه نحو الاستثمارات المنتجة وتنفيذ البرامج ضمن إطار الأجندة. كما يطرح تحدي الوصول للأشخاص والشركات المتوسطة والصغيرة وأصحاب المصلحة، فذلك يحتاج لاستراتيجيات استباقية في المجالات ذات أولوية للحصول على التمويلات للازمة لهذه القطاعات في علاقتها بعملية تمويل الأجندة الإفريقية لسنة 2063.[1]

ينبغي على الدول الإفريقية البحث عن مصادر تمويلية محلية دون الاعتماد على وسائل تمويلية أجنبية باعتبار أن لها أهداف قد تؤثر على أحد طموحات السبع للأجندة وهي التوحيد القرارات السياسية

الإفريقية، كما يمكن أن تستغل موارد وإمكانيات القارة بأثمنة بخسة والسعي لاستغلالها دون تقديم حلول أو تزويدها بتكنولوجيات تساعد الدول الإفريقية على رفع التحديات المطروحة في مختلف المجالات. وفي هذا الصدد، يمكن أن تعول القارة على المؤسسات المالية والنقدية المنبثقة عن الاتحاد الإفريقي أو التجمعات الاقتصادية الإفريقية لتمويل المشاريع التنموية بشروط معقولة تتناسب مع الرؤية الإفريقية لتوحيد القارة وتحقيق تكاملها على مختلف المجالات.

إن التنمية الشاملة والمستدامة في هذه القارة الواعدة وتكاملها؛ يقتضيان توحيد الرأي السياسي والاقتصادي من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي وباقي التجمعات الاقتصادية الإقليمية وليس فقط إنشاء مؤسسات تنموية وصناديق تمويلية واعداد استراتيجيات ومبادرات. فالواقع يبين لازالت مجموعة من الدول الإفريقية تتصارع فيما بينها تلغي التعاون والتصدي للتهديدات المشتركة ورفع الرهانات الجماعية، بالتالي تضيع بين يديها وشعوبها فرصة الزمن التنموي في ظل تواجد صراع دولي بين القوى الكبرى يمكن استغلاله لتحقيق نقاط سياسية واقتصادية وتنموية للقارة على المستوى الدولي، خاصة على ضوء تهافت روسيا ودول الناتو على المكاسب السياسية الخارجية والتهافت على مصادر الطاقة عقب الأزمة المسلحة الأوكرانية الروسية.

خاتمة:

يتضح مما تقدم، أن واقع التنمية في القارة الإفريقية تعتريه مجموعة من المعيقات والتحديات تحول دون تحقيق نمو وتكامل على المستوى القاري على الرغم من توفر مبادرات واستراتيجيات تروم تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. يلاحظ أن الجهود التنموية المؤسساتية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي لازالت في بعض الأحيان لا تأخذ بالجدية اللازمة، ويظهر هذا من خلال على سبيل المثال لا الحصر، عدم تصديق عدد كبير من الدول الإفريقية على عدة اتفاقيات أو بروتوكولات المنشئة لآليات وهياكل مالية ونقدية وتنموية وتجارية، الشيء الذي طرح معه مدى جدية انخراط دول القارة في العمل المشترك من داخل التنظيم الإقليمي والبحث عن تمويلات محلية للمضي قدما في إحراز تقدم في قضايا التنمية المستدامة.

وعليه تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا وهي كالتالي:

- ضرورة وقف دفن المخلفات الصناعية للدول الكبرى على الإقليم الإفريقي، لكون ذلك يؤثر على جودة التربة والمياه العذبة والبحر...إلخ. وتقود هذه التأثيرات على الأمن المائي والزراعي والبيئي والمناخي للقارة؛
- تدعيم ركائز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية على اعتبار أن كل المؤشرات الدولية تصنف القارة في هذه المواضيع في المراتب الأخيرة؛
- تشجيع التجارة البينية في إفريقيا خاصة ضمن إطار منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، مما يضمن الندية وتكافؤ الفرص على اعتبار أن المستويات الاقتصادية

الإفريقية تتقارب، الشيء الذي سيؤدي لتبادل تجاري رابح-رابح عكس ما هو عليه الوضع مع الدول الكبرى؛

- جلب التقنيات الحديثة لاستخراج ومعالجة المواد الأولية وتصنيعها عوض تصديرها خامة؛
- حث الدول الإفريقية على استكمال الانخراط والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات والمبادرات الإقليمية، وكذا الزامها بدفع اشتراكاتها المالية في الوقت المناسب دون تأخير، فضلا عن تقديم التقارير لهيئات الاتحاد الإفريقي في الميعاد المحدد خصوص المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته؛
- الدعوة لتفعيل بروتوكول صندوق النقد الإفريقي ودخوله حيز النفاذ قصد الاقتراض غير المشروط بما يخدم الهيئات المانحة.

المراجع:

الأطروحات الجامعية:

- ياسر الصاقي، عودة المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي: أية تحديات قانونية وحقوقية، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا، السنة الجامعية 2022-2023

المقالات:

- أحمد مفتاح فلاق، حسين أحمد الجرو، هويات ما بعد الحداثة في إفريقيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2015، جامعة مصراتة-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- أسامة مخيمر، أجندة إفريقيا 2063: الاستراتيجيات والأهداف والتحديات، مجلة الديمقراطية، المجلد 21، العدد 81، مؤسسة الأهرام، يناير 2021
- أمل آل رشيد، الأمن الغذائي الإفريقي ومستقبل تجارة الغذاء بين دول الخليج وشرق إفريقيا في ضوء تداعيات وباء كورونا، متابعات إفريقية، العدد 4، يوليوز 2020، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
- بلال بوجمعة: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا واشكالية تعبئة التمويل، دراسات إفريقية، العدد 58، دجنبر 2017، جامعة إفريقيا العالمية-مركز البحوث والدراسات الإفريقية
- بونوار بن صايم، محمد بوشامة، الأمن البيئي في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الرابع، دجنبر 2018، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
- سامية زاوي، إدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي، مجلة دراسات، العدد 52، مارس 2017 جامعة عمار ثليجي بالأغواط،
- السيد علي أبوفرحة، تحليل واقع التنمية في أفريقيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع، يناير 2021

- صالح وشنان، مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج نيباد، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع والثامن، ربيع 2017، مؤسسة خالد الحسن-مركز الدراسات والأبحاث
- صبحي رمضان فرج سعد، الأمن الصحي وتقييم عبء الأمراض البيئة في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد 42، أكتوبر 2019، المنتدى الإسلامي
- صبحي رمضان فرج، النفايات الخطرة في إفريقيا: المخاطر وتحديات الحماية البيئية، قراءات إفريقية، العدد 35، يناير 2018، المنتدى الإسلامي
- صبحي رمضان فرج، النفايات الخطرة في إفريقيا: المخاطر وتحديات الحماية البيئية، قراءات إفريقية، العدد 35، يناير 2018، المنتدى الإسلامي
- عطاف محمد إسلام، الجهود والمبادرات الإقليمية والدولية الرامية لتحقيق الأمن والتنمية في إفريقيا، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، المجلد 02، العدد 01، يونيو 2023
- عمر محمد سالم، التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإقليمي في مجال الاستثمار والتجارة من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الافريقية، طرابلس ليبيا، 25-26 شتنبر 2010
- فتحي معيفي، تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد الرابع، السنة 2019، المركز الجامعي امين العقال الحاج موسى اق اخموك تمنراست
- مروة حسين إسماعيل طه، تصور مقترح لتطوير مناهج الجغرافيا في مرحلة التعليم الثانوي العام في ضوء المتطلبات التربوية المرتبطة بأهداف أجندة إفريقيا 2063، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 21، عدد خاص، سنة 2020، جامعة عين شمس-كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
- مريم ابراهيمي، دور الاستثمار الأجنبي للنهوض بالأمن والتنمية في إفريقيا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2019، جامعة بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية

- ميمونة سعيد وأدم أبو رقاب، انتشار الحركات المسلحة في إفريقيا... قراءة تحليلية، مجلة السودان، السنة 5، العدد 5، يناير 2015، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية
- نور أبو النصر وآخرون، دور مصر في تعزيز بنية السلم والأمن الإفريقية، مصر ورئاسة الاتحاد الإفريقي، مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام
- وسيلة شابو، مستقبل الاقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2063، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، المجلد السادس، يناير 2020، جامعة بن سويف، كلية السياسة والاقتصاد
- ياسر الصافي، 60 سنة على اتفاقية تأسيس البنك الإفريقي للتنمية: أين القارة الإفريقية من التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي؟، مجلة القانون والاعمال الدولية- العدد 47، غشت-شتنبر 2023، جامعة الحسن الأول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع-الرباط

المو اقع الالكترونية:

- باسم رزق عدلي مرزوق، الإطار الفكري لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063، مقال منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بتاريخ 11 غشت 2023، على الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، https://www.sis.gov.eg/UP/6-45.pdf

Les références:

Journals :

- Percyslage Chigoro, The challenges Facing African Union In Achieving Continental Security: Towards a Comprehensive Analysis Of Some Enlightening Views At The New Millennium, Journal Of Sustainable Development In Africa, Volume 10, No 1, 2008, Fayetteville State University, North Carolina

Documents :

- African Union, African Centre for the Study and Research on Terrorism, Africa Terrorism Bulletin, 16 th – 31 st August 2019, Edition No 016.
- Agenda 2063 de l'union africaine, Impératifs de capacités pour la nouvelle vision africaine, ACBF,AU, 1ere édition septembre 2016, Harare, Zimbabwe

التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة في قارة افريقيا

عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي

قسم السمع والنطق – كلية التقنية الطبية صرمان – جامعة صبراتة

الملخص:

التنمية المستدامةهو مصطلح اطلقته الأمم المتحدة كخارطة طريق واستراتيجية تهدف للتحسين من الظروف الاقتصادية للأفراد حول العالم وخصوصا في تلك الدول التي تعتبر اقل تقدما، كذلك سعيا منها للرفع من إنتاجية تلك الدول والتطوير من وسائل الإنتاج لديها، وحثهم على التقنين من استهلاك الطاقة، والماء، والمواد الغذائية في سبيل القضاء على الفقر وتوفير حياة كريمة لشعوبها، وكذلك القضاء على الجهل والامية والعمل على تنمية الموارد البشرية والاقتصادية والحفاظ عليها من النضوب، ولذلك نجد ان مصطلح التنمية المستدامة قد تردد في الآونة الاخيرة بشكل كبير من عدد كبير من الأفراد، والمؤسسات، والانظمة، والحكومات، حيث بات هذا البرنامج هدفا يرنو إليه كل دول العالم وخصوصا في قارتنا الأفريقية، لنجد الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب قاموا بتسليط الضوء عليه ودراسته ودراسة التحديات التي قد تواجهه، ومن ضمن تلك الدراسات هذه الدراسة التي تهدف الي التعرف على أهم التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة وتحول دون نجاحه وخصوصا في القارة الأفريقية، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ أهدافها كما استخدمت أدوات الاستبانة، والمقابلة، والملاحظة لجمع البيانات والمعلومات، بعينة بلغت (280) شاب وشابة وخبير في عدد من المجالات، كما استخدمت الدراسة عدد من الأساليب الإحصائية منها المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الثبات ألفاكرونباخ، ومعامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، واختبار (ت)، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على وجود بعض التحديات التي تقف وراء فشل برنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية والتي تتمثل في انتشار الجهل وعدم الوعي وانتشار الصراعات المسلحة والحروب، وعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول، وغياب دور الإعلام في توعية شعوب تلك الدول بأهمية هذا البرنامج، وغياب الأمن، وغياب الإدارة والقيادة الفاعلة لقيادة هذا البرنامج ، وقلة الخبرات والكفاءات لإدارة هذا البرنامج، وغياب دور الشباب في برنامج التنمية، وعدم الحفاظ على مصادر الطاقة، وعدم الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل، وعدم الوعي بمفهوم ترشيد الاستهلاك والعمل به، والاعتماد على الدول الخارجية، وعدم الاعتماد على الذات، غياب الاستراتيجيات الفعالة لتطبيق هذا البرنامج، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور /إناث) لصالح الإناث.

الكلمات المفتاحية :

التحديات – التنمية المستدامة – افريقيا.

Abstract:

Sustainable development is a term launched by the United Nations as a roadmap and strategy aimed at improving the economic conditions of individuals around the world, especially in those countries that are considered less developed, as well as in an effort to raise the productivity of those countries and develop their means of production, and urge them to ration the consumption of energy and water, And food materials in order to eliminate poverty and provide a decent life for its people, as well as eliminating ignorance and illiteracy and working to develop human and economic resources and preserve them from depletion. Therefore, we find that the term sustainable development has been widely used recently by a large number of individuals, institutions, and systems. And governments, as this program has become a goal that all countries of the world aspire to, especially in our African continent. We find that many researchers and those interested in this aspect have shed light on it, studied it, and studied the challenges that it may face, and among those studies is this study, which aims to identify the most important challenges that It faces the sustainable development program and prevents its success, especially on the African continent. This study used the descriptive analytical approach to achieve its goals. It also used questionnaire, interview, and observation tools to collect data and information, with a sample of (280) young men and women and experts in a number of fields. The study also used a number From statistical methods, including the arithmetic mean, standard deviation, relative weight, Pearson correlation coefficient, Alpha-Cronbach reliability coefficient, split-half reliability coefficient, and the t-test. The results of this study resulted in a large agreement among the study sample members on the existence of some challenges behind The failure of the sustainable development program, especially on our African continent, which is

represented by the spread of ignorance and lack of awareness, the spread of armed conflicts and wars, political instability in these countries, the absence of the role of the media in educating the people of those countries about the importance of this program, the absence of security, and the absence of effective management and leadership to lead this program, The lack of experience and competencies to manage this program, the absence of the role of youth in the development program, the failure to preserve energy sources, the failure to preserve natural resources and exploit them optimally, the lack of awareness of the concept of rationalizing consumption and working with it, dependence on external countries, lack of self-reliance, and the absence of effective strategies. To implement this program, the results of this study also resulted in statistically significant differences in the level of responses of the study sample members, which are attributed to the gender variable (males/females) in favor of females.

المقدمة :

تعد التنمية المستدامة كمفهوم حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما (1986) الذي اقترح ما يسمى (eco-development) اي التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب، أما في عام (1987) فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى الترويجية السابقة السيدة بروند طلائد، حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية :

Development that meets the needs of the present without compromising the ability of future to neet their own needs.

وقد تم ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في عام (1992) في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالجازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي، وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية، مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن الواحد والعشرين، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة (مصطفي، 2007، ص:46) ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي في عام (2002) في قمة جوهانز بيرج التي حضرها أكثر من (100) رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات، وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، كما عرفها ميردال (MYRDEL) بأنها هي التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل، وعرفها وليم هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة.(مصطفي 2007 ، ص:47)وتري الأمم المتحدة وفقاً لبياناتها الرسمية بأن قارة أفريقيا لازالت تعاني من أزمات تنموية ضخمة، وتتمثل تلك الأزمات وفقاً لرؤية الأمم المتحدة في مكافحة الأوبئة والأمراض كفيروس إبولا، والإيدز، حيث أعلنت وكالة الأمم المتحدة المعنية بأن نحو(٢٥) مليون مواطن يعانون من مرض الإيدز مما أدي لانخفاض متوسط العمر المتوقع في خمس دول أفريقية أواخر عام(٢٠٠٠) إلي أقل من (٤٠) عاماً وهي دول بوتسوانا، وملاوي، وسوازيلاند، وزيمبابوي، وزامبيا، كذلك مواجهة أزمة عدم المساواة وغياب التمكين خاصة بالنسبة للمرأة من جهة أخري، ولا يعني ذلك أنه لا توجد أزمات أخري أو مشكلات تنموية أخري في قارة أفريقيا، ولكن تهتم الأمم المتحدة بوجه خاص بمعالجة تلك الأزمات سالفة الذكر في خضم معالجتها لأزمات التنمية في أفريقيا. (الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، goo.gl/odmnQ4)ومع بعض النجاحات الجزئية في تخفيف عبء ديون (٣٠) دولة أفريقية ضمن مبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية التي طرحها الصندوق والبنك الدوليان بإجمالي حجم ديون مشطوبة تقدر بـ(١٠٠) مليار دولار، إلا أن هذا المدخل في التنمية يعد أحد مشكلاتها وليس سبل حلها، حيث أن الاقتراض من خارج أفريقيا لمعالجة مشكلاتها الهيكلية عادة ما يفاقم الوضع المتأزم أساسا، ويوثق التبعية الأفريقية للخارج الغربي سواء في أزماته أو صيغ واحتمالات التنمية المأمولة. (صحيفة الحياة اللندنية، 2014) ومن أزمات التنمية في أفريقيا أيضاً انخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية في معظم دول أفريقيا، وهو الانخفاض المرشح للتزايد في ظل اهتمام دول أفريقيا بزيادة إنفاقها العسكري في مقابل إنفاقها علي تلك القطاعات التي لا

غنى عنها لتحقيق التنمية، أو بمعني آخر هي جوهر وغاية التنمية المنشودة، ومن تلك الدول أنجولا، وإثيوبيا وموزنبيق.(شبكة الجزيرة الإخبارية، ٣ أكتوبر، ٢٠٠٤) وبالنظر في مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي يتضح أنها مؤشرات اقتصادية في الأساس كمؤشر الإنفاق، والإيراد الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الادخار، والدخل، ومعدلات استيراد وتصدير السلع، والخدمات وموازين المدفوعات، والقيم الصناعية والزراعية المضافة، ومعدلات النمو، وتلك المؤشرات الاقتصادية في مجملها إنما غاياتها تنموية إنسانية في النهاية وفقاً لرؤية البنك الدولي، وغايات التنمية وفقاً للبنك الدولي هي تخفيف معدلات الفقر، والجوع، وتحسين مستوي التعليم الابتدائي، ودعم المساواة النوعية، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، ومكافحة أمراض الإيدز، والملاريا وغيرها من الأوبئة، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتطوير المشاركة العالمية في تحقيق التنمية، وهي الأهداف التي تتفق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.(Africa Development Indicators 2012) وهذا ما جعل الكثير من الباحثين والمهتمين بهذا الجانب بدراسته ودراسة اهم التحديات التي تواجهه، وتحول دون تطبيقه وخصوصا في القارة الأفريقية نظرا للظروف الاقتصادية والتعليمية الصعبة، وانتشار الصراعات فيها.

مشكلة الدراسة :

أن الاهتمام بالتنمية لم يكن وليد اللحظة بل بدأ الاهتمام بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في تنمية الدول المتخلفة، حيث كان الاهتمام مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة للوصول بها إلى مستوى الدول الصناعية، ومع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، ففي الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٦٠) كانت تعتبر عملية التنمية سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب ان تمر عليها كل الدول. Todaro) & Stephen C ,Smith, Economics Development, 2006)

حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، والتي تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام، تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد، وتنفيذ،

ومتابعة، وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة، احترام البيئة الطبيعية وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام، تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني، ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها، إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية، كذلك تحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.(عثمان،2014، ص: 28-29) وحيث لم يبقى إلا ما يقل عن عشر سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دعا قادة العالم أثناء قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر (2019) إلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ التنمية المستدامة، وتعهدوا بتعبئة التمويل، وتحسين التنفيذ الوطني، وتعزيز المؤسسات لتحقيق الأهداف بحلول عام(2030) دون أن يتخلف أحد الركب، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة كل قطاعات المجتمع إلى التعبئة للعمل على ثلاثة مستويات، ألا وهي: العمل العالمي لضمان قيادة أقوى، وموارد أكثر وحلول أكثر ذكاءا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل المحلي الذي يتضمن التحولات اللازمة في السياسات، والميزانيات، والمؤسسات، والأطر التنظيمية للحكومات والمدن، والسلطات المحلية، والعمل الشعبي، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والنقابات والأوساط الجامعية، لإحداث حركة لا يمكن وقفها تدفع باتجاه التحولات المطلوبة، كما دعا العديد من قادة ومنظمات المجتمع المدني إلى النشاط الممتاز لتسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحثوا قادة العالم على مضاعفة الجهود للوصول إلى الناس الأقل نموا، ودعم العمل المحلي والابتكار، وتعزيز نظم البيانات والمؤسسات، فعلى الصعيد العالمي انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من(36) في المائة في عام(1990) إلى (10) في المائة في عام(2015) لكن وتيرة التغيير آخذة في التباطؤ، ويحذر بحث جديد نشره المعهد العالمي لبحوث

الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الامم من التداعيات الاقتصادية التي نتجت عن الجائحة العالمية التي يمكن أن تزيد من الفقر العالمي بما يصل إلى نصف مليار شخص أو(8%) من مجموع السكان، وستكون هذه هي المرة الأولى التي يزداد فيها الفقر عالميا منذ ثلاثين عاماً، أي منذ عام(1990) حيث لا يزال أكثر من(700) مليون شخص، أو(10) في المائة من سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع اليوم ويكافحون من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، المياه، والصرف الصحي على سبيل المثال لا الحصر، حيث يعيش معظم الناس الذين يعيشون على أقل من (90.1) دولار في اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ان معدل الفقر في المناطق الريفية في (2017) أعلى بأكثر من ثلاث مرات المناطق الحضرية، أما بالنسبة لأولئك الذين يعملون، لا يضمن الحصول على عمل لهم حياة كريمة، وفي الحقيقة عاش(8) في المائة من العمال الموظفين واسرهم حول العالم في فقر مدقع في عام 208. ويعيش واحد من خمسة أطفال في فقر مدقع (الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، goo.gl/odmnQ4) وعليه اتجهت العديد من الدول حول العالم الى برنامج التنمية المستدامة كاستراتيجية للقضاء على الفقر وتوفير حياة كريمة لشعوبها، ونظرا لأهمية هذا البرنامج وخصوصا في قارتنا الأفريقية، واستنادا لكل ما سبق، يرى الباحث ضرورة تسليط الضوء بشكل أكبر على هذا البرنامج، ومن خلال ملاحظات الباحث وما استقر في نفسه من معلومات أيدت كلها أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أهم التحديات التي تحول دون السماح بنجاح برنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية.

اهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية في عدة نقاط والذي يمكن توضيحها على النحو التالي :

1. تفيد الدراسة في رصد الواقع الميداني للتحديات التي تقف حائلا دون نجاح برنامج التنمية المستدامة وخصوصا في القارة الأفريقية.
2. أصالة الدراسة إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القلائل إن لم تكن الأولى في البيئة المحلية التي تدرس التحديات التي تقف وراء فشل برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.
3. تعد هذه الدراسة إسهاماً علمياً في سبيل تحقيق برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

4. الوصول إلى نتائج يمكن على أساسها تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد القائمين على برنامج التنمية في الدول الافريقية من القضاء على تلك العقبات التي تقف حائلا أمام نجاح هذا البرنامج.
5. قد تسهم الدراسة في الكشف عن الثغرات الموجودة في برنامج التنمية المستدامة لتلافيها في المستقبل ووضع الحلول للقضاء عليها.

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على أهم التحديات التي تقف ضد نجاح برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.
2. التعرف على وجود أو عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة والتي تعزى لمتغير الجنس (الذكور / إناث).

تساؤلات الدراسة:-

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية :

1. ما هي أهم التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث) ؟
3. **حدود الدراسة:-**

وتتمثل حدود الدراسة في :

- **الحد الموضوعي**:- والذي يتمثل في دراسة أهم التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.
- **الحد المكاني**: ليبيا.
- **الحد الزماني** :- خلال العام 2023.
- **الحد البشري** :-عدد من الخبراء والمختصين في الاقتصاد، والتعليم، والتكنولوجيا، وعدد من الشباب والشابات.

مصطلحات الدراسة:-

التحديات : التحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو انعدامه تهديداً أو إضعافاً أو تشويهاً، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً لوجود وضع آخر، يراد له الثبات والقوة والاستمرار (فيصل، 2015) .

التنمية المستدامة: هي تلك التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار لأبعاد الاجتماعية، والبيئية، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لضمان استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة (الموقع الإلكتروني، ar.m.wikipedia.org)

إفريقيا: هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة، وعدد السكان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا، تبلغ مساحتها(30.2) مليون كيلومتر مربع (11.7 مليون ميل مربع)، تتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة، حيث تغطي هذه القارة مساحة (6%) من إجمالي مساحة سطح الأرض، وتشغل(20.4%) من إجمالي مساحة اليابسة، كما يبلغ عدد سكان إفريقيا حوالي(1.2) مليار نسمة وفقًا لتقديرات في (2016) ويعيشون في (61) إقليما، وتبلغ نسبتهم حوالي(14.8%) من سكان العالم (الموقع الإلكتروني، ar.m.wikipedia.org)

الإطار النظري:

أهداف التنمية المستدامة:

وتتضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الأهداف التالية وهي :

1. القضاء علي الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة علي خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9. إقامة هياكل أساسية قادرة علي الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها علي نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها علي نحو مستدام، وإدارة الغابات علي نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
15. التشجيع علي إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة
16. إمكانية وصول الجميع إلي العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة القانونية وشاملة للجميع علي جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم اختصار الأهداف سالفة الذكر من قبل الأمم المتحدة في كلمات بسيطة تعبر عن مضامينها وهي كالتالي:

(القضاء علي الفقر، القضاء التام علي الجوع، الصحة الجيدة، المياه النظيفة، والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة، والابتكار، والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وهي الخطة والأهداف التي بدأ العمل علي تنفيذها في الأول من يناير عام(٢٠١٦) عقب اعتمادها من قبل قادة العالم في قمة الأمم المتحدة المنعقدة في الأول من سبتمبر عام (٢٠١٥م) وستعمل البلدان علي تنفيذها خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة حتى العام(٢٠٣٠م) (الأممالمتحدة، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Lc7V5V)

حيث يتزايد التحضر في العالم ومنذ عام(2007) هيث أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى(60) في المائة بحلول عام (2030) حيث إن المدن والمناطق الحضرية هي نقاط قوة للنمو الاقتصادي إذ تساهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلا أنها

مسؤولة أيضاً عن حوالي 70 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية وأكثر من 60 في المائة من استخدام الموارد، كما يؤدي التوسع الحضري السريع إلى عدد متزايد من سكان الأحياء الفقيرة، وإلى بنية تحتية، وخدمات غير كافية ومثقلة بالأعباء (مثل جمع النفايات، وأنظمة المياه والصرف الصحي، والطرق والنقل، مما يزيد الوضع سوءا بالنسبة لتلوث الهواء، والامتداد الحضري غير المخطط له، حيث سيكون تأثير كوفيد-19 مدمراً للغاية في المناطق الحضرية الفقيرة والمكتظة بالسكان، وخاصة بالنسبة لمليار شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة في أنحاء العالم، حيث يجعل الاكتظاظ اتباع التدابير الموصي بها مثل التباعد الاجتماعي والعزل الذاتي أمراً جميع صعبا.

أما على جانب تغير المناخ فقد ارتفعت مستويات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى أرقام قياسية جديدة في عام(2019) حيث كان عام(2019) ثاني أحر عام على الإطلاق، حيث يؤثر تغير المناخ على كل الدول في جميع القارات، كذلك يؤثر تغيير المناخ على الاقتصادات الوطنية ويؤثر على الحياة، فتتغير أنماط الطقس، وترتفع مستويات سطح البحر، وتصبح الأحداث الجوية أكثر حدة، وعلى الرغم من توقع انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 6 في المائة في عام 2020 بسبب حظر السفر والتباطؤ الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد - 19، فإن هذا التحسن مؤقت فقط، ولكن تغير المناخ لم يتوقف، فبمجرد أن يبدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش من الجائحة، من المتوقع أن تعود الانبعاثات إلى مستويات أعلى، لذلك يتطلب إنقاذ الأرواح اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الجائحة والطوارئ المناخية، حيث استهدف اتفاق باريس، الذي اعتمد في عام 2015، إلى تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز قدرة الدول على التعامل مع آثار تغير المناخ من خلال التدفقات المالية المناسبة، ومن خلال إيجاد إطار تقني جديد وإطار عمل محسن لبناء القدرات.

وحيث أن الطبيعة مهمة جداً لبقائنا إذ توفر لنا الطبيعة الأكل، وتنظم لنا أنماط الطقس، وتلقح محاصيلنا، وتنتج الطعام والأعلاف والألياف، لكن الطبيعة تقع تحت ضغط متزايد، فلقد غير النشاط البشري حوالي 75 من سطح الأرض ضاغطاً على الحياة البرية والطبيعة لتنحصر في زاوية متناقصة المساحة من الكوكب، حيث أن هناك ما يقارب مليون نوع من الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض والعديد منها قد ينقرض في غضون عقود وفقا لتقرير التقييم العالمي لعام 2019 بشأن التنوع البيولوجي وخدمة النظام الإيكولوجي، وقد دعا التقرير إلى إجراء تغييرات تحويلية لاستعادة الطبيعة وحمايتها،

ووجد أن صحة النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها نحن وجميع الأنواع الأخرى أخذة في التدهور بسرعة أكبر من أي وقت مضى، مما يؤثر على أسس اقتصاداتنا وسبل عيشنا وأمننا الغذائي ونوعية حياتنا في جميع أنحاء العالم، كما يشكل التصحر، وإزالة الغابات بسبب الأنشطة البشرية، وتغير المناخ تحديات كبيرة للتنمية المستدامة، وقد أثر ذلك على حياة وسبل عيش الملايين من الناس، حيث إن الغابات ذات أهمية حيوية للحفاظ على الحياة على الأرض، وتلعب دورا رئيسيا في مكافحة تغير المناخ، حيث يظهر تقرير حالة غابات العالم لعام 2020 أن كوكب الأرض فقد منذ عام 1990 حوالي 420 مليون هكتار من الأشجار لصالح استخدامات الزراعة وغيرها من استخدامات الأراضي، لذا فإن الاستثمار في استعادة الأراضي أمر بالغ الأهمية لتحسين سبل العيش، والحد من نقاط الضعف، والحد من المخاطر بالنسبة للاقتصاد، كما تلعب صحة كوكبنا أيضاً دوراً مهماً في ظهور أمراض ذات منشأ حيواني، أي الأمراض التي تنتقل بين الحيوانات والبشر.

كما لا تزال عوامل الصراع، وانعدام الأمن، وضعف المؤسسات، والوصول المحدود إلى العدالة تشكل تهديداً للتنمية المستدامة، حيث إن عدد الفارين من الحرب والاضطهاد والصراع تجاوز 70 مليون إنسان في عام 2018، وهو اعلى مستوى سجلته المتحدة للاجئين (UNHCR) منذ 70 عاماً تقريبا، وفي عام 2019، تعقبت الأمم المتحدة 357 جريمة قتل و30 حالة اختفاء قسري بين المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في 47 دولة، كما أن حوالي ولادة واحدة من كل أربعة أطفال حول العالم لا يتم تسجيلها رسميا، مما يحرم الأطفال إثبات الهوية القانونية لحماية حقوقهم وتمنعهم من الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية.

وقد صاحب التقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال القرن الماضي تدهور بيئي يهدد ذات الأنظمة التي يعتمد عليها تطورنا المستقبلي بل وبقاؤنا، حيث أن في كل عام ينتهي ما يقدر بنحو ثلث المنتجات المنتجة وهو ما يعادل 1.3 مليار طن بقيمة تبلغ حوالي 1 تريليون دولار بالتعفن في صناديق المستهلكين وتجار التجزئة، أو التلف بسبب سوء ممارسات النقل والحصاد، أما إذا نظرنا إلى استهلاكنا للطاقة والكهرباء فنجد أن هناك إسراف بل إهدار كبير في استعمالنا للكهرباء، فلو تحول الناس في جميع أنحاء العالم إلى المصابيح الكهربائية الموفرة للطاقة، سيوفر العالم 120 مليار دولار أمريكي سنويا، فإذا وصل عدد سكان العالم إلى 9.6 مليار نسمة بحلول عام 2050، فقد يتطلب الأمر ما يعادل ثلاثة كواكب مثل كوكب الأرض تقريباً لتوفير الموارد الطبيعية اللازمة للحفاظ على أنماط الحياة الحالية، كما يمكن أن يسهم الاستهلاك

والإنتاج المستدامان بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر والانتقال نحو اقتصادات تنخفض فيها انبعاثات الكربون وتراعي البيئة.

كما لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال شراكات وتعاون عالمي قوي، كما تتطلب أجندة التنمية الناجحة شراكات شاملة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية مبنية على المبادئ والقيم، وعلى رؤية مشتركة وأهداف مشتركة الناس والكوكب في صلب اهتمامها، كما تحتاج العديد من الدول إلى المساعدة الإنمائية الرسمية لتشجيع التجارة، إلا أن مستويات المساعدة تنخفض والدول المانحة لم تف بتعهدها بزيادة تمويل التنمية.

لذا فإن هنالك حاجة إلى تعاون دولي قوي الآن أكثر من أي وقت مضي، لضمان أن تتوفر للدول وسائل الإنعاش من الجائحة، واعادة البناء بشكل أفضل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التضامن العالمي ليس مجرد واجب أخلاقي، بل إن فيه مصلحة الجميع، وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة من ملخصات السياسات التي تحدد رؤية تجيب عن السؤال: كيف يمكن للمجتمع الدولي تقديم استجابة فعالة ومنسقة لكوفيد - 19، مع ضمان بقاء السكان الأكثر ضعفا في المقدمة وفى وسط الاهتمام.(الموقع الإلكتروني، goo.gl/Lc7V5V)

خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الشاملة والمتكاملة والتحويلية برنامج عمل لأجل الناس والكوكب، والازدهار والسلام والشراكة، حيث تم اعتماد خطة 2030 في سبتمبر 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، وتغير المناخ على مدى السنوات الـ الخمسة عشر المقبلة، حيث تتألف الخطة من عدة عناصر وهي: الإعلان، وأهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ، والشراكة العالمية، والمتابعة، والاستعراض، حيث اعتبر المجتمع الدولي خطة 2030 خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الاساس على حقوق الانسان لتحقيق التنمية المستدامة، كما قسمت أهداف الخطة إلى 17 هدفا رئيسا و 169 غاية فرعية تتوافق مع الألفية لاستكمال مالم يتم تحقيقه، تغطي خطة 2030 نطاقات واسعة من خلال الاهداف والغايات التي تعكس الترابط بين اركان التنمية المستدامة، في حين أن الامم المتحدة تدعم تنفيذ البرامج على المستوى الاقليمي نجد ان خطة 2030 تركز على التنفيذ على المستوى الوطني، حيث تأخذ الدول الاعضاء زمام المبادرة، وتقوم بتكييف الخطة بما يتناسب مع

احتياجاتها الوطنية، كما تعتمد الخطة على اساليب جديدة من الشراكات مع اصحاب المصلحة المعنيين تتمثل بإعطاء دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص، وشركاء آخرين في مجال التنمية، هذا بالإضافة الى التركيز على المساءلة واعتماد ثلاثة مستويات لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة 2030 وذلك على المستوى العالمي والاقليمي والوطني، وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهودا ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية، على الرغم من ذلك فان تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة واهدافها ال 17 يتطلب معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والاقليمية، خصوصا تلك المتعلقة بآثار النزاعات، بناء عليه تهدف هذه الخطة الى التركيز على الجهود الوطنية والاقليمية من اجل تفعيل تنفيذ خطة 2030 بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية وستكون هذه المنصات الإلكترونية بمثابة مركز لتبادل المعرفة، والخبرات لبناء مستقبل أفضل للمنطقة العربية وخارجها (الموقع الإلكتروني، archive.unescwa.org) ففي الفترة التحضيرية لخطة عام 2030، عملنا على ضمان إدراج الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في رؤيتها التوجيهية من خلال المشاركة مع مجموعة من الوكالات الإنسانية الأخرى خاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسف، واليونسكو بالإضافة إلى المقرر الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً، والممثل الخاص المعني بالمهاجرين والممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة والتنمية، حيث إن المبادئ التي تستند إليها خطة عام 2030، ولا سيما عدم "عدم إغفال أي أحد"، وضمان حقوق الإنسان للجميع، توفر أساساً متيناً للإشراك، ويشير الإعلان بشكل ضمني وصريح إلى ضرورة إشراك اللاجئين: حيث تنص الفقرة 23 على أن "أولئك المذكورة احتياجاتهم في الخطة يشملون جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيش أكثر منهم في حالة من الفقر)، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والمسنين والسكان الأصليين واللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين. ونعقد العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقاً للقانون الدولي لإزالة العقبات والقيود، وتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة وفي المناطق المتأثرة بالإرهاب، كما تتعهد الفقرة 4 بعدم إغفال أي شخص" وتحقيق الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب وكافة شرائح المجتمع، وكما هو موضح في التوجهات الاستراتيجية 2017-2021، ستقوم المفوضية بما يلي:

الاستفادة من التزام خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والبناء عليها بعدم إغفال أي أحد، ومن أهداف التنمية المستدامة لتعزيز إشراك اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية التنمية الوطنية، في "أطر المشاركة بقوة مع الدول، والمجتمعات المضيفة، والمجتمع المدني، ومزودي الخدمات الوطنيين الرئيسيين لتشجيع إشراك اللاجئين، والنازحين داخلياً، وعديمي الجنسية في النظم الوطنية الرئيسية، بما في ذلك الصحة والتعليم في انتظار حلول دائمة لنزوحهم.

تواصل المفوضية الدعوة إلى التنفيذ السريع والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة، كما نقوم بتعزيز وتنويع الشراكات من أجل الجمع بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل ابتكار وحشد حلول للنزوح القسري وانعدام الجنسية.(الموقع الإلكتروني، www.unhcr.org)

دراسات سابقة :-

ومن بين تلك الدراسات الدراسات الاتية:

دراسة الباجوري (2019):

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل، فوفقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لعام 2012 فإن الإناث يمارسن قرابة 66% من العمل في العالم وينتجن 50% من الغذاء، ومع ذلك لا يتعدى نصيبهن من الدخل 10% وحصتهن من الملكية 1%. مما يحتم على أي استراتيجية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة أو الحد من الفقر أو تحقيق الأمن الغذائي التركيز على تمكين المرأة الأفريقية باعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التنمية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة في تحليل وضع المرأة، ومؤشرات تمكينها في إفريقيا وذلك بالتركيز على البعد الخاص بالتمكين الاقتصادي وأهميته في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية، وفي هذا الإطار تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء : يتعلق الأول بمفهوم تمكين المرأة وأبعاده المختلفة بوجه عام ومفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة على وجه خاص، ثم الجزء الثاني ويعرض العلاقة بين تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة، فالثالث لاستعراض مؤشرات تمكين المرأة في إفريقيا، وتحليل اتجاهاتها وأبعادها المختلفة، ثم عرض لأهم الجهود الأفريقية المبذولة لتحقيق هذا التمكين سواء على مستوى القارة أو على مستوى الدول وسبل تعزيزه والتغلب على ما يواجهه من معوقات، وقد خلصت هذه الورقة إلى أن المشكلة في إفريقيا لبست في حجم المشاركة الاقتصادية للمرأة حيث أن معدلات الإنتاج والتوظيف للإناث في

إفريقيا مرتفعة نسبياً، ولكن تكمن المشكلة في عدم تحقيق الإناث لإمكاناتهن الكاملة، ومستويات الإنتاجية المطلوبة نتيجة المعوقات الاقتصادية، والتشريعية بصفة خاصة المتعلقة بالحصول على الأصول الإنتاجية، وكذلك عدم الاهتمام ببناء وتعزيز قدراتهن من خلال توفير فرص متساوية للحصول على التعليم، والتدريب اللازم لرفع إنتاجيتهن.

البياع (2020):

حيث تعرض الورقة تجربة أفريقيا في مجال التصنيع والتحول الهيكلي، كما وتناقش اتجاهات التصنيع والصناعة في قارة أفريقيا، ويعرض الجزء الثالث دور التصنيع في دفع عجلة التنمية في أفريقيا، وتنتهي الدراسة بتحليل إمكانيات القارة للتحول للتصنيع باستخدام مصفوفة التحليل الرباعي SWOT Analysis، بدراسة نقاط القوة، ونقاط الضعف، وكذلك الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة في أفريقيا، كما وضعت الورقة تصوراً يمكن للدول الأفريقية إتباعه في وضع استراتيجيات وسياسات للتعجيل بالتصنيع قائمة على الأولويات المتصلة بالقطاعات، والموارد، والتحديات التي تواجهها كل بلد وظروفه وقدراته الوطنية.

ابو فرحة (2021):

إن إفريقيا وهي قارة تتمتع بموارد طبيعية وبشرية هائلة بالإضافة إلى تنوع ثقافي وإيكولوجي واقتصادي كبير، لا تزال متخلفة، كما وتعاني معظم الدول الأفريقية من الديكتاتوريات العسكرية، والفساد، والاضطرابات المدنية والحرب، والتخلف، والفقر المدقع، حيث تقع غالبية الدول التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها أقل البلدان نمواً في إفريقيا، كما فشلت العديد من استراتيجيات التنمية في تحقيق النتائج المتوقعة على الرغم من أن البعض يعتقد أن القارة محكوم عليها بالفقر الدائم، والعبودية الاقتصادية، رغم أنها لديها إمكانيات هائلة، وعليه خلصت هذه الدراسة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية" يقوم على معطيات داخلية بحتة سواء من حيث الاستثمار أو التوعية أو تنمية القدرات، وترجمة تلك المعطيات إلى سياسات فعالة تفيد كافة دول القارة الأفريقية، حيث إن التنمية الاقتصادية تقوم علي احترام الخصوصيات الداخلية وبناء استراتيجيات فعالة يكون من خلال معايشة الأوضاع السائدة وليس عن طريق محاكاة التجارب التي تظل غريبة عن واقع البيئة الأفريقية، وفي ذات الوقت، يمثل عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي عقبة رئيسة وراء غياب التنمية الاقتصادية في أفريقيا، أي عدم وجود دولة قادرة على التخلص من فخ التبعية والمشاركة في الاقتصاد العالمي ومنافسة الدول

الكبرى، وذلك لأن مصلحة نخبها تتركز على جمع الأموال وخدمة الدول التي تدعمها بدلاً من اغتنام الفرص وتحدي القيود لتحقيق الأهداف المرجوة.

السعودي (2021):

حيث تهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح للمدارس ذات التوجه البيئي ومدى تحقيقها لمتطلبات التنمية المستدامة بمصر على ضوء خبرتي كندا وجنوب أفريقيا وذلك من خلال الآتي: التعرف على الأسس النظرية لبرنامج المدرسة البيئية ومدى تحقيقها لمتطلبات التنمية المستدامة، واقع تحقيق برنامج المدرسة البيئية لمتطلبات التنمية المستدامة في كل من كندا وجنوب أفريقيا وتحليلها، تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين برامج المدارس البيئية في مدى تحقيقها لمتطلبات التنمية المستدامة بكندا وجنوب أفريقيا في ضوء بعض العوامل الثقافية المؤثرة، وضع تصور مقترح للتحول لبرنامج المدارس البيئية بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة بمصر على ضوء خبرتي كندا وجنوب أفريقيا وبما يتفق مع ظروف المجتمع المصري، واستخدم البحث المنهج المقارن، حيث تم التعرف على الأسس النظرية للمدارس البيئية ومتطلبات التنمية المستدامة، ووصف واقع المدارس البيئية في الخبرتين وتحليلها من أجل التوصل إلى تصور مقترح لمدرسة بيئية في وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها : التأكيد على أهمية برنامج المدارس البيئية، حيث يعد منهجا شاملا وتشاركيا للتعلم من أجل الاستدامة، ويهدف إلى إشراك التلاميذ من خلال الدراسة في الفصول الدراسية والهواء الطلق إلى زيادة الوعى بقضايا التنمية المستدامة، إلى جانب المشاركة في نشر الثقافة البيئية في المدارس للمحافظة على الثروات الطبيعية، بالإضافة إلى ترشيد السلوك البيئي للتلاميذ حتى يشاركوا بدور فعال في حماية البيئة التي يعيشون فيها، وانتهى البحث بوضع تصور مقترح لمدرسة بيئية بمصر في ضوء الأدبيات النظرية للبحث وخبرة المدارس البيئية في كندا وجنوب أفريقيا وذلك بما يتفق مع ظروف المجتمع المصري، وتكون التصور من : منطلقات التصور وأهدافه، ومحاور التصور، ومتطلبات تنفيذه، ومعوقات التصور، وسبل التغلب عليها.

حسن (2022):

لقد غيّرت جائحة كوفيد- 19 العديد من جوانب حياتنا، وكانت آثار هذا الوباء على التعليم قاسية بسبب عدم توافر فرص التعليم للعديد من الطلاب، حيث يعتبر ذلك تحديات للتعليم عن بعد، ويجب دراسة التعليم من جوانب مختلفة لأنه يساعد في زيادة الانتاج ويعزز ريادة الأعمال والتقدم التكنولوجي، ومن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 التركيز على التعليم لضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف

وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وهذا يوضح الدور الحيوي للتعليم كمحرك رئيسي للتنمية، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى المقترحة، كما تكمن مشكلة هذه الدراسة في أن كوفيد-19 قد أثر على جودة التعليم وتنميته المستدامة، وسيطرح هذا تساؤلا إلى أي مدى تأثرت التنمية المستدامة بمستجدات التعليم الناتجة عن فيروس كورونا، وبالتالي ستقوم هذه الدراسة بتحليل الاستدامة في النظام التعليمي في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا خلال الفترة 2011.

عبد العظيم (2022):

يزداد الاهتمام العالمي منذ مطلع الألفية الثالثة ببعض القضايا الاجتماعية، والبيئية، والصحية المترابطة لا سيما تغير المناخ، والانفجار الديموغرافي، وانخفاض العدالة الاجتماعية، وتزايد معدلات الفقر والتلوث، وتدهور النظم البيئية، ونضوب وتدمير الموارد الحيوية، وانتشار الأوبئة، وزيادة معدلات الاستهلاك، ونمط التنمية غير العادل في استهلاك وتوزيع الموارد الطبيعية، وبالتالي تظهر الحاجة إلى نظم تعليمية تتمحور حول الاستدامة البيئية، وتقدم مناهج تعليمية تعالج القضايا البيئية وتدمج علوم المناخ والترشيد والمواطنة في موضوعاتها الدراسية، وتمتلك معلمين لديهم اهتمامات بيئية يعدلون معارف واتجاهات وسلوكيات الطلاب نحو المحافظة على البيئة، وتوفر تلك النظم بيئة تعليمية مدرسية تعزّز الاستدامة وتمارسها على مدار اليوم الدراسي بهدف إنتاج طلاب لديهم المسؤولية تجاه الحفاظ عليها وتنميتها وترشيد الاستهلاك، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة في الانتفاع من الموارد الطبيعية، وذلك كله يتمحور حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، لذلك هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل نظام المدارس البيئية Eco-Schools لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل النظم وذلك بوصف وتشخيص واقع التعليم من أجل التنمية المستدامة في مصر وتحديد المشكلات التي يعاني منها، وتحليل نظام المدارس البيئية في تركيا، وجنوب إفريقيا، والمقارنة بينها، للتوصل إلى البدائل المقترحة من أجل التوصل إلى نظام مقترح حيث انتهت الدراسة إلى تقديم نظام مقترح للمدارس البيئية في مصر، ومكونات ذلك النظام، ومتطلبات تنفيذه ومقترحات لتقويم هذا النظام.

حجاج وآخرون (2022):

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الإشكاليات المترتبة عن تجاوز التأصيل النظري للمفاهيم المرتبطة بمؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وبحث الصعوبات التي تعترض الوصول بها إلى مستويات متقدمة من ناحية التطبيق بالدول العربية، فالموضوع تناول الجوانب النظرية للتنمية المستدامة في

الدول العربية في بعدها التنموي الإقليمي وربطها بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، هذا إلى جانب إبراز فرص تطبيق أبعاد التنمية المستدامة من قبل الحكومات بهذه الدول في إشباع الحاجات، والمطالب المادية، والمعنوية، ومقارنتها بالتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، سواء في ما يتعلق بالمحافظة على البيئة، وضمان صحة الأجيال الحالية، ومدى تزامنها بالمحافظة على حظوظ الأجيال المستقبلية في استغلال الموارد، وحسن التسيير لها على مستوى كل دولة، وفي توجيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية على النحو الذي يمكن به مراعاة الخصوصيات العربية والتطبيق الفعلي لها في الواقع المعاش لشعوب المنطقة، وفي مستقبل الأجيال القادمة.

محمد حماد عبدالله عبدالرحيم (2023) :

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، ومؤشراتها، ومدى إمكانية تطبيقها في السودان، ومن ثم إجراء تحليل علمي يقوم على البيانات التي تم الحصول عليها بغرض الوصول إلى نتائج منطقية تساعد متخذي القرار على وضع سياسات اقتصادية تحقق التنمية التي تحقق رغبات أجيال الحاضر مع ضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود ضعف شديد جدا في معظم مؤشرات التنمية المستدامة في السودان، كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها ضرورة الاهتمام بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان.

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

تختلف كل الدراسات السابقة في أهدافها ونتائجها اختلافا كبيرا، وبمقارنتها بدراسة الباحث نلاحظ اختلافا واضحا في كل من أهدافها واهداف دراسة الباحث، ورغم اختلاف هذه الدراسات الا أنه نجد أن كل الدراسات السابقة أشارت بشكل أو بأخر على اهمية برنامج التنمية المستدامة وأهمية تطبيقه وخصوصا في قارتنا الأفريقية، كما ونوهت على بعض الصعوبات والتحديات التي قد تواجهه.

إجراءات الدراسة:-

وللتحقق من صحة فرضيات الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب للدراسات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع.

مجتمع الدراسة : والذي يعرف على أنه (هو مجموعة من العناصر أو الأحداث المتشابهة التي تكون بجميع عناصرها موضوعا لدراسة علمية ما).(الموقع الإلكتروني ar.m.wikipedia.or) ويتكون مجتمع

الدراسة من عدد من الخبراء في الجانب الاقتصادي، والتعليمي، والسياسي، والأمني، وعدد من الشباب المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة.

عينة الدراسة: حيث تعرف على أنها(هي مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي، يتم اختيارها بحيث تكون ممثلة تمثيلاً صادقاً للمجتمع الإحصائي التي سحبت منه) .(الموقع الإلكتروني،ar.m.wikipedia.org)حيث كذلك عدد من الشباب تم اختيارها عن طريق التواصل الباحث مع عدد من الخبراء في الجانب الاقتصادي، والتعليمي، والسياسي، والأمني، وعدد من الشباب المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتتمثل في:

عينة الدراسة المتعلقة بأداة الاستبانة:

1-العينة الاستطلاعية: وتشمل على عدد (20) من الشباب والشابات المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة.

ينة الاستطلاعية	دد الموزع	دد المستدعى	دد المتبقي
ور			
ث			
جموع			

الجدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة الاستطلاعية

2-العينة الفعلية: وتشمل علي عدد (230) من الشباب والشابات والمهتمين ببرنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية.

ينة الفعلية	دد	سبة المئوية

ور	1	%56.
ث	1	%43.
جموع	2	%1

الجدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة الفعلية

العينة المتعلقة بأداة المقابلة:

وتشمل على عدد من الخبراء في الجانب الاقتصادي، والتعليمي والسياسي، والأمني، بعدد (50) خبير.

أداة الدراسة:

وتتمثل أداة الدراسة في المقابلة والملاحظة والاستبانة (إعداد الباحث)، حيث تم توزيع عدد من الاستبانات على عدد من الشباب المهتمين ببرنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية، للتعرف على أكثر التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة من وجهة نظرهم، كما تم عقد أكثر من مقابلة شخصية مع عدد من المختصين في علوم الاقتصاد، والتعليم، والسياسية، والأمن، في محاولة من الباحث لرصد أكثر التحديات التي قد تواجه برنامج التنمية المستدامة وتحول دون نجاحه.

صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) :

1- **الصدق الظاهري**: حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوى الاختصاص والخبرة لإبداء الرأي في فقراته بعدد (5) محكمين، ثم أخذ آرائهم بعين الاعتبار.
2- **صدق الاتساق الداخلي**: والذي يعرف على أنه (هو قياس الارتباط بين العناصر المختلفة في نفس الاختبار أو نفس المقياس الفرعي في اختبار أكبر في الإحصائيات والبحوث، وهو يقيس ما إذا كانت عدة بنود تقترح قياس نفس البناء العام تنتج درجات مماثلة).(الموقع الإلكتروني، ar.m.wikipedia.org)حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (20) من الشباب

والشابات والمهتمين ببرنامج التنمية المستدامة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى ارتباط كل عبارة بأداة الدراسة، فكانت النتائج كالتالي:

رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
1	0.757	0.01	13	0.759	0.01
2	0.794	0.01	14	0.751	0.01
3	0.893	0.01	15	0.836	0.01
4	0.785	0.01	16	0.857	0.01
5	0.782	0.01	17	0.794	0.01
6	0.865	0.01	18	0.847	0.01
7	0.846	0.01	19	0.826	0.01
8	0.837	0.01	20	0.832	0.01
9	0.833	0.01	21	0.746	0.01
10	0.769	0.01	22	0.674	0.01
11	0.853	0.01	23	0.654	0.01
12	0.857	0.01	24	0.784	0.01
معامل الارتباط الكلي			0.801		

الجدول رقم (3) يوضح مدى ارتباط كل عبارة بالاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

من خلال نتائج الجدول السابق تبين لنا أن معاملات ارتباط العبارات بالاستبانة التي تتبعها كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) مما يؤكد على أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

ثبات اداة الدراسة :

ولحساب ثبات الاستبانة تم استعمال كلا من:-

1- **معامل ألفاكرونباخ:**- تم استخدام معامل الثبات (الفاكرونباخ) لحساب ثبات الاستبانة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS للبيانات التي تم الحصول عليها من العينة الاستطلاعية كما هو موضح بالجدول التالي :-

فقرات الاستبانة	معامل الثبات الفاكرونباخ
24 فقرة	0.846

جدول رقم (4) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ

من خلال نتائج الجدول السابق نستطيع القول بأن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

2-باستخدام طريقة التجزئة النصفية :-

حيث تمت تجزئة عبارات المقياس إلى نصفين العبارات الفردية في مقابل العبارات الزوجية وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب مدى الارتباط بين النصفين وجرى تعديل الطول بمعامل سيبرمان وبراون وبمعامل حساب جتمان، فكانت النتائج كالتالي:

فقرات الاستبانة	معامل الارتباط بيرسون	الثبات جثمان	سبيرمان وبراون
24 فقرة	0.801	0.748	0.768

جدول رقم (5) يوضح حساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات للاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

المقابلة:

حيث تم إجراء العديد من المقابلات مع عدد لابأس به من الخبراء في العديد من المجالات بعدد (50) حيث تمحورت هذه الأسئلة في عدد من النقاط أهمها:

1. التعليم ودوره في نجاح أو فشل برنامج التنمية المستدامة.
2. الاقتصاد المحلى ودوره وقدرته على تطبيق وتنفيذ هذا البرنامج.
3. دور الأمن في دعم برنامج التنمية المستدامة.
4. غياب الاستقرار السياسي ودوره في فشل برنامج التنمية المستدامة في افريقيا.
5. تأثير الجهل وتفشي الأمية داخل مجتمعاتنا في نجاح أو فشل برنامج التنمية المستدامة.
6. غياب الوعي بأهمية برنامج التنمية المستدامة في القضاء على الفقر وتوفير حياة كريمة للفرد.
7. البيئة ومدى تأثيره على حياة الإنسان ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
8. الحفاظ على الموارد الطبيعية ودورها في إنجاح برنامج التنمية المستدامة.
9. ترشيد الاستهلاك ودوره الفاعل في إنجاح برنامج التنمية المستدامة.
10. هدر الطلقة وعدم المحافظة عليها ودوره في فشل برنامج التنمية المستدامة.
11. الحفاظ على مصادر المياه وما يلعبه من دور بارز في نجاح أو فشل برنامج التنمية المستدامة.
12. الإنتاجية ودعم المنتوج المحلي ودوره في برنامج التنمية المستدامة .

جمع البيانات : ويقصد بجمع البيانات (هي عملية جمع وقياس المعلومات حول المتغيرات المستهدفة في نظام قائم، والذي يمكن الفرد بعد ذلك من الإجابة على الأسئلة ذات الصلة وتقييم النتائج). (الموقع الإلكتروني ، ar.m.wikipedia.org) حيث تم جمع البيانات عن طريق المقابلة والملاحظة وعن طريق الاستبانة حيث تم إرسالها ورقيا لعدد من الشباب والشابات والمهتمين ببرنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية، وتم إرجاع عدد (230)استبانة من عدد (230) استبانة موزعة، كما قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات مع عدد من الخبراء في الجانب الاقتصادي، والتعليمي، والسياسي، والأمني للتعرف أكثر على أهم التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة وخصوصا في القارة الأفريقية.

تحليل بيانات : ويقصد بها (هي عملية الفحص والتدقيق للبيانات، وتمشيطها لتكون أكثر دقة، واعادة تشكيلها، وتخزينها أيضا لنحصل ونستنبط في النهاية على معلومات يمكن على اساسها اتخاذ وتحديد

القرارات). (الموقع الإلكتروني، ar.m.wikipedia.org) ولتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلتها والتحقق من فرضياتها قام الباحث باستخدام برنامج تحليل البيانات الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات الإحصائية، وقد استخدم الباحث لذلك الأساليب الإحصائية الآتية المتوسط الحسابي الانحراف المعياري، والوزن النسبي، والتوزيع التكراري، واختبار(ت).

نتائج الدراسة :-

سعى الباحث الى الاجابة عن تساؤلات الدراسة الآتية :-

1. ما هي أهم التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور/ إناث) ؟

نتائج السؤال الأول:

والذي يتمثل في:

ما هي أهم التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ثم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة فكانت النتائج كالآتي :

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التو افق
24 فقرة	1.64	0.47	%82	كبيرة

الجدول رقم (6) يبين المتوسطات والانحر افات المعيارية والأوزان النسبية لدرجات استجابة أفراد العينة على فقرات الاستبانة

من خلال الجدول السابق نلاحظ توافق كبير لأفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، والتي تبحث في التعرف على أهم التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة وخصوصا في قارتنا الأفريقية، بمتوسط حسابي عام (1.64) وبانحراف معياري عام (0.47) وبوزن نسبي بلغ(82 %).

نتائج السؤال الثاني:

والذي ينص على:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على (الاستبانة) والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور /إناث)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تمحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت) ودرجة الحرية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة فكانت النتائج كالآتي :

عدد فقرات الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
24 فقرة	ذكور	130	6.05	2.73	48	4.01	دال إحصائيا 0.01
	إناث	100	8.89	2.02			

الجدول رقم (7) يوضح استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحديد وجود فروق او عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس

ويتضح من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور / إناث) ، حيث بلغت قيمة ت(٤٠٠١) وهي قيمة دالة احصائيا، مما يدل على وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى(0.01) لصالح الإناث، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث لأن الإناث أكثر استيعابا للأوضاع والظروف الراهنة، وأكثر تحملا للمسؤولية من الذكور.

وبالنظر إلى استجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة والنتائج المتحصل عليها من خلال المقابلات التي أجراها الباحث، ومن خلال الملاحظات التي جمعها الباحث من خلال ملامسته للواقع فلقد أكدت كل تلك

المعطيات والنتائج عن وجود بعض التحديات التي تقف عائقا أمام نجاح برنامج التنمية المستدامة والتي تتمثل في الجهل وتفشي الأمية وخصوصا في البلدان الأفريقية وذلك لفشل الانظمة والحكومات في تدعيم قطاع التعليم من حيث توفير الإمكانات والخطط الاستراتيجية التي تكفل تطوير قطاع التعليم والرفع من جودته وكفاءاته، كذلك لعبت الحروب وانتشار الصراعات في الدول الافريقية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى توقف التنمية في بلداننا الأفريقية، فغياب الأمن لا يهدد توقف التنمية فحسب بل يهدد بتوقف كافة مناحي الحياة من تعليم، وصناعة، وتطوير، وبناء، فالأمن أساس التطور، والتقدم وأساس التنمية في كل المجالات، كذلك تلعب الظروف المناخية دورا بارزا في استدامة التنمية أو توقفها، فالتقلبات المناخية والتي غالبا ما يكون الإنسان فيها هو المسبب لهذه التقلبات نتيجة لتلاعبه بالغابات، والبحار، والمحيطات، ونتيجة للتطور الصناعي الذي زاد من تلوث البيئة، والانحباس الحراري وغيرها من المشاكل التي أدت إلى هذه التقلبات المناخية والتي زادت في الآونة الأخيرة، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن ضعف الدولة من الناحية الاقتصادية والتي أدى ذلك بشكل مباشر إلى ضعف في برنامج التنمية المستدامة، حيث أن نقص الكفاءات والخبرات القادرة على إدارة هذا البرنامج وتطويره، يعد تحديا كبيرا أمام هذا البرنامج، كذلك تلعب عدم الرغبة في إنجاح هذا البرنامج، وعدم الثقة في قدرة ابناء هذا البلد او ذاك في تحقيق النجاح لهذا البرنامج من العوامل الهامة في فشل هذا البرنامج، كذلك وعي الشباب، وأفراد تلك المجتمعات، وشعوب تلك الدول بهذا البرنامج يلعب دورا في نجاح أو فشل ذلك البرنامج، كذلك نوه العديد من المشاركين في هذه المقابلات الى الدور الذي يلعبه الاستقرار السياسي في دول القارة الأفريقية في نجاح برنامج التنمية المستدامة، فغياب التوافق السياسي في دول القارة الأفريقية يهدد الأمن والسلام الافريقي، كما يهدد التنمية والبناء في هذه الدول، كما يقف عقبة في تحقيق أهداف برنامج التنمية المستدامة، كما أسفرت النتائج عن أهمية هذا البرنامج وأهمية تطبيقه.

التوصيات:

وبعد الرحلة التي خضناها في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

1. تحسيس الرأي العام داخل مجتمعاتنا العربية بأهمية برنامج التنمية المستدامة.
2. توعية أفراد المجتمع ببرنامج التنمية المستدامة وبأهميته وأهدافه وآلية تطبيقه عن طريق بث المحاضرات التوعوية والندوات والبرامج المرئية والمسموعة.
3. العمل على القضاء علي الجهل وتفشي الأمية داخل مجتمعاتنا.

4. دعم الاقتصاد المحلي عن طريق دعم الشركات المحلية.
5. دعم المنتوج المحلى، والرفع من جودته والاستغناء عن المنتجات الأجنبية.
6. الاهتمام بالموارد المائية والحفاظ عليها من النضوب.
7. الاهتمام بالمسطحات المائية وحمايتها من التلوث .
8. الاهتمام بالثروة البحرية والمحافظة عليها من الصيد الجائر.
9. الاهتمام بالغابات وحمايتها من الحرائق ومن القطع الجائر من قبل الإنسان.
10. إنهاء الصراعات المسلحة والحروب الأهلية لما تسببه من تخريب، وتدمير، وقتل، وايقاف لحركة التطور والبناء والتعمير والتنمية.
11. دعم الجهود الوطنية الرامية لدعم التنمية بكل أشكالها وعدم الالتفاف للخارج، ولتلك الدعاوى المغرضة التي تحد من قدرتنا على الإنجاز ومواصلة السير قدما نحو تحقيق تلك الأهداف.
12. دعم فئة الشباب ومشاريعهم، لما لذلك من أثر ايجابي على دعم الاقتصاد المحلي.
13. الاهتمام بالزراعة والصناعة فهي أساس التطور والتقدم وأساس التنمية في كل المجالات.
14. ترشيد استهلاك الكهرباء والطاقة والمياه.
15. توعية الشباب بدورهم المنوط بهم في إرساء دعائم هذه المجتمعات وتطورها.
16. دعم الاستقرار السياسي والامني في القارة الأفريقية.

المقترحات :

يقترح الباحث :

1-إجراء العديد من الدراسات التي تبحث في موضوع الدراسة بشكل اكثر دقة واكثر تعمقا.

2-على المسؤولين في جميع المؤسسات داخل جميع الدول الافريقية اخذ نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة والتي ستليها بعين الاعتبار ووضعها في إطار البحث.

3-تكوين عدد من اللجان العلمية والمتخصصة في كل مجال على حدة لوضع كافة الحلول الممكنة لمعالجة كل تلك المشكلات التي قد تحول دون السماح بنجاح هذا البرنامج ووضع هذه الحلول في إطار التنفيذ.

المراجع :

المراجع العربية :

1. أهداف التنمية المستدامة: ١٧ هدفاً لتحويل عالمنا الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: goo.gl/Lc7V5V.
2. السيد على ابو فرحة (2021) تحليل واقع التنمية في افريقيا، مجلة السياسة والاقتصاد 10 (العدد (9) يناير 15-1.
3. التنمية في أفريقيا، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: goo.gl/odmnQ4.
4. المشكلات التنموية في أفريقيا، شبكة الجزيرة الإخبارية، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، ، متاح على الرابط الالكتروني
5. goo.gl/6NpkNm
6. الموقع الإلكتروني www.unhcr.org
7. الموقع الإلكتروني archive.unescwa.org
8. الموقع الإلكتروني ar.m.wikipedia.org
9. حامد فيصل (2015) التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، (31) ، (63)، ص: 155- 194 .
10. رمضان محمد السعودي (2021) برنامج المدرسة البيئية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين كندا وجنوب أفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية 45 (4),151-328.
11. سمر حسن الباجوري (2019) تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة إفريقيا جنوب الصحراء الواقع والتحديات، مجلة الدراسات الأفريقية 41 (2)345-366
12. غنيم محمد عثمان (2014) التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، ص: 28-29.
13. غادة أنيس البياع (2020) التصنيع خيار افريقيا البديل نحو التنمية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 21 (4) ص: 7-38.
14. قاسم خالد مصطفي (2007) إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:46.
15. مشكلة الديون تلوح في أفق أفريقيا بعد ١٠ سنين من الإعفاءات"، صحيفة الحياة اللندنية، النسخة الورقية الدولية، ١٩، 2014، متاح على الرابط التالي : goo.gl/zscF9A.

16. محمد حماد عبدالله عبدالرحيم (2023) تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في السودان (دراسة تحليلية الفترة 2010-2019م)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية، المجلد التاسع عشر، والعدد الأول) العالم 1444 / ص:352-371.

17. مراد حجاج، وسمير بن عياش(2022) مؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة: بين التأصيل النظري وصعوبات التطبيق الشامل بالدول العربية، مجلة الراصد العلمي، المجلد التاسع، العدد الأول، جويلية .

18. محمد ماى ابراهيم حسن (2022) تحديات التعليم والتنمية المستدامة في عصر الكوفيد 19 دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التراث والتصميم 2 (12) ص:441-454

19. محمد أحمد عبد العظيم (2022) المدارس البيئية Eco-Schools للتعليم من أجل التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تركيا وجنوب إفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، 19 (112)، ص: 449-580.

المراجع الأجنبية:

1-Africa Development Indicators 2012/13 Report, World Bank, Pp. 48-59, available at: goo.gl/xGEr05

.2-Todaro, M. P., & Smith, S. (2006). Economic Development. Addison-Wesley New York

الملاحق :

استبانة التحديات التي تواجه برنامج التنمية المستدامة في القارة الأفريقية:

1. يعد ضعف التعليم من أهم العوامل المؤدية إلى فشل برنامج التنمية المستدامة في قارتنا الأفريقية.
2. تفشي الجهل وتفشي الأمية داخل مجتمعاتنا من أهم الأسباب في فشل برنامج التنمية المستدامة.
3. ضعف الاقتصاد المحلي أحد أسباب فشل برنامج التنمية المستدامة.
4. عدم دعم الاقتصاد المحلي أحد أسباب فشل برنامج التنمية المستدامة.

5. عدم الثقة بالمنتجات المحلية تعتبر عاملا رئيسيا في فشل برنامج التنمية المستدامة .
6. غياب دور الشباب في هذا البرنامج يعتبر من أحد أسباب فشل هذا البرنامج .
7. هدر الطاقة وعدم ترشيد استهلاكها أحد عوامل فشل الاقتصاد المحلي.
8. غياب الوعي بأهمية برنامج التنمية المستدامة، يعتبر عاملا هاما في عدم نجاحه.
9. غياب دور الإعلام في توعية أفراد المجتمع ببرنامج التنمية المستدامة وبأهميته وأهدافه وآلية تطبيقه.
10. إهدار المياه يعتبر من اهم مصادر فشل الاقتصاد المحلي.
11. غياب الحافز للاستمرارية في هذا البرنامج.
12. عدم الثقة بالخبرات والكفاءات المحلية.
13. تلعب التقلبات المناخية دورا بارزا في استدامة التنمية أو توقفها.
14. عدم الاهتمام ببناء وتعزيز قدرات الشباب، وغياب دورهم في برنامج التنمية المستدامة من أحد أسباب فشله.
15. عدم الاهتمام بالموارد الطبيعية والمحافظة عليها من النضوب من أسباب فشل برنامج التنمية المستدامة.
16. غياب الكفاءات والخبرات القادرة على إدارة هذا البرنامج وتطويره.
17. غياب الإدارة والتنظيم.
18. انتشار الحروب والصراعات داخل تلك المجتمعات.
19. عدم الاستقرار السياسي.
20. عدم الرغبة في إنجاح برنامج التنمية المستدامة.
21. غياب القيادة القادرة على تطبيق البرنامج.
22. غياب الأمن وانتشار الجرائم.
23. التفكك الاسري وانهيار النسيج الاجتماعي للمجتمعات.
24. غياب الاستراتيجيات الفعالة لتطبيق برنامج التنمية المستدامة.

.